الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر
في النحو
٥

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس : فن الإفراد والغرائب

الحَمْدُ للهِ أوّلاً وآخراً ـ والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد الّذي كملت محاسُنه باطناً وظاهراً .

هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنّظائر ، وهو فن : (الإفراد والغرائب) .

باب الكلمة والكلام

قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شَرْح اللَّمحة)[1] : أجمعوا ـ إلّا من لا يُعَتّد بخلافه ـ على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف.

وقال أبو حيّان : زاد أبو جعفر بن صابر قِسْماً رابعاً سمّاه : « الخالفة » وهو اسم الفعل .

(١) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري وقد حققه الدكتور هادي نهر ، وطبع بمطبعة الجامعة ـ بغداد سنة ١٩٧٧م ، وقد صدر في جزأين .
هذا واللمحة البدرية في علم العربيّة لأبي حيّان الأندلسيّ .

قال ابن هشام : اشتهر بين النّحويين أن الحرف يدلّ على معنًى في غيره.

ونازعهم الشيخ بهاء الدّين بن النّحاس في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر. انتهى .

وعبارة ابن النّحاس : اعْلَمْ أَنّ معنى قول النّحاة : إنّ الكلمة لها معنًى في نفسها أوْ لا مَعْنى لها في نفسها ، يعنون به أن الكلمة إنْ فُهِم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها من غير ضَميمةٍ ، فهي المعبّر عنها بأن لها معنًى في نفسها .

وإن كان فَهْمُ معناها متوقّفاً على ضميمةٍ فهي المعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها . ومعنى ذلك : أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه
[٣/٣] معنًى نحو : الرّجل ، هو عبارة عن شخص / وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده .

والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنًى نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي .

وليس الحرف كذلك ، لأنك إذا ذكرت حَرْفاً لا يفهم منه معنًى إلاّ إذا اقترن بضميمةٍ مِنْ أحد قِسْمَيْه .

فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنًى عند ذكره وحده ، لأنه يبقى من قبيل المهملات ، وإنما الحرف موضوعٌ لا مهمل .

قلناه : لا نسلّم أنه لا يلزم من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات ، لأن الحرف وُضِع لأن يفهم منه معنًى عند التّركيب، وليس المهمل كذلك ، فإن المهمل ليس له معنًى لا في حال الإفراد ولا في حال التّركيب .

والحقُّ أن الحرف له معنًى في نفسه ، لأنا نقول : لا يخلو المخاطبَ بالحرف من أنْ يفهم موضوعه لغةً أوْلا ، فإن لم يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنّه لا معنى له ، لأنه لو خُوطِب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك .

وإن خُوطِب به من يفهم موضوعه لغةً ، فإنه يفهم منه معنًى عملاً بفهمه موضوعه لغةً ، كما إذا خاطبنا إنساناً بـ « هل » وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام . وكذا باقي الحروف فإذًا عَرَفنا أن له معنًى في نفسه .

ولنا طريقٌ آخر وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنًى .

واللغويّون كلّهم قالوا مثلاً : إنّ « هل » للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التّركيب دون حال الإفراد .

فإن قيل : أيّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ .

قلنا : الفرق بينهما أن كُلّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في

حال الإفراد عَين ما يفهم منه عند التّركيب بخلاف الحَرْف ، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التّركيب أتم ممّا يفهم منه عند الإفراد . هذا كلام ابن النّحاس بحروفه / . [٣/٤]

وقد ذكر الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة) : أن أبا حيان تابعه على ذلك في (شرح التسهيل)، ولم أره فيه[1] فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها .

وقد وقع ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكّة المشرّفة سنة تسع وستين وثمانمائة[2] ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العَجَم وهو مظفّر الدين مُحَمّد بن عبد الله الشيرازيّ ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجُرجاني طرفا نقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره . وخالف النحاة كلهم في قولهم : إنّ له معنىً في غيره . وألفّ في ذلك رسالة ثم أحضر لي مظفر الدّين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح (الكافية) للرّضي سماه (مُرْضى الرّضي) فرأيته نقل فيه عن الشّريف هذا البحث فتطلّبت الرسالة الّتي ألفها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها

(١) قوله : « ولم أره فيه » من كلام السّيوطيّ .
(٢) والمتحدّث هو السّيوطيّ .

لتستفاد ، قال . . . . وبيض له المؤلف(٢) .

بـــاب الإعـــــراب

قـال ابن الأنبـاري في (كتـاب الإنصـاف) : يحكى عن الزّجّاجّ : أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع .

وذكر السّخاويّ في (شرح المفصل) : أنه ذهب أيضاً إلى أن ما لا ينصرف مبنيّ في حالة الجرّ على الفَتْح .

بـــاب الإشـــــارة

ذكر ابن معط في (الفصول) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بـالحروف ، قـال إبن اياز في (شـرحه) : وتعليله بنـاءهـا بشبههـا بالحروف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره .

بـــاب أداة التّعريف

قـال في (البسيط) : ذكـر المبـرّد في كتــابــه المسمى (بالشّافي) : أن حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضمّ إليها اللّام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام . [٣/٥]

(٢) لم يذكر السّيوطيّ شيئا من هذه الرسالة ، وترك لها بياضا ليملأه فيما بعد ، ولكن العمر لم يسعفه ، ونصّ الناسخ بقوله : وبيض له المؤلف .

بـــاب الإبتـــداء

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شـرح الإيضاح) : لا أعلم خلافاً بين النّحويين أن ظرف الزّمان لا يكون خبراً عن الجثث ، وظـرف المكـان يكـون خبـراً عن الجُثَث ، والمصـدر ، إلّا أن ابن الطّراوة ردّ على جميع النحويين في هذا ، وقال : هما سواء يكونان خبرين عن الجُثَث والمصادر .

وقال ابن هشام : في شرح ابن يعيش الظّرف الواقع خبراً صرّح ابن جنّي بجواز إظهاره .

وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظّرف لم يَجُز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأمّا إن ذكرته أوّلاً فقلت : زيد استقـرّ عندك فلا يمنع منه مانع[١] . انتهى . قال ابن هشام : وهو غريبٌ .

(١) نص ابن يعيش ١ / ٩٠ : « واعلم أنـك لما حـذفت الخبر الـذي هـو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتـدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظروف ، وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرّح ابن جني بجواز اظهاره ، والقول عندي في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإن ذكرته أوّلاً ، وقلت : زيد إستقر عندك لم يمنع منه مانع » .

بــــاب كــــان

[رأي لابن معط في دام]

ذهب ابن معط إلى أنّ « دام » لا يجوز تقديم خبـرها على اسمها . ذكره في (الفصول)[1] .

قال ابن إياز في (شرحه) : وما وقفت في تصانيف أهل العربيّة متقدّمهم ومتأخّرهم على نصٍّ يمنع من ذلـك . وقد أكثـرت السّؤال والتفحص عنه فما أُخْبِـرت بأن أحـداً يوافق هـذا المصنّف في عدم جوازه .

وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشّيخ تقيّ الدين الحلبيّ : أن ابن الخشّاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مجرى المثل .

وحكى : أن ابن الخبّاز الموصليّ سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك ، فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرّةأخرى، وعاد وسأله ، فقال : لا تنقل عنّي فيه شيئاً .

---

(١) الفصول لابن معط حققه الأستاذ محمود محمد الطناحي ، وقد أقام حوله دراسة،وطبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .
وانظر النص في الفصول /١٨١ ، وهي أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة ، وانظر ص ٥٥ من مقدمة الفصول .

[رأي لابن السّراج في فعلية ليس]

قال ابن السّراج : أنا أفتي بفعليّة ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيّتها . نقله ابن النّحاس في (التّعليقة) .

بـــاب إنَّ

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)(١) : إن كان يعني ما بعد « إنْ » المخفّفة مضارعاً حفظ، ولم يقس عليه نحـو : ﴿ وإن يكَادُ الَّذين كفَرُوا لَيُزلقونك﴾(١)، ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ / لَمِن الكاذبين ﴾(٢) . [٦/٣]

قال أبو حيّان : هذا ليس بصحيح ولا نَعْلم له مُوافقاً .

بـــاب كـــاد

قال الأبذي في (شرح الجُزوليـة) : : خالف ابن الـطرّاوة النحاة في « عسى » . وقال : ليست من النّواسخ ، لأن حكم النواسخ أن يُقَدَّرَ زوالُها، فَيَنْعَقِد منَ مَعْمَوليْها مبتدأٌ وخبرٌ ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم ، وهو غير صحيح ، لأنا إذا قَدّرنا زوال «عسـى » قدرّنا زوال أَنْ .

(١) حقق الجزء الأول منه الدكتور عبد الرحمن السيد ونشرته مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٧٤ .

(١) القلم /٥١.

(٢) الشعراء /١٨٦ .

ومذهبُهُ في « عسى زيد أن يقوم » على ما يظهر أنّ زيداً فاعل إلا أنها لمّا علقّت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا .

بـــاب مـــا

قال ابن عصفور في (المقرب) : تعمل « ما » بشرط أن لا يتقدّم الخبرُ وليس بظْرْف ولا مجرور .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : تحرّز من مثل قولنا : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك زيدٌ ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التّوسّعات .

قال : وهذا شيء اختّص به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإن النّاس نصَوا على أن الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره .

[وجوه الرّفع في كلام العرب]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : قال الفرّاء : الرّفع في كلام العرب على ثمانية عشر وَجْهاً .

الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل : نحو : قام زيـد ، ويقوم زيد .

والثاني : رفع الاسماء بعائد الذِّكر نحو : زيد قام .

الثالث : رفع الاسم بالدائم مؤخّراً نحو : زيدقائم، وهما المترافعان .

الرابع : رفعه بالمَحلّ مقدَّماً نحو: خَلْفك زيدٌ ، فإذا قالوا :
[٣/٧] زيدٌ خَلْفك / رفعوازيداً،والمضمر بالظرف ، وهوجه خامس للرّفع .

السادس : رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك : زيد أبوه قائم ، وزيد مررت به .

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد نحو : زيد أبوك .

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف نحو : زيد صالح .

التاسع : رفع الاسم بمحلّ قد رفع غيره نحو : زيد حيث عمرو .

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التّقدير نحو :قائمة جاريته زيدٌ . وتقديره : رجل قائمةٌ جاريتُه زيد .

الحادي عشر : رفع الاسم بنعم وبئس .

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو : مَن أبوك ؟ وأين أخوك ؟ .

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلّا سابقاً له نحو : لولا زيد لأكرمتك .

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المُزال عن التّصريف نحو : حبّذا أنت .

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له نحو : عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالاً وإدباراً .

السّادس عشر : رفع الإسم بواو منسوقة عليه نحو : كلّ ثوب وثمنُه ، تقديره : كُلّ ثوب بثمنه ، فنابت الواو عن « مع » ، و « الباء » فرفعت .

السّابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفة نحو : قيامي إليك والنّاسُ ينظرون .

الثّامن عشر : قولهم : الرُّطب والحَرُّ شديد . انتهى .

بـــاب المفاعيـــل

[المفعول منه]

قال ابن إياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ﴿ واختار مُوسى قَوْمه سَبْعِينَ رَجُلا ﴾[1] أي : من قومه ، فزاد في

(١) الأعراف / ١٥٥ .

المفاعيل الخمسة مفعولاً آخر سمّاه : المفعول منه .

قال إبن إياز : وهذا ضعيف جدًّا ، لأنه يقتضي أن يسمّى نحو [٣/٨] قولك / نظرت إلى زيدٍ مفعولاً إليه ، وانصرفت عن خالد مفعولاً عنه .

[المفعول له]

قال الجُزولي : لا يكون المفعول له منجرًّا باللّام إلا مختصًّا نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك .

قال الشّلوبين : وهذا غير صحيح بل هو جائز ، لأنه لا مانـع يمنع منه .

قال الشّلوبين : ولا أعرف له سَلَفاً في هذا القول .

بـــاب المصـــدر

[ناب عن هذا نوباً لا نيابة]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ذكر ثعلب في (أماليه) : أنه يقال : ناب هذا عن هذا نَوْباً ، ولا يجـوز : ناب عنـه نِيابـةً ، وهو غريب .

بـــاب العطـــف

[حتى الابتدائية جارّة عند ابن مالك]

قال ابن هشام : زعم ابن مالك : أن « حتى » الابتدائيّة جارّة وأنَّ بعدها « أنْ » مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

[بل حرف جر]

ذهب صاحب الأزهريّة : إلى أنّ « بل » تكون حرف جـر ، ووهّمه أبو حيّان وابن هشام وغيرهما ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه .

[بل ليست من حروف العطف]

ذهب الخوارزميّ : إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ولا سَلَف له في ذلك . نقله الأندلُسِيّ في (شرح المفصل) ، ونقلت عبارته في حاشية المغني .

[أم المنقطعة تعطف المفردات]

قـال ابن هشام : خـرق ابن مالـك في بعض كتبـه إجمـاع النّحويين فزعم : أنّ « أم » المنقطعة تعطف المفردات ، كـ « بَلْ » .

بـــاب
[في أخطأ الخطأ]

في (تذكرة) ابن مكتوم : أنّ السيّد البطليوسيّ : ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحدٌ من النّحويين ، وذلك أنه أجاز : مررت بهم خَمْسَة عشَرَهم ، فجعل مفسّر المرّكّب مضمراً ، وهذا من أخطأ الخطأ . انتهى

بـــاب النّـــداء
[الهمزة للمتوسّط و « يا » للقريب]

نقل ابن الخباز عن شيخه : أن الهمزة للمتوسّط وأن « يا » للقريب . / [٣/٩]

قال ابن هشام في (مغني اللبيب) : وهذا خَرْق لإجماعهم .

[نصب صفة أيّ]

أجاز المازنيّ نَصْبَ صفة أيّ ، قال الزّجاج في معاني القرآن : ولم يُجْز أحد من النّحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحدٌ بعده ، فهذا مطّرح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب .

بـــاب نواصـــب المضـــارع

[أن]

قال أبو حيّان : مِـنْ غريب مذاهب الكوفيين في « أن » أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشّرط ، وأجازوا أيضـاً إلغاءهـا وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : « أردت أَنْ إنْ تزرني أزُورَكَ بالنصب ، وأَزُرْكَ بالجَزْم جواباً للشرط وإلغاء أَنْ .

[لنْ]

قال ابن عصفور : زعم الزمخشريّ : أنّ « لن » لتـأكيد مـا تعطيه ،(لا)مِنْ نَفْي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليومِ مكاني ، فإذا أَكّدّت وشدّدت ، قلت : لن أبرح اليوم مكاني .

قال : وهذا الّذي ذهب إليه دَعْوى لا دِليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ « لا » آكد من النّفي بـ «لن»؛ لأنّ المنفيّ بلا قد يكون جواباً للقسم نحو : والله لا يقومزيدٌ،والمنفي بلن لا يكون جواباً له . ونفي الفعل إذا أُقْسِم عليه آكد منه إذا لـم يُقْسِم .

قال : وذهب أبو محمّد عبد الواحد بن عبد الكريم[1] : إلى أن

(١) هو : عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم قال السبكي : كان فاضلاً مبرِّزًا في عدّة فنون ، مات بدمشق في المحرم سنة إحدى وخمسين وستمائة . انظر البغية ٢/١١٩ .

« لن » تنفي ما قَرُبَ ، ولا يمتدُّ معها النفي .

قال : ويبيّن ذلك أنّ الألفاظ مشاكلةٌ للمعاني « ولا » آخرها ، ألف ، والألف يمتدّ معها الصوّت بخلاف النّون ، فطابق كلُّ لفظٍ معناه .

قال ابن عصفور : وهذا الذي هذب إليه باطلٌ ، بل كلٌّ منهما يستعمل حيث يمتّد النّفي وحيث لا يمتدّ ، فمن الأول في « لن » ﴿ إنّهم لن يُغْنوا عَنْكَ من اللهِ شَيْئاً ﴾[1] ، ﴿ فإنْ لم تَفْعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[2] . وفي « لا » ﴿ إنّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فيها ولاَ تَعْرَي ﴾[3]. ومن الثاني في « لن » ﴿ فَلن أُكَلِّمَ اليوم إنْسِيًّا ﴾[4] وفي « لا » ﴿ أن لا تُكَلِّم النّاس ثلاثة أيام ﴾[5] .

قال أبو حيّان : وعبد الواحد هذا له كتاب (التبيان في علم
[٣/ ١٠] البيان)/ذكر فيه هذا الذي حَكاه عنه ابن عُصفور . قال : وما يذهب إليه أهل عِلْمُ البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكي مَذْهباً ، لأنهم يَبْنون على خيالات هذيانية ، واستقراءات غير كاملة .

---

(١) الجاثية / ١٩ .
(٢) البقرة / ٢٤ .
(٣) طه /١١٨ .
(٤) مريم /٢٦ .
(٥) آل عمران / ٤١ .

وحين وصل (كتاب) التّبيان هذا إلى الغَرْب[١] نقضه ابن رُشَيد[٢] من المقيمين بتونس نَقضاً في كُلّ قواعده ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُمَيرة ، وكان من البلاغة والتحقّق بالعلوم اللّسانيـة والعقليّة بحيث لا يُدانيه أحدٌ من أهل عصره . انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هـو الكمال بن خـطيب الزّملكـاني له شرح على « المفصل » .

[رأي للباقلاّني في أَنْ]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب ، يعني الباقلاّني : أنّ كون « أن » تخلص إلى الاستقبـال يؤدي إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **إنما أَمْرُهُ إذا أراد شَيْئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكونُ** ﴾[٣] ، فإن كان أن يقول » سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضّلال والبدعة .

(١) يقصد بلاد المغرب .
(٢) ابن رشيد : هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن ادريس بن سعيـد . . . ابن رُشَيد الفهـري السّبتيّ . كان متضلّعـاً بالعـربيّـة واللغـة والعروض .
ومن أشهر كتبه : (ملء العَيْبة فيما جمع بطول الغيبة في الـرحلة إلى مكة وطيبة) وهو في ست مجلّدات مشتملة على فنون .
ومن مؤلفـاتـه : (تلخيص القـوانين في النحـو) ، (وشـرح التجنيس) لحـازم ، و (إفادة النصـح في رواية الصحيـح) انظر البغيـة ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .
(٣) يّس / ٨٢.

قال أبو حيّان : والرّد على القاضي أبي بكر في (شرح) أبي الفضل الصّفار . قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللّسان غير معتبر .

[الفصل بين كي ومعمولها بمعمول الفعل]

قال أبو حيان : أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعموله ، أو بجملة شرطيّة ، ولا يبطل عملُها نحو : جئت كَيْ فيك أرْغَبَ ، وجئُت كَيْ - إن تجيء - أزورَك .

قال : وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ في المسألة مذهبين :

أحدهما : منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا . وهو مذهب البصريّين وهشام ، ومَنْ وافقه من الكوفيين .

والثاني : جوازه ويبطل عملُها بل يتعيّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي ، قال : فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به .

[لام الجحود]

قال أبو حيّان من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللاّم في نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله

لِيُعَذِّبَهُم ﴾(١) هي لام كي . قال : وهذا نظير من سمّى اللّام في :
ما جئتك لِتُكْرمني لام الجحود بل قول هذا/ أشبه، لأن اللام جاءت [١١/٣
بعد جَحْد لغةً ، وإن كان ليس الجَحْد المصطلح عليه في لام
الجحود ، وأما أنْ يسمّى هذه اللام لام كَيْ فسهوٌ من قائله .

[نصب الفعل في جواب الأمر]

قال أبو حيّان : لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلّا ما نُقِل عن العلاء بن سيّابة ، قالوا : وهو معلّم الفرّاء : أنه كان لا يجيز ذلك .

بـــاب الجـــوازم

[لا الناهية والدّعائية]

قال أبو حيّان : من غريب الخلاف في « لا » التي للنّهي والدّعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السّهيليّ مِنْ أنها « لا » التي للنّفي ، قال : لإن النّاهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الآمر وجوده .

---

(١) الأنفال /٣٣.

وقد تدخل « لا » النافية بين الجار والمجرور ، نحو : جئت بلا زاد ، وبين النّاصب والمنصوب نحو : أخشى أن لا تقومَ ، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر ، لكنها أضمرت كراهة اجتماع لامين في اللَّفْظ،كما قالوا : ظَلْتُ ، يريدون : ظللت ، فكان الأصل إذا نهيت : « لِلاتذهب » كما تقول في الأمر : لِتذهب فأضمرت اللام لـه ذكر .

قال أبو حيّان : وهذا الّذي قاله في غاية من الشّذوذ ، لأن فيه ادّعاءَ إضمار لم يلفظ به قطّ ، ولأن فيه إضمارالجازم ،وهو لا يجوز إلاّ في ضرورة ، ولا يصحّ تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، وأخشى أن لا تقوم فإنه هنا لُفِظ بالعامل ، وفي ذلك لم يُلْفَظ بالعامل يَوْماً قطّ،فلا يحفظ من لسانهم : « للاتذهب » لا في نَثْر ولا في نظم ، فهذه كلّها دعاوي لا بُرهان عليها .

وأيضاً فقد سبق إجماع النّحويين كوفيهم وبصريّهم على أن « لا » تفيد معنى النّهي عن الفعل ، وأن الجزم بهانفسها،لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل .

وهذا الرّجل كان شاذ المنازع في النّحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاءٍ وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن ابن الطّراوة ، فإنه لم يأخذ علم النّحو إلا عنه . وابن الطّراوة كما عَلِمه النحاة كثيرُ الخلاف لِما عليه النّحويّون . وقد صنّف كتباً في الرّد على سيبويه وعلى الفارسيّ وعلى الزّجاجيّ،ورد النّاس عليه ، ورموه عن قوس واحدة .

[فعلا الشرط والجزاء مبنيان]

مذهب المازنيّ : إنْ فِعْلَيْ الشرط والجزاء مبنيّان . وعنه رواية أن فعل الشرط / معرب وفعل الجزاء مبنيّ .

قال أبو حيّان ، وهو مخالف لجميع النّحويين .

[إذا تأتي زائدة]

قال أبو حيان : من غريب ما يُحْكى في إذا أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنّى زعم : أنها تأتي زائدة ، فتكون حَرْفاً على هذا ، وأنشد :

٤١٣= حتّى إذا سَلَكوهم في قُتَائدةٍ شَلاًّ كما تطرد الجَمّالَةُ الشُّرُدا (١)

(١) في ط فقط : « الرشدا » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع وفي ط والمخطوطات «كما شلت» وفي المراجع : «كما تطرد » وفي ط : « الحمالة » بالحاء ، تحريف .

من شواهد : مجاز القرآن ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، والإنصاف ٢/ ٤٦١ ،والخزانة ٣/ ١٧٠ ، واللسان : «قتد»، والهمع والدرر رقم ٨٠١
والشاهد نسب لعبد مناف بن ربعْ شاعر جاهليّ من هذيل يذكر وقعتهم المشار إليها « يوم أنف » المشهور .
والكاف في «كما» في موضع الصفة لـ «شلاًّ» و «ما» مصدرية والشُرُد بضمتين : جمع شَرود ، وهي من الإبل التي تفر من الشيء إذا رأتْه ، فإذا طردت كان أشدّ لفرارها .
و « قتائدة » : اسم ثَنِيّة . والضمير في : « سلكوهم » لبني ظفر الموقوع =

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم . وأنشد أيضاً :

٤١٤= فـإذا وذلـك لا انْتِهـاء لِـذْكـرِه والـدّهْـرُ يعْقُب صـالحـاً بفسـادِ

قال أبو حيّان : وقد يوؤل البيت الأول على حذف الجواب ، والثّاني على حذف المبتدأ، لدلالة المعطوف عليه[1] ، كأنه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك .

[من الجوازم : مهمن]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) : أبو العبّاس محمد بن أحمد الحلوانيّ عرف بابن السّـراج له وُرَيْقـات في النحو تسمى : (الشّجـرة) ذكـر فيهـا في الجـوازم (مهمن) . وذكـر أن قولك : قام القومُ ما خلا زيداً : أنّ «ما» اسم ولا تكون صلته إلّا الفعل هنا . انتهى .

وقال قطرب في «جماهير الكلام» : وقال بعضهم : (مهمن) ولم يُحَمْل عن فصيح .

= بهم . وانظر قصة هذه القصيدة التي منها هذا الشاهد في الخزانة، والدرر اللوامع .

(١) في ط : « لدخول لاله » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

بـــــاب كـــم

[وصف كم الخبرية]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) : أجاز الزمخشريّ وصف كَمْ الخبريّة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وكَم أَهَلْكنا قبلهم من قَرْن هم أَحسنُ أثاثاً ورِئْياً ﴾ [(١)] وقال « أحسن أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ « كم » ذكر ذلك في (الكشّاف) .

وقد نصّ الشّلوبين في حواشي (المفصّل) وابن عصفور في (شرح الجُمل الكبير) على أنَ كَمْ الخبريّة لا توصف .

وقلت لشيخنا[(٢)] الأستاذ أبي حيان : قولهما معارض بقول الزمخشريّ فردّ ذلك عليّ ، وقال أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون إليه ولا / إلى خلافه في النّحو يعني المواضع [١٣/٣]
التي خالف فيها النحويين، وانفرد بها . وكتابه (المفصل) عندهم مُحْتقرٌ لا يشتغل به، ولا يُنْظر ليه إلّا على وجه النقص له والحطّ عليه . وأنشدني لبعض الأندلسيين :

ما يقول الزمخشري عند عمرو بن قنبر[(٣)].

(١) مريم /٧٤.

(٢) القائل : هو تاج الدين بن مكتوم : أحمد بن عبد القادر ولد في اخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ ، وهو من تلاميذ أبي حيان . انظر المدرسة النحوية في مصر الشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة/ ٢٩٥ .

(٣) في ط : « جعفر » صوابه من المخطوطات ، وعمرو بن قَنْبر هو سيبويه وقد =

والخليلِ بن أحمد والفَتَى عبد الأكبر
لم يَزِدْنَا زيادةً غير تبديل الأَسْطُر
وسوى اسمه الّذي نِصْفُ مجموعه خَرِي

بــاب جمع التّكسير

قال أبو حيّان : ومن غريب ما وقع من فَعْلة معتلّ اللّام وجمع على فُعَل ولم يذكره النّحويّون وإنّما وجدتُهُ أنا في أشعار العرب قولهم شَهْوَة[١] وشُهىً .

قالت امرأة من بني نصر بن معاوية :

فلولا الشّهي والله كنت جديرةً بأن أَتْرك اللّذّاتِ في كُلّ مَشْهَدِ
وحقّ لعمري إنه غاية الرّدى وليس شُهَى لذّاتنا بمخلدِ

بــاب التّصغير

قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلت من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التّنّوخيّ النحويّ المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مِمّا نقله عنه .

قال ابن خالويه : أجمع النّحويون على فتح اللّام في تصغير

= مدحه الزمخشري بقوله :
أَلا صلّى الإلهُ صلاةً صِدْقٍ على عمرو بن عُثْمان بن قَنْبَرْ
فإنّ كتابه لم يغْن عَنْهُ بنو قلمٍ ولا أنباءُ مِنْبَرْ

(١) في ط :« شهوية » تحريف صوابه من المخطوطات .

اللّتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتَيا بالضّم .

بـــــاب النّســـــب

قال أبو حيّان : لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : « نَمِر[1] ودُئِل ، وإبِل عند النّسب إلّا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان .

[كلّا بمعنى سوف]

قال أبو حيّان : ذهب الفرّاء وأبو عبد الرحمن اليزيديّ ومحمد ابن سعدان / إلى أن كَلّا بمنزلة سوف . وهذا مذهب غريب . [٣/١٤]

* * * * * * *

انتهى التبرّ الذائب في الإفراد والغرائب وصلىّ الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفنّ السّابع من الأشباه والنظائر وهو فن المناظرات ، والمُجالسات ، والمذاكرات ، والمُراجعات ، والمحاورات ، والفتاوي ، والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات ، للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته . / [٣/١٥]

(١) في ط : « عزو » مكان : « نمر » تحريف .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات

الحمد لله الذي جلّ عن المعارضة والمناظرة ، والصلاة والسّلام على نبيّه محمد المبعوث بالحُجَج الدّامغة القاهرة .

هذا هو الفنّ السابع ، من الأشباه والنظائر وهو (فنّ المناظرات ، والمُجالسات ، والمذاكرات ، والمُراجعات ، والمُحاورات ، والفتاوي والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات .) .

مناظرة سيبويه والكسائيّ في المسألة الزنبورية

قال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في (أماليه) : أخبرنا أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش النّحويّ : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، قال : حدّثني سَلَمة ، قال : قال الفراء :

قدم سيبويه على البرامكة فعزَم يحيى على الجَمْع بينه وبين

الكسائي فجعل لذلك يوماً ، فلما حضر تقدّمتُ والأحمر[١] فدخلنا ، فإذا بمثال[٢] في صدر المجلس ، فقعد عليه يَحيى ، ومعه إلى جانب المثال جعفرٌ ،والفضْلُ ،ومَنْ حضر بحضورهم .

وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة ،فأجاب فيها سيبويه ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجاب ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجاب ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدبُ .

قال الفراء : فأقبلت عليه فقلت : إنّ في هذا الرجل حدَّةً وعَجَلةً ، ولكن ما تقول فِيمَنْ قال : هؤلاء ، أبون ، ومررت بأبِين ، كيف تقول على مثال ذلك من : « وأيت » وأويت ؟ فقدّر، فأخطأ فقلت : أعِدِ النّظر . فقَدّر فأخطأ فقلت : أعدالنظر، فقدر فأخطأ ثلاث مرات ، يُجِيب ولا يُصيب . فلما كثر ذلك قال : لست أكلّمكما أو يحضُرَ صاحبكما حتّى أُنَاظِرَهُ .

قال : فحضر الكسائيّ ، فأقبل عليه سيبويه فقال : تسأَلُني أو

(١) الأحمر هو : عليّ بن الحسن ، وقيل : ابن المبارك ، شيخ العربيّة وصاحب الكسائي ، وأحد من اشتهر بالتقدّم في النحو ، واتساع الحفظ. وقال ثعلب : كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو .
له ترجمة وافية في البغية ٢/١٥٨ ، ١٥٩ .
هذا ، ومات الأحمر بطريق الحجّ سنة ١٩٤ هـ .

(٢) المثال : في القاموس : « مثل » : الفِراش ، وجمعه أمثلة، ومُثْل .

أسألك ؟ قال : لا بل سَلْني أنت . فأقبل عليه الكسائيّ فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أنّ العقربَ أشَدُّ لسعةً من الزُّنْبورِ فإذا هو هي ، أو فإذا هو إيّاها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب .

فقـال له الكسـائي : لَحَنْت ، ثم سألـه عن مسائـل من هـذا النّحو : خرجت فإذا عبد الله / القائِمُ أو القائِمَ ؟ فقال سيبويه في ذلك كُلِّهِ بالرفع دون النصب . [١٦/٣]

وقال له الكسائي : ليس هذا كَلاَم العرب ، العرَبُ ترفع ذلك كُلّه وتنصبه .

فدفع سيبويه قوله .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعتْ من كلّ أَوْب ، ووفدت عليك من كل صُقْع ، وهم فُصحاء النّاس وقد قَنِع بهم أهل المِصْـرَين ،وسمع أهـلُ الكـوفـة وأهـل البصـرة منهم فيحضُرون ويُسْألون .

فقال يحيى وجعفرٌ : قد انصفْتَ . فأمر بإحضارهم فدخلوا ، وفيهم : أبو فقعس،وأبو زياد ، وأبو الجّراح ، وأبو ثروان ، فَسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائيّ وسيبويه ، فتابعوا الكسائيّ ، وقالـوا بقوله . فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أيّها الرجل !

فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يَحْيى فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد إليك من بلده مؤمّلاً ، فإن رأيت ألّا تردّه خائباً ؟ فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس ،وأقام هناك ولم يَعُد إلى البصرة .

قال السّخاوي في (سِفْر السعادة) : قال لي شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ : « إن سيبويه إنما قال ذلك ،لأن المعاني لا تَنْصِب المفاعيل الصريحة » . قال السّخاوي : لم أسمع في هذه المسألة أَحْسنَ من قول الكندِيّ ولا أبلغ[1] .

---

(١) انظر هذه المناظرة في : « مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجيّ ص ٨ - ١٠ . وأمالي الزجاجيّ / ٢٣٩ - ٢٤١ . ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٩ . وفي معجم الأدباء دافع عليّ بن سليمان الأخفش عن رأي سيبويه : «فإذا هو هي » أي : فإذا هو مثلها ، وهذا موضع رفع ، وليس موضع نَصْب .

مَجْلِسُ الخليل مع سيبويه

ذكره أبو حيّان في (تذكرته) : وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النّحويين) الآتي ذكره .

قال : سُئِل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل : ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنّ من كُلِّ شيعةٍ أَيُّهم أشدَّ على الرحمن عِتِيًّا** ﴾[١] فقال : هذا على الحكاية ، كأنّه قال : ثم لننزعن من ، كل شيعة[٢] الذي يقال : أيّهم هو أشد عِتِيًّا .

فقال سيبويه : هذا غلط ، وألزمه أن يجيز لأضربن الفاسقُ الخبيثُ بالرفع على تقدير : لأضربن الذي يقال له : هو الفاسقُ الخبيثُ . وهذا لا يجيزه أحد .

وقال يونس بن حبيب : الفعلُ ملغىً ، ، وأيّ مرفوع بالابتداء ، وأشد خبره ، كما قلت / : قد علمت أيُّهم عندك . [١٧/٣]

---

(١) مريم / ٦٩ ، وهي قراءة سبعيّة . حيث ضُمّت « أيّهم » في هذه القراءة .
وقد قرئت : «أَيَّهم» بالنصب وهي قراءة شاذة، قرأت بها مجموعة من القراء منهم الأعمش والأعرج ، وابن مصرّف ، وهارون . أنظر : شرح الرَضى على الكافية ٢ /٥٧ ، ومغنى اللبيب ٢ /٦١ ، وشرح التصريح ١ /١٣٦ ، وأنظر أيضاً قراءة رقم ٥٠٤٥ من معجم القراءات .

(٢) في ط : « شعية » تحريف واضح .

قال سيبويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشّكّ واليقين نحو : ظننت وعلمت وبابهما .

وقال الفراء : (ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد) أي لننزعن بالنّداء ، فننادي « أيهم أشد على الرّحمن عتّيا » .

وله فيه قول آخر ، وهو : أنه قال : يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع « مِنْ » كما تقول أَصَبْتُ من كُلّ طعام ، ونلْتُ من كُلّ خير ، ثم تقدر ، ننظر « أيّهم أشد على الرحّمن عتّيا» .

وله فيه قول ثالث : قال : يجوز أن يكون معناه: ثم لَنَنْزِعَنّ من الذين تَشايعوا ينظرون بالتّشايع « أيهم أشدّ على الرحمن عتِيّا » ، فيكون « أي » في صلة التشايع .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه ، والقول الأخير من أقوال الفرّاء ، ففي الآية ستة أقوال ثلاثة للبصرّيين ، وثلاثة للكوفيّين .

قال سيبويه : « أيّهم » ههنا بتأويل « الذي » وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنّه بُنِي على الضّمْ ، لأنه وصل به « الذي » وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو وصل بجملة لأعرب ، فأشَدّ خبر مبتدأ مضمر تقديره : هو أشدُّ ، و « عتيًّا » منصوب على التّمييز . ولو أظهر المبتدأ لنصب « أيّ » فقيل لننزعن من كل شيعة أَيَّهُم هو أشدّ .

مجلس أبي إسحاق الزّجاج مع جماعته :

ذكره أبو حيّان في (تذكرته) وهو في (كتاب المجالس) المشار إليه ،وأظنّه تأليف تلميذه أبي القاسم الزّجاجي ، فإنه قال فيه : قال لنا أبو إسحاِق يوماً في مجلسه : كيف تصغّرون المُهْوَأنّ في قوله رؤبة :

قد طرقت سَلْمى بليـلٍ هاجعاً يـطوي إليها مُهْوأنًّا واسِعـا[1]= ٤١٦
فأرَّقَتْ بالحُلْم وَلعاً والِعا

قال : المُهْوَأنّ : الواسع من الأرض البعيد . والوَلْع : الكذب . فَخُضْنا في تصغيره ، فلم يَرْض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مُهَيِّن .

وقياس ذلك أن الاسم على ستّة أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّولين / فقياسه أن يُرَدّ إلى أربعة أحرف في [٣/١٨] التّصغير كما قالوا في . سَفَرْجل: سُفَيْـرِجٍ ، وفي فرزدق : فـريزد ، وكذلك ما أشبهه فوقعت ياء التّصغير في مُهْوَأَنّ ثالثة ساكنةً ، وبعدها واو ، فوجب قلب الواو ياءً ، وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياءً شديدة وبعدها ثلاثة أحرف : همزة ونونان ، فلو حذفت النّون بطل معنى الاسم،واختلّ،فحذفت الهمزة وإحدى النّونين،فقلت : مُهَيِّن كما

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي /١٣٥ .
(٢) انظر الشاهد في مجالس العلماء للزجّاجيّ /١٣٥ وفيه : « أسما » مكان : « سَلمى » و « تطوى الينا » مكان : « يطوى إليها » .

ترى ، وإن شئت مُهَيْونِ فأظهرَتَ الواو ، لأنها متحرّكة في الاسم قبل التصغير . وتقول في جمعه : مَهاوِن .

قال : والقياس عندي فيه أن يقال : هُوَيِّن كما قيل في تصغير مقشعّر : قُشَيْعِر ، وفي مطمئن طُمَيْئِن .

هذا هو القياس .

مناظرة بين الكسائي واليزيديّ

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسين الأسدي الواسطي في كتابه (بَرْق الشِّهاب) : ما نصه : « نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته ، أخبرني عَميّ أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات ، قال :أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيديّ ، قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ عمنّ يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمّي ، قال: حدثني أبي[1] محمد ابن أبي محمد ، قال : كُنّا مع المهدي قبل أن يُسْتخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائيّ معنا ، فذكر المهدي العربيّة وعنده شيبة بن الوليد العبسيّ ، فقال المهدي : يبعث إلى اليزيدي والكسائي ،وأنا يومئذٍ مع يزيد بن منصور خال المهديّ ، والكسائيّ مع الحسن الحاجب،فجاءنا الرّسول فجئت أنا ، وإذا الكسائيّ على الباب قد سبقني ، فقال لي : يا أبا محمد أعوذ بالله من شَرّك ، قال : فقلت له : والله لا تُؤْتى من قِبَلِي حتى أُوتيَ[2] من قِبَلِك .

قال : فلما دخلنا عليه أقبل عليّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين ، فقالوا : بحرانيٌّ،ونسبوا إلى الحِصَنَيْن ، فقالوا : حِصنيّ .

(١) يعني أباه

(٢) في أمالي الزجاجي : « أو أوتى » بوضع : « أو » مكان : « حتّى » .

ولم يقولوا : حِصْنَانِيّ ، كما قالوا : بَحرانّي ؟ قال : قلت : أَصلح الله الأمير ـ إنهم لو نسبوا إلى البَحرين فقالوا : بَحْرِيّ لم يعرف إلى البَحْرَيْن نسبوه أم إلى البَحْر ؟ ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع
١٩/٣] آخر ينسب إليه غير الحِصنين / فقالوا : حِصنيّ .

قال أبو محمد : فسمعت الكسائِيَّ يقول لعمرو بن بزيع(١) : لو سألني الأمير لأخبرته فيها(٢) ، بعلّة هي أحسن من هذه . فقال أبو محمد : فقلت : أصلح الله الأمير : إنّ هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنهم لمّا نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان ، فقالوا : حِصنيّ اجتزاءً بإحدى النُّونَيْن من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدةٌ فقالوا : بحراني ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف يَنْسِبُ رَجُلاً من بني جِنّان ؟ يلزمه أن يقول : جِنّيّ ،لأنّ في « جِنّان » نونين .

فإن قال ذاك ، فقد سوّى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ .

قال : فقال المهديّ : فتناظرا ، قال : فتناظرْنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : إنّ مِن خَيْر القوم أو خيرُهم بَتَّةً زيدٌ ؟

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « بزيغ » بالغين ، وقد حققه أستاذنا هارون في هامش : « أمالي الزجاجيّ » /٦٠ وأثبت أنه بالعين .
(٢) في أمالي الزجاجي /٦٠ : لو سألني الأمير عنهما لأجبته بأحسن من هذه العلّة » .

قال : فأطال الفكر لا يجيب بشيء ، قال : قلت : أعز الله الأمير ، لأن يُجِيبَ فيخطئ ، فيتعلّم أحسنُ من هذه الإطالة .

قال : فقال : إنّ من خير القوم أو خَيْرُهم بتّة زيداً . قال : فقلت : أصلح الله الامير ، ما رضي أَنْ يَلْحن حتى لَحن وأحال[1] .

قال : فقال : كيف قال ، قلت : لرفعه قبل أن يأتي لإنّ باسم ، ونصبه بعد رفعه . قال : فقال شيبة بن الوليد أراد بـ « أو » : « بل » فرفع ، : فقلت هذا معنًى . قال : فقال الكسائي : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطآ[2] جميعاً أيها الأمير . لو أراد بـ « أو » : « بل » لرفع « زيداً » ، لأنه لا يكون بل خَيْرُهُم زيداً .

قال : فقال له المهدي : يا كسائي ، لقد دَخَلْتَ عليَّ مع مسلمة النّحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم .

قال : ثم قال : هذان عالمان ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها ، فيجيب .

قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الإعراب ، قال أبو محمد فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت ، وكان المهديّ محباً لأخواله ، ومنصور

(١) أحال : في القاموس : « حول » : « كل ما تحوّل أو تغيّر من الاستواء إلى العِوَج فقد حال » .

(٢) في أمالي الزجاجي / ٦١ أخطأتما جميعاً » .

[٣/ ٢٠] ابن يزيدحاضر،فقلت / أصلح الله الأمير : كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة :

يـا أ يّـهـا الســائـلي لِأُخْـبِــرَه عَمّن بصنعـاءَ مِنْ ذوي الحَسَبِ
حمْيــرٌ ســاداتُـهــا تُقِــرُّ لـهــا بالفضل طُرًّا جحاجح(١) العَرَبِ
٤١٧= فــإن من خيــرهــم وأكــرمهــم أو خـيــرَهُــمُ بـتَّــة أبــو كَربِ

فقال المهدي : كيف تنشد أنت ؟ فقال : فقلت أو خَيْرَهم بتَّة أبو كَرِب على معنى إعادة إنّ ، قال : فقال الكسائي : هو قالها السّاعة أصلح الله الأمير ـ، قال، فتبسم المهديّ ، وقال : إنك لتجيب له وما تدري .

قال : فطلع الأعرابي الذي بعث إليه فألقيت عليه المسائل(٢) . وكانت ستّ مسائل، فأجاب فيها بقولي فاستفرغني(٣) السّرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض ، وقلت : أنا أبو محمد ! قال: فقال شيبة بن الوليد : يتكنّى باسمك أيها(٤) الأمير ! قال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروهاً ، ولكنه فعل ما فعل بالظّفر، وقَدْ لَعَمْري ظفر ! قال :

(١) في ط والمخطوطات : « جماجم » وفي أمالي الزجاجي /٦١ : « جحاجح » .
(٢) في ط فقط : « لمسائل » بإسقاط الألف ، تحريف .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « فاستفزعني » .
(٤) في ط : « أتها » بالتاء ، تحريف واضح .

فقلت : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله ، وأنطق [1] غيرك بما هو أهله ، قال : فلمّا خرجْنا ، قال لي شيبة : تخطئني بين يدي الأمير ، أمّـا لَتَعْلَمَنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت ، وأرجو أن تجد غبّها ، قال : ثُمّ لَمْ أُصْبح حتى كتبت رِقاعاً عِدّة ، فلم أدع ديواناً إلّا دسست إليه رقعةً فيها أبيات ، قلتها فيه ، وأصبح الناس ينشدونها :

وهي :

عِشَ بجـدٍّ ولا يضـرّك نـوْكٌ [2] إنّما عيشُ مَنْ ترى بـالجُدودِ [3]
عش بجدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَةَ [4] القيـــ ــسيّ نـوكاً أو شيبـةَ بن الـوليـد

---

(١) في ط : « وانطلق » بزيادة اللام ، تحريف واضح .

(٢) النّوك ، وتضم نونه وتفتح : الحمق . وفعله : نَوِك كَفَرِح ، ومصدره : نَواكة ، وَنَواكا ، ونَوَكا محرّكة ، وهوأنوك ، وجمعه : نَوكى ونُوك كسَكْرى وهُوج ، وامرأة نوكاء من نَوِك أيضاً . ويقال : ما أنْوكه : ما أحمقه ، ولم يُقَلْ : أَنْوِك به ، وهو القياس . انظر القاموس .

(٣) الجُدود : الحظوظ .

(٤) هبنّقة : لقب له . واسمه : يزيد بن ثروان . وفي الاشتقاق لابن دريد ص ٣٧٥ . قال : « وكان أحمق أهل الأرض ، وبه يضرب المثل : وأنشد للفرزدق :

فلو كان ذا الودع بن ثروان لالتوت بـه كفـه عنهـا يـزيـد الهبنّقـا

وفي مجمع الأمثال للميداني ١ /٢١٨ : «ومن حمقه أنه كان يرعى غنم أهله ، فيرعى السّمان في العُشْب ، وينحّي المهازيل ، فقيل له : ويحك ؟ ما تصنع ؟ قال : لا أفسد ما أصلحه الله ، ولا أصلح ما أفسده » ثم ذكر الميدانيّ هذه الأبيات .

شِبْت يا شيب يا جدّي(٤) بني القعـ ـقاع ما أنت بالحليم الرشيدِ
لا ولا فيك ، خلّة(٢) من خلال الخيـ ـر أحرزَتَها بِحَزْم وجُودِ
غير ما أنك المُجِيد لتقطيـ(٣) ـع غناء وضَرْب(٤) دُفٍّ وعُودِ
فعلى ذا وذاك يحْتملُ(٥) الدَّهـ ـرَ مُجِيداً لَه(٦) وغَيْر مُجيدِ

اخرج هذه القصة أبو القاسم الزّجاجي في (أماليه) من طريق
٣/٢١] أبي / عبد الله اليزيديّ عن أبي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى ابن المبارك اليزيديّ ، فذكر القصّة ، وفيها ، فقال المهدي : قد اختلفتما ، وأنتما عالمان فمَنْ يَفْصِل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون .

قال الزّجاجي : المسألة مبنيّة على الفساد للمغالطة . فأمّا

(١) في مجالس العلماء /٢٩٢ ، وفي أمالي الزجاجي : « يا هُنَى » وهو تصغير « هن » وهو كناية عن الشيء الذي يستقبح ذكره . وفي حاشية مجالس العلماء : « وفي الأغاني فقط : « يا جدي » .
(٢) في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : « خصلة » مكان : « خلة » .
(٣) في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : « لتحبير » مكان : « لتقطيع » .
(٤) في مجالس العلماء : « لضرب » باللام ، وفي أمالي الزجاجي : « يضرب بالباء » .
(٨) في مجالس العلماء : « نحتمل » بالنون ، وفي أمالي الزجاجي : « تحتمل » بالتاء .
(٦) في مجالس العلماء وأمالي الزجاجي : « به . » مكان : « له » .

جواب الكسائيّ فغيرَمْرضِيٍّ عند أحد ، وجواب اليزيديّ غير جائز أيضاً عندنا ، لأنه أضمر « إنّ » وأعملها ، وليس من قُوّتها أن تضمر فتعمل .

فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن[١] والفصيح[٢] من الكلام .

والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إن من خير القوم وأفضلهم أو خَيْرُهم البتّة زيدٌ ، فتضمر اسم إنّ فيها، وتستأنف ما بعدها .

وذكر سيبويه : أن البتّة[٣] مصدر لا تستعمله العرب إلاّ بالألف والاّم، وأن حذفهما خطأ[٤] . انتهى .

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والّذين هادوا والصّابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ﴾ [الحج /١٧] فجعل إن الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأول .

(٢) مثل قول الشاعر :

إن الخليفة إنّ الله سَرْبَلَهُ سِرْبال مُلْكٍ به تُرْجَى الخواتِيَمُ

انظر الشاهد في أمالي الزجاجي /٦٢، ومجالس العلماء /٢٩٣ . وفيه : « تُزْجى » بالزّاي .

(٣) في اللسان : « بتت » . قال سيبويه : وقالوا : قعد البتّة مصدر مؤكد ولا يستعمل إلاّ بالألف واللام .

(٤) في اللسان : « بتت » قال ابن برّي : مذهب سيبويه وأصحابه أن البتّة لا تكون إلاّ معرّفة « البتّة » ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفيّ . =

مجلس بين ثعلب والمبرّد

قال أبو بكر الزّبيدي في طبقات النّحويين[١] : قال أبو عمرو الزّاهد: قال لي ثعلب : دخلت يوماً على محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العبّاس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه[٢] وكُتّابه ، فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت امرىء القيس :

٤١٨= لــه مَـتْنَـتَــان خـظاتـاكـمـا أَكَبّ على سـاعِـدَيْـه النَّمِـرْ[٣]

قال : فقلت : الغريب أنه يقال : « خظا بظا » : إذا كان صُلْباً مكتنزاً. ووصف فرساً .

وقوله : « كما أكب على ساعديه النّمر » أي في صلابة ساعِدَيْ النّمر إذا اعتمد على يديه .

= وفي حاشية الصّبان : ٢ /١٢٠ : « البتة : مصدر حذف عامله وجوباً أي أبت البتّة ، والتاء للوحدة . والبت : القطع ، أي أقطع بذلك القطعة الواحدة ،أي لا أتردد بعدالجزم ،ثم أجزم مرةأخرى ،فيحصل قطعتان أو أكثر ، وكأن اللام للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا تردّدمعها،و « أل » في البتة لا يسمع فيها إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها » .

(١) انظر طبقات النحويين للزبيدي /١٤٥ .

(٢) أسنانه : « أشباهه » كما في طبقات النحويين .

(٣) من شواهد : ابن يعيش ٩/٢٨ ، والمقرّب ٢/١٨٦ ، ١٩٢ ، وشواهد الشافية /١٥٦ ، والمغنى ١/٢١٥ .
وانظر ديوانه /١١٢ من قصيدة مشهورة مطلعها :
أحـار بن عمـرو كـأنّي خَمِـرْ ويعـدو على المـرْء مـا يـأْتَمِـرْ .

والمتن : الطريقة الممتّدة عن يمين الصّلب وعن شماله .

وما فيه من الغريب : أنه « خطتا » فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة .

قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد ، فقال له : ـ أعـزّ الله الأمير ـ ، إنما أراد في « خطاتا » الإضافة ، أضاف خطاتا إلى « كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد! فقال محمـد بن يزيـد : بلى سيبويـه يقوله ، فقلت / لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيبويه [٣/٢٢] قطّ ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه ؟ أيقال : مررت بـالزيـدين ظَرِيفَيْ عمـرو ، فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال محمد بن عبد الله ـ بصحة طَبْعه ـ : لا والله ، ما يقال هذا . ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يَقُـل شيئاً ، وقمت وتقضى[1] المجلس .

قال الزّبيدي[2] : القول ما قال المبرّد ، وإنما سكت لما رأى من بَلَهِ القوم ، وقلّة معرفتهم . وقوله : مررت بالزيدين ظَرِيفَيْ عمرو جائزٌ جدًّا . انتهى .

---

(١) في طبقات الزبيدي : « ونهض ».

(٢) ليس في طبقات الزبيدي المحققة هذه العبارة الأخيرة التي ذكرها السّيوطي في الأشباه .

مناظرة بن أبي حاتم والتّوزي

قال الزّجاجيّ في (أماليه) : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قُتيبة عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد ابن مسعدة وعنده التّوزي[1] ، فقال التّوزي : ما صنعت في كتاب « المذكر والمؤنث » يا أبا حاتم ؟ قلت : قد جمعت منه شيئاً ،قال فما تقول في الفردوس ؟ قلت : هو مذكّر ، قال : فإن الله تعالى قال : ﴿ **الّذين يَرِثون الفردوس هم فيها خالدون** ﴾[2] . قلت : ذهب إلى معنى الجنّة فأنّثه، كما قال تعالى : ﴿ **مَن جاء بالحَسنة فله عَشْر أمثالِها** ﴾[3] فأنّث والمثل مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى الحسنات كما قال عمر بن أبي ربيعة :

٤١٩= فكان مِجَنّي دون من كنتُ أتَّقِي	ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[4]

(١) هو عبد الله بن محمد بن هارون . قرأ على الجَرْمي كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشي والمازني ، وقد قرأ أيضاً على الأصمعيّ وغيره، وصنف كتاب : الخيل ـ الأمثال ـ الأضداد ، ومات سنة ٢٣٣ ،وهجاه بعضهم بقوله :

يا من يزيدُ تَمَقُّتَاً	وتبغُّضاً في كل لَحْظَهْ
واللّه لو كنت الخليل	لما كتبنا عنك لفظَهْ

انظر البغية ٢/ ١٦١ ،وأخبار النحويين البصريين / ٦٥ .

(٢) المؤمنون / ١١ .

(٣) الأنعام/ ١٦٠ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٣ .

فأنّث والشخص مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما قال الآخر :

٤٢٠ =وإن كِلاباً هــذه عَشْـرُ أَبْــطُنٍ وأنْت بَريءٌ من قبائلها العَشْرِ[1]

فأنث ، والبطن مـذكّر ، لأنه ذهب إلى القبيلة .

فقال لي : يا غافل! الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى . قلت : يا نائم هذه حجّتي ، لأن الأعلى من صفات الذّكران ، لأنه أفعل ولو كان مؤنّثاً لقال : العليا كما قال : الأكبر والكُبرى ، والأصغر والصّغرى ، فسكت خَجلاً[2] . / [٣ / ٢٣

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤ .

(٢) انظر هذه المناظرة في أمالي الزجاجيّ /١١٧، ١١٨ .

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعيّ

قال الزّجاج أيضاً : قال الأخفش : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال : دخلت على سعيد بن مسلم وعنده الأصمعي ينشده قصيدةً للعجاج حتى انتهى إلى قوله :

٤٢١= فإن تبدّلتُ بآدي آدا لم يكُ ينآد فأمْسَى انآدا[١]
فقد أراني أصل القُعَّادا

فقال له : ما معنى القعادا ؟ فقال : النساء . قلت : هذا خطأ ، وإنما يقال في جمع النّساء : قواعد ، قال الله عز وجل : ﴿ والقواعِدُ من النّساء ﴾[٢]

ويقول في جمع الرّجال : القُعّاد ، كما يقال : راكب ورُكّاب ، وضاربٌ وضْرّاب ، فانقطع .

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/١٧٤ ، والمخصص ١٥/٨١ وقد روى الرجز في الخصائص على النحو التالي :

إمّا تَرَيْني أصل القّعادا واتّقي أن أنهض الإرعادا
من أن تبدَّلْت بآدِي آدا لم يك ينآد فأمْسَى انآدا

والآد : القوة ، وانآد : اعوجّ .

وفي ط : « العقادا » تحريف واضح .

(٢) النور/٦٠ .

قـال : وكان سبيله أن يحتـجّ عليّ فيقول : قـد يُحْمل بعض الجمـع على بعض ، فيحمل جمـع المؤنّث على المذّكـر ، وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المؤنث[1] ، قالوا في المذكّر : ها لك في الهوالك ، وفارس في الفوارس ، فجمع كما يجمع المؤنث ، وكما قال القطاميّ في المؤنث :

أبصـارُهنّ إلى الشّبـان مـائلةٌ   وقـد أراهُنّ عنّي غَيْـرَ صُـدّادِ[2]

---

(١) « كما يجمع المؤنث » زيادة في نسخ الأشباه ليست في أمالي الزجاجيّ .

(٢) من شـواهـد : العيني ٤/٥٢١ ، والتصـريـح ٢/٣٠٨ ، والأشموني ٤/١٣٣ .

وانظر هذه المنـاظرة في أمـالي الزّجـاجيّ /٥٨ ، وأمالي الـزجاج /٣٩ ومجالس العلماء للزجاجيّ /٢٧٤ .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

قال الزّجاجِيّ في أماليه : أخبرنا أبو عبد الله اليزيديّ يرفعه إلى عَمّه أبي محمد اليزيديّ ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمر بن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثّقفي ، فقال : يا أبا عمرو ، ما شيءٌ بلغني عنك أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : « ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ » ، بالرّفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، نمت وأدلج النّاس[1] ، ثم قال لي أبو عمرو : تعال [٣/٢٤] أنت يا يحيى ، وقال لخلف الأحمر : تعال أنت / يا خلف ، امِضْيا إلى أبي مهدية[2] فلقّناهُ الرّفع فإنّه يأبى ، وامضيا إلى المُنْتجع بن نبهان التّميمي ، فلقّناه النّصب فإنه يأبى .

قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مهديّة ، فوجدناه قائماً يُصلي ، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت :

---

(١) بعده في مجالس العلماء للزجاجّيّ : « ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهو ينصب ، وليس في الأرض تميميٌّ إلاَّ وهو يرفع .

(٢) أبو مهديّة : أعرابي صاحب غريب يروي عنه البصريون . انظر أخباره بالتفصيل في كتاب : «الأعرابيات » لخليل مردم/١٢٥ . ومن لطائف أخباره : أنه لما أسَنّ ولّي جانباً من اليمامة ، وكان به قوم من اليهود أهل عطاء وجدة ، فأرسل إليهم ، فقال : ما عندكم في المسيح؟ قالوا : قتلناه وصلبناه ، قال : فهل غرمتم ديته ؟ قالوا : لا . قال : إذن والله لا تبرحوا حتى تغرموا ديته ، فأرضوه حتى كفّ عنهم » .

جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ،؟ فقال : أتأمراني بالكذب على كِبَر[1] سِنّي ، فأين الزّعفران ، وأين الجادي؟ وأين[2] بَنّة[3] الإبل الصّادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : « ليس الشّرابُ إلاّ العسلُ » . قال : فما تصنع سودان هَجَر ، ما لهم غير هذا التّمر .

فلما رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مِلاكُ الأَمر إلا طاعةُ الله » ، فقال : هذا كلام لا دَخَل فيه ، « ليس مِلاك الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها . ونصب : فلقّناه الرّفع فأبى ، فكتبنا ما سمعنا منه .

ثم جئنا إلى المنتجع ، فقلنا له : كيف تقول : « ليس الطّيب إلاّ المسكَ » ؟ ونصبنا ، فقال : ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ورفع ، وجَهِدْنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى ابي عمرو ، وعنده عيسى ابن عمر ، لم يبرح بعد : فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو ، وقال ، بهذا سُدّت الناس يا أبا عمرو .

---

(١) في مجالس العلماء/٢ : « كَبْرَة » .

(٢) في ط : « الجاوي » بالواو تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس العلماء . والجاديّ هو الزعفران .

(٣) والبنّة : الرائحة ، وفي القاموس : البنّة : الريح الطيبة والمنتنة وجمعه : بِنان .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج مع رجل غريب

قال الزّجاج في (أماليه) : حضرت أبا اسحاق الزّجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربيّ بمدينة السلاّم بعد الصّلاة وقد دسّ إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل .

منها : كيف تجمع هبَيٍّ[1] وهَبَيّة جمع التكسير ؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هبايّ كما ترى فأُدغم ، وأصل الياء الأولى عندي السّكون ، ولولا ذلك لأظهرتها .فقال له الرجل : فلِمَ لا تصرفه إذاكان أصله عندك السّكون كما تصرف حماراً ؟ فقال : لأن حماراً غير مكسّر ، وإنما هو واحد، فلذلك صرفته ، ولم أصرف هبايّ، لأنه مكسّر .

قال : وما أنكرت من أن يكونوا أعلّوا العين في هذا الباب ،
٣/٢٥] وصحّحوا اللاّم فشبهوا / الياء ههنا التي هي لام[2] بعين المعتلّ ، ثم أعلوّا العين مثل راية[3] وغاية[4] فقال : هذا مذهب ، وهو عندي جائز .

---

(١) الهَبيّ بفتح الهاء والباء : الصّبي الصغير وهي : هبَيّة .
(٢) في مجالس العلماء /١٤١ : « لام الفعل » بزيادة : « الفعل » .
(٣) في ط : « رأيته » تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس العلماء .
(٤) سقطت هذه الكلمة من ط والتصويب من المخطوطات، ومجالس العلماء .

ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فَهْم ، فكيف تُصَغّر (هَبَيّ)[١] ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن فقال : أبو إسحاق : يقال في تصغيره : هُبَيّ[٢] فتصحّح الياء الثّانية في الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل ، وتأتي بباء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء . والهَبيّ والهبيّة : الصبيّ والصبيّة .

ثم قال له الرجل : كيف تَبْنِي من قضيت مثل : جَحْمَرِش وهي [٣] العجوز .

قال أبو إسحاق : أما على مذهب المازنّي ، فيقال فيه: قَضْيَيِيٌ لأن اللّام الأولى بمنزلة غير المعتلّ لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظَبْي ، فكأَنْ ليس في الكلام إلّا ياءان ، فصحّت الأولى من الأُخْريَيْنِ وأعللت الآخرة ، هذا مذهب أبي عثمان .

والأخفش يقول فيها : قَضْيَا قال : أحذف الآخرة وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها .

فقال له الرجل : فكيف تقول منها من قرأت ؟ فقال أبو إسحاق : يقال : قَرْآء مثل : قَرْقاع ، وأصله : قَرْأَئى وزنه :

(١) في ط : « هيى » بياءين ، تحريف .
(٢) في ط : « هيي » بياءين ، تحريف .
(٣) في مجالس العلماء : « وهو » .

قَرْعَيع ، فأجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطى منهن ياءً لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها .

فقال له : فما وزن كينونـة عندك ؟ قـال : فيعلولة ، وأصلهـا كَيْوَنُونة ، ثم قلبت الواو ياءً لسبق الياء لهما ساكنةً ، وأدغمت الأولى في الثانية فصار كَيِّنُونة[1] ، ثم خُفِّفت فقيل: كَيْنُوُنَة[2] ،كما قيل في ميّت وهيّن وطيّب : ميْتْ وهَيَنْ وطَيْب .

قال : مـا الدلّيل على هذه الدعوى والفرّاء يزعم أنها فَعْلولة ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال لأنه لا محالة من الكون ، فكان يجب أن يقال : كونونة إن كان اصلها فَعْلولة بإسكان العين ، وإن كان أصلها فَعَلُولة بتحريك العين فواجب أن يقال : كانونة .

فقال له الرجل : فما تقول في امرأة سمّيت(أرْؤُس) ثم خففّت الهمزة كيف تُصغرها ؟ فقال : أُرَيْس ولا أزيد الهاء . فقال له : ولم وقد صار على ثلاثة أحرف ، ألست تقول في تصغير هند : هُنَيدة وعين عُيَيْنَة ؟ فقال الزّجاج : هذا مخالف لذلك ، فإني ولو خفّفت الهمزة فإنها مقدّرة في الأصل / والتخفيف بعد التحقيق . [٣/٢٦]

قال : فلِمَ لا تلحقه بتصغيـر(سماء)إذا قلت : سُمَيّـة ، أليس الأصل مقدّراً ؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف في

(١) في ط : « كيونونه »

(٢) في ط : « كئينونة » بالهمزة ، تحريف .

أرؤ س عارض ، والتحقيق فيه جائز ، وأنت في تحقيق[١] سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق في أروءس ، فلو حقّقته صار على أربعة أحرف ، وهو الأصل ، و(سماء) الحذف لها لازم فصار كأنه على ثلاثة أحرف،فلحقتها الهاء في التّصغير .

قال أبو القاسم الزّجاجي : ونظير كينونة في الوزن : القَيْدُودة ، وهي "طّول ، والهَيْعوعة وهي مصدرها هاع الرّجل : إذا جَبُنَ هَيَعْوعةً ، والطّيرورة من الطّيران .

كلّ هذا أصله عند البصريّين فيعلولة[٢]، ثم لحقتْه ما ذكرت لك .

وكان في المجلس المشوق فأخذ بياضاً[٣] وكتب من وقته :

صبراً أبا إسحاقَ عن قُدْرة فذوا النُّهى يَمْتَثِل الصّبرا
وأَعْجَبْ من الدّهر وأوغاده فإنّهم قد فَضَحُوا الدَّهرا
لا ذْنْبَ للدّهر ولكنّهم يستحسنون الغَدْر والمَكْرَا
نُبِّئْتُ بالجامع كلباً لهم ينبح منك الشَّمْس والبَدْرا
والعلمَ والحِلْمَ ومحض الحِجا وشامخَ الأَطواد والبَحْرا
والدِّيمة الوطفاءَ في[٤] سَحِّها إذا الرُّبى أضحت بها خُضْرا

(١) في مجالس العلماء تحقيق مكان : « تحقير » وفي نسخ الأشباه : « تحقير » بالراء ، والصواب ماجاء في مجالس العلماء ، لأن الأسلوب يدل عليه .
(٢) في ط فقط : فيعولة صوابه من المخطوطات ومحابس العلماء .
(٣) البياض : القرطاس .
(٤) في مجالس العلماء : « من سحّها » .

فتلك أوصـافُـك بين الـورى ... يـأبَيْـن والتِّيـه لـه[1] الكِبْـرا
يـظنُّ جَـهْـلاً والـذي دَسَّـهُ ... أن يلمسوا العَيُّـوق والغَفـرا[2]
فـأرسلوا الـنّـزْر إلى غـامـرٍ ... وغُمْـرُنـا يستـوعب الـنَّـزْرا
فا لْـهَ أبـا إسحـاق عن خـامـل ... ولا تُـضِـق مـنـك بـه صَـدْرا
وعن خُشار[3] عُرَرٍ[4] في الورى ... خـطيبُهُـمْ مـن فـمـه يَـخْـرَا

قال أبو إسحاق : فعقب[5] هذا المجلس سألني محمد بن يزيد المبرد يوماً : فقال : كيف تقول في تصغير أُموِيّ ؟ فقلت له : أقول : أُمِيِّيّ ، فقال لي : لِمَ طرحت ياء التّصغير من أُمويّ وأثبتها في هذا ؟ [٣/٢٧] فقلت تلك لغيره ، تلك للجنس ، وهذا له في نفسه / فلا يُطْرح ما كان له في نفسه حملاً على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق .

(١) في مجالس العلماء : « لك » مكان : « له » .
(٢) الغَفْر كما في القاموس : منزل للقمر ، ثلاثة أنجم صغار .
والعيّـوق: نجم أحمر مضيء في طـرف المجـرّة الأيمن يتلو الثـريـا ولا يتقدّمُها .
(٣) الخشار في القاموس والخشارة بضمها : الرديء من كل شيء وسَفَلَة الناس كالخاشر .
(٤) العُرَّة بالضم ـ كما في القاموس ـ : ذرق الطير، وَعَذرِة الناس، وجمعه : عُـرَر . وفي ط : « غـرر » بـالغين تحـريف ، صـوابـه من النسـخ ـ المخطوطه ـ ومجالس العلماء .
(٥) في مجالس العلماء : « بعقب » بالباء .

مجلس ابن دريد مع رَجُل

قال الزجاجي في (أماليه)[١] : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت مجلس أبي بكر بن دُرَيد ، وقد سأله بعض الناسّ عن معنى قول الشاعر :

هَجَرْتُكِ لا قلًى منّي ولكنْ ... رأيت بقاءَ وُدِّكِ في الصُّدودِ
كهجر الحائماتِ الوِرْدَ لمّا ... رأت أنّ المنيّةَ في الوُرودِ = ٤٢٣
تَفِيضُ نفوسُها ظمأً وتَخْشى ... حِماماً فهي تنظرُ من بَعيدِ

قال : الحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حِياماً .

معنى الشعر : أن الإبل تأكل الأفاعي في الصّيف فَتَحْمي وتَلْهَبُ لحرارتها ، فتطلب الماء، فإذا وقعت عليه امتنعت من شُرْبه وحامت حولَهُ تتنسّمه ، لأنها إن شربته في تلك الحال ، وصادف الماءُ السُّمَ الذي في أجوافها ، تَلِفَتْ ، فلا تزال تَدْفَعُ[٢] شربَ الماء حتّى يطول بها الزّمان فيسكُن فَوران السُّم ، ثم تَشربه فلا يضرّها .

فيقول هذا الشاعر : فأنا في تركي وصالِك مع شدّة حاجتي إليك إبقاءً على وُدّك بمنزلة هذه الحائمات التي تدع شُرْبَ الماء مع شِدّة حاجتها إليه إبقاءً على حياتها .

(١) انظر أمالي الزجاجي /٢٤٧ .
(٢) في أمالي الزجاجيّ : « تدافع » .

مجلس بكر بن حبيب السّهمي مع شبيب بن شيبة

قال الزّجّاجِيّ في (أماليه) : أخبرنا أبو بكر بن شقير[١] قال أخبرني محمد بن القاسم بن خلّاد عن عبيد[٢] الله بن بكر بن حبيب السَّهمِيّ عن أبيه قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصرة أعزّيه عن طفل له مات ، فبينما أنا عنده دخل عليه شبيب بن شيبة المِنْقريّ ، فقال : أبشر أيها الأمير ، فإن الطفل لا يزال مُحْبنظئًا[٣] بباب الجنّة يقول : لا أدخل حتى يدخل والداي ؟ فقلت :

---

(١) في ط : « أبو بكر شقير » تحريف واضح . صوابه من المخطوطات ، وأمالي الزجاج .
وابن شقير هو : احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي الشقيري . بغدادي من طبقة ابن السّرّاج .
من مصنفاته : مختصر في النحو ، المذكر والمؤنث ـ المقصور والممدود .
مات في صفر سنة ٣١٧ هـ . انظر البغية ١ / ٣٠٢ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عبيد الله » وفي أمالي الزجاجي : عبد الله .
وقد نصّ في حاشية أمالي الزجاجي ٢٤٨ على أنّ : « عبيد الله » تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « محبنطئاً » بالطاء المهملة ، وتقديم الباء وفي هامش أمالي الزجاجيّ / ٢٤٨ بالظاء ، وينص على أنه بالطاء المهملة ، تحريف .
وفي القاموس وردت الصيغة بالطاء في باب الهمزة ، وبالظاء في باب الظاء ، وأشار صاحب القاموس إلى أن معناهما واحد ، وهو امتلاء جوفه غيظاً .

أبا المعمر دَعْ عنك الظّاء والزم الطّاء[1] . قال : أَوَلِي تقول هذا ؟ وما بين لابتيها أفصحُ مني ؟ / فقلت له : هذا : خطأ ثان ، ومن أين للبصرة لابة ، إنما البصرة الحجارة البيض والرِّخوة . واللّابة الحجارة السوّد . يقال : لابة ولابٌ وَلَوْبَةٌ و لُوبٌ ، ونُوبة ونُوب لمعنى واحد ، فكان كلما انتعش انتكس . [٣/ ٢٨]

وقال أبو بكر الزّبيدي في طبقاته[2] : حدثنا محمد بن موسى بن حمّاد حدثني[3] سلمان بن أبي شيخ الخزاعي : حدثنا[4] أبو سفيان الحِمْيَرِيّ قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهديّ ، قرىً[5] عربيّة ، فنوّن ، فقال شبيب بن شيبة : إنما هو قُرى عربيّة غير منوّنة ، فقال أبو عبيد الله لقتيبة النّحوي الجعْفِيّ الكوفيّ : ما تقول ؟ قال : إن كنت أردت القُرى التي بالحجاز يقال لها قُرَى عربية فإنها لا تَنْصرف ، وإن كنت أردت قُرىً من قرى السّواد ، فهي تنصرف ، فقال إنما أردت التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب .

---

(١) في حاشية أمالي الزجاجيّ / ٢٤٩ : « في الأصل دع عنك الطاء ، والزم الظاء ، والصواب هو العكس » .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « دع عنك الطاء ، والزم الظاء » .
(٢) انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٣) في طبقات الزبيدي : «قال حدثني» وقد سقطت « قال » من نسخ الأشباه .
(٤) في طبقات الزبيدي بزيادة « قال » قبل « حدثنا » .
(٥) في ط : « قرىء » بالهمزة ، تحريف .

مجلس ذكر صاحب الكتاب المسمّى

(غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)
ولم أقف على اسم مصنفه وأظنّه لأبي القاسم الزّجاجيّ .

مجلس(١) أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد الكيسان

حدثني غير واحد : أن محمد بن كيسان سأل أبا العباس عن
[٣ / ٢٩] قوله عز وجل : ﴿ إنّ الله يُمْسِك / السّموات والأرضَ أَنْ تَزُولا ولَئِنْ زَالتا إنْ أمْسَكَهما من أحدٍ مِنْ بَعْده﴾(٢) . وقوله : ﴿ أوَ لَمْ يَرَ الذِين كَفَرُوا أن السّمواتِ والأرض كانتا رَتْقاً فَفَتَقْناهما ﴾(٣)

فقال أبو العباس : بدءوا الجمع باثنين ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنهم يَدَعون الجَميع الأوّل ، ولا يلتفتون إليه ،

---

(١) انظر مجالس العلماء / ١٣١ .
(٢) فاطر / ٤١ .
(٣) الأنبياء / ٣٠ .

وذلك أن الواحد يلي الفعل فيجعلون لَفْظَ فِعْلِ شريكه لَفْظَ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد[1] الفردين المشترك بينهما احتياجاً وغير احتياج كقوله : ﴿ **إنّ الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أَمْسَكهما مِنْ أَحدٍ من بعده** ﴾ ، وقوله : ﴿ **أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتْقا ففتقناهما** ﴾ .[2]

وقال رؤبة :

فيها خُطوطٌ من سوادٍ وَبَلَقْ   كأنَّهُ في الجِلْدِ توليعُ البَهقْ[3] = ٤٢٤

فقلت : له : ألاّ تقول فيها[4] فتحمله على الخطوط ، أو كأنهما

---

(١) في مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد » بزيادة كلمة : « لفظ » .

(٢) الأنبياء / ٣٠

(٣) من شواهد : المحتسب ٢/١٥٤ ، والمغنى ٢/٧٥٥،واللسان : « بهق » ، و « ولع ».
والبلق ـ كما في اللسان ـ :سواد وبياض ، والفعل : بَلق يَبْلَق بلَقاً .
والبهق : بياض دون البرص ، والتوليع : استطالة البلق. قال أبو عبيدة : قلت لرؤبة : إن كانت الخطوط ، فقل : كأنها ، وإن كان سواد وبياض ، فقل : كأنّهما ، فقال :

* كأنّ ذا ويلك توليع اليهق »

انظر اللسان : « ولع » .

(٤) في ط والنسخط المخطوطة : « فيها » وفي مجالس العلماء : « كأنّها » كما نص على « كأنّها » اللسان .

فتحمله على السواد والبلَق فغضب وقال :

* كأنّ ذاك بها توليع البهق »

فذهب إلى المعنى والموضع فكذلك[١] ذهبوا بذلك إلى السماء .

فأمّا قوله : « كأنه » فإن[٢] السواد والبلق هو التوليع ، فكأنه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق .

وأما السمّاء والأرض فالعرب تكتفي بالواحد عن الجميع ، فإن شئت رددته على المعنى . وإن شئت على اللّفظ .

وأما قوله : كأن ذاك فإن ذاك لا يُكْنى به إلا عن جملة .

وكان[٣] هشام وأصحاب الكسائي إذا اتّفق الفعل والاسم كَنَيا بذلك ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن[٤] ذلك ،ولا إنّ ذلك . والفراء يجيزه كلّه ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إن ذاك ، وكأنّ ذاك ، وقال : مثل ذلك قوله :

---

(١) في مجالس العلماء : « فكذلك » ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « فلذلك » .

(٢) سقطت كلمة : « فإنّ » من ط فقط .

(٣) في ط فقط : « وكأن » بالهمز صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « كان » صوابه من مجالس العلماء .

لـو أن عُصْمَ عمَا يَتَيْن ويَـذْبُل   سَمِعا حديثكِ أنزلا ألأوْعالا[1] =٤٢٥

فشرك بين عُصم ، وعمَايتين ، ويذبل .

ومثل ذلك مما أشركوا الاثنين بواحد، وجعلوا لفظ عدد تقـدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشترك بينهما قوله في قول من يجعـل اللفظ للمضاف إليـه :

* لو أَنْ عُصْم عَمَـا يتين ويذبـلٍ *

وعمايتان اثنان ، ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما . أمّا هذا فإنّ عمايتين موضع ، ويذبل موضع فخبّر عنهما كأنه قال : فإن عُصْم هذين الموضعين لو سمعا حـديثك أنـزلا ألأوعال منهما . وقوله :

[٣ / ٣٠

تذكَّرْتُ بِشْـراً والسِّماكين أَيْهُمـا   عليّ من الغَيْثِ استهلَّتْ مواطره[2] / = ٤٢٦

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه / ٤٥٠ .
من شواهد : الهمع والدرر رقم ٦٦
وعَمايتين : مثنى عماية ، وهما جبلان معروفان . وقيل : عمايتان : جبال حُمْر وسود سمّيت به : « وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل بالبحرين انظر الدرر اللوامع .

(٢) للفرزدق ديوانه / ٢٨١ وروايته : « تَنَظرتُ نَصْراً » وهو من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار . ومطلعها :
كيف نخـافُ الفَقْـريـا طَيْبَ بَعـدمـا   أَتَتْنـا بنصـرٍ من هـراةَ مقـادِرُهْ
والبيت من شواهد المحتسب ١ / ٤١ ، ١٠٨ .
وفي ط : « مواطن » مكان : « مواطره » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة والديوان

فجعل السِّماكين واحداً .

وفيه تفسيران آخران :

إن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى ، فردُّوه إلى موضعه وإلى واحد . ومعناه : فردُّوا السّموات إلى السماء وعمايتين إلى عماية .

قال أبو العباس : ولو قال السّماكين : نجم فردّه على معنى نَجْم كان أصلح .

وقوله : أَيهما خفيف يريد أيُّهما فخفف .

يريد : تذكرت السِّماكين وهذا الرّجُل أيهما أصابني الغيث من قِبَلِه؟

وأما قوله : ردّ عمَايتين على عماية ، فهو على الموضع أجود ، والسموات ، إلى السّماء فهذا جائز ، لأنه يقول : السماء بمعنى السموات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله :

٤٢٧= تَبْسِم عن مختلفات ثُعْلِ أَكَسّ لا عَذْب ولا بِرَتْل[1]

(١) الثُعْل : الأسنان الزائدة خلف الأسنان .
والكسس : أن يقصر الحنك الأعلى عن الأسفل ، وهو أيضاً قصر الأسنان وصغرها .
والرَّتل : حسن تناسق الشيء . وثَغْر رتل : حسن التنضيد .
وقيل : الثغر بين أسنانه فروج .

عنى الأسنان ، ثم ردّه على الفم إلى موضعها . ولو قال : الأسنان من الفم فردّه على الفم ، لأنّه بعضه . وقال مثل قوله :

فما حَتْ به غُرَّ الثنايا مفلّجاً وسْمًا جلا عنه الطّلال موشّما = ٤٢٨

ذهب إلى الفم وغُرّ الثنايا هو الفم غُرٌّ ثناياه ، فهو خلَفَ ، ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم . وقوله :

هم مَنَعُوني إذْ زيادٌ كأنَّما يرى بي أخلاءً بقاع مُوضَّعا = ٤٢٩

ذهب به إلى الخلا [1] وهو واحدها والخلا يَكْفي من الأخلاء ولا حاجة به أن يرجع إلى غيره .

وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجمع،وفي معناه كقوله تعالى : ﴿ **الَّذِين قال لهم النَّاسُ إن النّاس قَدْ جَمَعُوا لَكُم** ﴾ [2] فالّذين في موضع واحد، والذين قالوا ذلك هم النّاس . وإنما يجوز هذا في الجَمع الذي واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه كقوله :

٤٣٠ * ألا إن جيراني العشيَّة رائحٌ [3] *

---

(١) في ط فقط : «الخلاء » بالهمزة .
(٢) آل عمران /١٧٣ .
(٣) سبق ذكر هذا البيت وهو رقم ٣٨٥ ، وتكملته :
* دعتهم دواعٍ من هوًى ومنادحُ *

فردّ رائح على « الجيران » وهم جمع ، لأن مثل لفظه يكون واحداً .

وقال عز وجلّ : ﴿ وإنّ لكم في الأنْعام لعبرةً نُسْقِيكم مما في بُطونه ﴾[١] ، فردّ إلى النَّعَم . لأنه يكفي عن الأنعام . قال :

٤٣١= أمِن آل وَسْني آخر اللَّيل زائِر　ووادي العُوَير[٢] دونها والسّواجِرُ / [٣/ ٣١]
فجاءت بكافورٍ وعُود أَلُوَّةٍ　شآميةٍ شُبَّتْ عليها المجامِر
فَقُلْت لَها فيئى فإنّ صَحابتي　سلاحي[٣] وحدبا[٤] الذراعين ضامِرُ[٥]

ترك زائراً ، ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ، ويرجع إليها ، إنما ذكر الخيال ، ثم خاطب المرأة ، لأنه خيالها فالخيال هو هي .

(١) النحل /٦٦ .
(٢) في نسخ الأشباه : « الغوير » بالغين تحريف صوابه من مجالس العلماء/ ٢٨١ . وفي ط والنسخ المخطوطة : «سواحر» بالحاء .
(٣) في ط فقط : « سلاحا » تحريف صوابه من المخطوطات ، ومجالس العلماء .
(٤) في ط فقط : « وحرباء » بالراء ، تحريف صوابه من المخطوطات ، ومجالس العلماء .
(٥) هذه الأبيات للراعي . انظر معجم البلدان ٤/ ١٧٠، ومعجم ما استعجم ٩٨١/٣ .

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم[١]

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابيّ ، فسألته عن قول طفيل الغنوي :

تتـــابعْنَ حتّى لم تكن لي ريبـــةٌ ولم يـك عمّا خَبَّـروا مُتعقَّبُ[٢] = ٤٣٢

فقلت له : ما معنى « متعقّبُ » ؟ فقال : تكذيب .

فقلت له : أخطأت ، إنما قوله : متعقّب أن تسأل عن الخبر ثانية بعدما سألت عنه أول مرة .

يقال : تعقّبْتُ[٣] الخبر ، إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مرّة .

ومنه يقال : تَعقّبت[٤] في الغزو إذا غزوت ثم ثنّيت من سنتك .

وقوله : « تتابعن » يعني الأخبار ، وقال في مثله طفيل :

---

(١) انظر مجالس العلماء/٢٨٢ .

(٢) من شواهد : اللسان : « عقب » . وقبله :

تــأوبّني همٌّ مـع الليــلُ مُنْصبُ وجـاء من الأخبــار مــا لا أُكَــذِّبُ

وانظر ديوان طفيل /٣٧ ، وأساس البلاغة للزمخشري / ٤٢٩ .

(٣) في مجالس العلماء : « تعقب » .

(٤) في مجالس العلماء : « عقبت » .

٤٣٣= وأطنابُه أرسانُ جُرْدٍ كأنَّها صُدُور القنا مِنْ باديءٍ ومعقّب[١]

فأراد أن أطناب البيت أرسانُ الخيل . وجُرد : قصار الشَّعْر، وقوله : « كأنَّها صدورُ القنا » في طولها ، وأراد : كأنها القنا .

والعرب تفعل هذا كقولك : جاء فلان على صدر راحلته ، وإنما يريد على راحلته .

وقوله : « من باديء ومعقّب » يريد : من فرسٍ باديء غزا أوّل مرة ، ومعقّب : غزا ثانية .

ومنه يقال : صلى فلان أول الليل ثم عقّب ، يريد صلّى ثانية .

ثم سأله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدّة من العلماء عن معنى بيت طفيل :

٤٣٤= كأنّ علي أعرافه ولجامه سَنا ضَرَمٍ مِن عَرْفَجٍ يَتَلَهَّب[٢]

---

(١) انظر ديوان طفيل / ١٩ وقد ذكره العيني عرضاً في ٣ / ٢٤ .
والأرسان جمع رسن ، وهو الحبل . والأجرد : الفرس إذا رقت شعرته وقصرت ، والعقب بالتّحريك هو العَصَب الذي تعمل منه الأوتار ، واحدة : عقبة .

(٢) انظر ديوان طفيل / ٤٥ . والضّرم : الحطب الذي تشتعل فيه النار . وفي ط وبعض النسخ المخطوطة : « سجامه » موضع : « لجامه » .
وفي النسخ المخطوطة الأخرى ، ومجالس العلماء : « لجامه » باللام وفي ط : « عرقج » بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، ومجالس العلماء =

فقال : له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشُّقْرة / كحُمرة النّار . [٣٢/٣]

فقلت له : ويحك أمَا تستحيي من هذا التفسير ؟ إنما معناه أنّ له حفيفاً في جريه كحفيف النّار ولهبه .

ثم أنشدته أبياتاً حُجَجاً لهذا البيت .

قال امرؤء القيس :

سبوحاً جموحاً وإحضارُها كمعمعة السَّعَف المُوُقَدِ[1] =٤٣٥

قال رؤبة :

تكاد أياديها تَهاوي في الزَّهَقْ من كَفْتها شدًّا كإضرام الحَرَقْ[2]

فأراد عَدْواً كأنه إضرام الحَرَق .

= وفي ط أيضاً : « متلهب » بالميم، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومجالس العلماء .

(١) انظر ديوان امرىء القيس / ٨٥ ، وإحضار الفرس : جريها وعدوها والمعمعة : كما في القاموس ـ : شدّة الحريق في القصب.ونحوه .

(٢) انظر ديوان رؤبة / ١٠٦ ، واللسان : « زهق » .
والزهق ـ كما في اللسان ـ : الوهْدَة ، وربما وقعت فيها الدوابّ فهلكت ، يقال : أزهقت أيديها في الحفر .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « الرهق » بالراء ،تحريف،صوابه من مجالس العلماء واللسان ، وفي ديوان رؤبة برواية : « تكاد أيديهن تهوى » .

وقال العجّاج :

٤٣٧= كـأنّمـا يَسْتَضْــرِمَـانِ العَــرْفَجَـا فوق الجَلاذِيّ إذا مـا أَمْجَجا[١]

(١) انظر ديوان العجاج / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

ويستضرمان : يوقدان النار . والعرفج : شجر له تحرّق شديد إذا وقعت فيه النار . يقول : فمن شدّة الجري كـأنما يستضرمان نـاراً .

والجَلاذِيّ : أماكن صُلبة ، والواحدة : جلذاءة ويقال : ناقة جُلَذية ، إذا كانت صَلْبة . والإمجاج : البذْو في العَدْو قبل أن يلتهب . ويقال : أمج الفرس : إذا أخذ في الجري .انظر شرح ديوان العجاج للأصمعيّ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

وقـد وقعت تحريفـات في هذا البيت ، ففي ط والنسخط المخـطوطة : « الجلادي » بالدال .

وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً : « أمحجا » بالحاء والجيم وكذلك أيضاً في مجالس العلماء : « أمحجا » بالحاء والجيم والصواب : أمججا بجيمين كما في ديوان العجاج ، واللسان .

وفي شرح ديوان العجاج ، قال أبو حاتم : كان الوجه أن يقول : « أمجّا » ، ولكنه أراد الوزن فحرّك الجيم ، كما قال العجاج في الأظلّ : الأظلل ؟.

* تشكو ، الوجي من أظْلل وأظْلل *

وفي اللسان : « مجج » استشهد بهذا البيت ، قال : وأمجّ الفرس أجرى جرياً شـديداً ، ثم ذكـر البيت ، وعلق عليه بقـوله : أراد أمـجّ ، فأظهـر التضعيف للضرورة .

وفي اللسان : « الجلاذي » بضم الجيم ،تحريف،والصواب : الفتح ففي القاموس : الجُلْذِيّ بالضّم من الإبل : الشّديد الغليظ ، وجمعه الجَلاَذِيّ بالفتح .

يقول : من حفيف[1] عدوهما كأنهما يوقدان ، عَرْفجا .

وقال أوس بن حجرٍ :

إذا اجتهدا شدًّا حَسِبْت عَلَيْهِما عريشاً عليه النارُ فهـو مُحَرَّقُ[2] = ٤٣٨

وسئل عن بيت لطفيل :

كـأنّه بعـدمـا صَـدَّرْن من عَـرقٍ سِيدٌ تمطّر جُنْحَ اللَّيلِ مبلولُ[3] = ٤٣٩

فقال : كأنّ الفـرس بعدمـا سال العَـرَق من صدورهِنَّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنما معناه كأنّ هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه الخيل من عَرقٍ في الصف . وكل طريقةٍ وصفّ : عرق . يقال : عَرَقٌ من قطاو من خيلٍ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « خفيف » بالخاء ، وفي مجالس العلماء : « حفيف » بالحاء وما في مجالس العلماء يتّفق مع السياق .

(٢) انظر ديوان أوس بن حجر /٧٨ ، والعريش : ظلة .

وفي الديوان : « يحـرّق » باليـاء . وذكر في حـاشية مجـالس العلماء أن الشاهد المنسوب لأوس ليس في ديوانه . وهو ـ كما ذكرت ـ في ديوانه من قصيدة مطلعها :

أضـرّت بهـا الحـاجـاتُ حتى كـأنّهـا أكبّ عليهـا جـازرٌ متعـرّقُ

(٣) من شواهد : اللسان : « عرق ـ مطر » . والرواية فيه :

* كأنهن وقدْ صَدّرْن من عرق *

وفيه : قال ابن بَرّي : العَرق : جمع عَرَقَة ، وهي السّطر من الخيل وصدّرَ الفرسُ فهو مصدِّرٌ : إذا سبق الخيل بصدره .

وتمطّر : أسرع في عَدْوِه .

فيقول : كأن هذا الفرس ذئبٌ قد أصابه المطر ، فهو ينجو[١] ويعدو عدواً شديداً .

ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة :

٤٤٠= مُطِلًّا على أعدائه يَزْجُرونه ... بساحتهم زَجْر المَنِيح المشهَّرِ[٢]

فقيل له : ما معناه ؟ فقال : يزجرون هذا الرّجل ، إذا نزل بساحتهم كما يُزجر المَنِيح ، ثم فسّر فقال : المنيح: من القداح الذي لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح ، مثل السَّفيح والوَغْد .[٣]

فقلت له : ويحك إنّما يزجر ما جاء له نصيب ، وهذا خاملٌ لا نصيب له . ثم قال : مُشهَّر .

[٣/٣٣] تفسير هذا البيت : القِدْح المعروف بالفوز/ ، يستعار لكثرة فوزه وخروجه . ومنه يقال : منحت فلاناً ناقتي[٤] سنة . والنّاقة تسمى

(١) في ط : « ينجر » بالراء ، تحريف واضح .

(٢) المنيح : قِدْح بلا نصيب ، وقِدْح يستعار تيمّناً بفوزه انظر القاموس : « منح » .

والشاهد بيت من قصيدة لعروة مطلعها :

أقلّي عليّ اللوم يا بنت مُنْذِرِ ... ونامي وإن لم تشتهي النوم فاسهري

انظر ديوان عروة /٣٥ ، ٣٦ .

(٣) السفيح والوغد ، والمنيح ، وهي قداح لاحظ لها ، وقد نظم أسماءها بعضهم في قوله :

لي في الدنيا سهام ... ليس فيهن ربيحُ

وأساميهن وغد ... وسفيح ومنيح

انظر : الميسر والأزلام ص ٣٧ .

(٤) في ط : « نامي » مكان : « ناقتي » تحريف واضح .

منيحة [1] وذاك إذا أعطيته لبنَها ووبَرَها سنةً ، ثم يردّها ، فكذلك هذا القِدْح يستعار ، فهو يتبرّك به لكثرة فوزه . وأنشدته فيه حُجَجاً .

قال ابن مقبل يصف قِدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه :

مفــدًّى مؤدًّى بــاليــدين مُلَعّن   خليــعُ لجـامٍ فـائزٌ متمنّــحُ [2] ٤٤١=

وقال عمرو بن قميئة [3] :

بـأيــديهمُ مَقْـرومـةٌ ومغــالق   بشيــرٌ بأرزاق العيـال منيحُهـا[4] ٤٤٢=

---

(١) في ط : « منحية » ، تحريف واضح .

(٢) في ط فقط : وقع تحـريفـان في هـذا البيت : « بـالـذي » مكـان : « بـالـيـدين » ، و« مـعلن » مكـان : « ملّعـن » ، والتـصـويب مـن المخطوطات ، ومجالس العلماء .

(٣) في ط : قمئة : تحريف .

(٤) من شـواهد : اللسـان : « غلق » والمغـالق : الأزلام ، وكـل سهم في الميسرة مَغْلَق ، والمغالق : قِداح الميسر . قال الليث : سمّي مِغْلقاً لأنه يستغلق ما يبقى من آخر الميسر .
وقال أبو منصور : غلط الليث في تفسير قـوله : بمغـالق . والمغالق من نُعوت قداح الميسر التي يكون لها الفوز ، وليست المغالق من أسمائها ، وهي التي تغلق الخطر فتوجبه للقامر الفائز ، كما يُغْلق الرهن لمستحقه ومنه قول عمرو بن قميئة ثم ذكر صاحب اللسان الشاهد موضوع الحديث .
وفي ط فقط : « معالق » بالعين ، تحريف .
وفي ط والنسخ المخطوطـة : « تثير » مكـان : « بشير » وفي اللسـان : « يعود » مكان : « بشير » والتصويب من مجالس العلماء / ٢٨٦ وانـظر حاشية المجالس في الصفحة نفسها .

فلو كان المنيح القِدح الذي لا نصيب له ما كان بشير[١] أرزاق العيال ، ولكنه هو الذي يُمنح أي يستعار فيفوز ويغمر .

ثم أنشدته في القدح الذي يُستعار ويُعْلم بعقب[٢] أو يؤثّر فيه بالأسنان .

قال لبيد :

٤٤٣/ = ذَعَرْتُ قِلاص الثّلج تحت ظلاله بِمَثْنَى الأيادي والمنيح المعقّب[٣]

فإنما عُقِّب علامة لكثرة فوزه وقمْره[٤]

(١) « تثير » في نسخ الأشباه وانظر حاشية رقم ٤ في الصفحة السابقة فقد سبقت الإشارة إلى التصويب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « ويعمر » بالعين ، تحريف صوابه من مجالس العلماء .

(٣) في ط فقط : « يعقب » بالياء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، ومجالس العلماء .

(٤) انظر ديوان لبيد / ٣١ ، وقلاص الثلج : السحاب ، ومثنى الأيادي : ما فصل من لحم الجذور ، والمنيح المعقب : القدح المشدود بالعقب ، والعقب : الوتر يشد به القدح
والمعنى :أنه دفع البرد عن الناس بلعب الميسر؛ إذ كانت تذبح الجزر ، ويفرق لحمها على الناس . انظر هامش الديوان وفي ط : «قلاس» بالسين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء . وفيه أيضا « المنيح » بدون واو ، تحريف .

قال دريد :

وأصفـرَ من قـداح النَّبــع فَـرْعٍ له عَلَمان من عَقَبٍ وضَـرْسٍ[1] ٤٤٤ =

الضرس : أن يَعَضَّ بالضرس ليؤثر فيه .

(١) من شواهد اللسان : « عقب » و « ضرس » .
وفي اللسان : روى البيت في « عقب » : « وأسمر من قداح » الخ .
وفي « ضرس » روى : « وأصفر من قـداح » وعلق صاحب اللسـان عليه بقوله : وهـذا البيت أورده الجوهري : « وأسمر » الـخ . قال ابن بـري : وصواب إنشاده : « وأصفر » الخ .
قال : وكذا في شعره، لأن سهام الميسر توصف بالصّفرة والصّلابة .

مجلس أبي محمّد اليزيديّ مع يسّ الزّيات[١]

حدثنا أبو عبيد الله محمد بن العباس اليزيديّ، قال : أخبرني عمّي الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ قال : إني لأطوف غداة يوم بمكة إذ لقيني يّس الزّيات ، فقال لي : يا أبا محمد ، ما نِمْتُ البارحة لشيء اختلَج في صَدْري منعني الفكرُ فيه النّوم، وما كنت أود إلا أن أصبح، فألقاك[٢] / [٣٤/٣]

قلت : وما ذاك ؟ قال : أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل : أريد أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله ؟ فقلت : ذاك غير جائز إلّا على ضرب من الحكاية أُفَسِّره لك .

قال : فما تقول في قول الله تعالى : ﴿ إن فِرْعون علا في الأرَضْ وجَعَلَ أهلَها شِيعاً ﴾[٣] .

إلى أن بلغ ﴿ ونريد أن نَمُنّ على الّذين اسْتُضْعِفوا في الأرض

---

(١) في ط فقط : « ياسين الفريابي » بوضع : « الفريابي » موضع الزيّات ، تحريف، وفي نسخ الأشباه المخطوطة : ياسين الزيات وكذلك في مجالس العلماء/٢٩٨ : « الزيات » .

وفي ط ونسخ الأشباه أيضاً : « ياسين » بألف، والصواب حذف الألف مثل طه ، إله ـ الإله .

(٢) في مجالس العلماء /٢٩٨ : « لألقاك » باللام .

(٣) القصص /٤ .

ونجعلَهُمْ أَئِمّةً ونجْعَلَهُم الوارثين﴾[١].

فخاطب بها محمَّداً صلّى الله عليه وآله وسلم ، وقد فعل ذلك قبل .

قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتُها ، لك ، لأنه قال : ﴿ **إنه كان من المفسدين** ﴾[٢]، كأنّ تقدير الكلام : وكان من حُكمنا يَوَمئذٍ أن نَمُنّ على الذي اسْتُضْعِفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم كما قال في قِصةّ يحيى : ﴿ **وسلامٌ عليه يَوْمُ وُلِد وَيْوَمَ يَمُوتُ ويوم يُبْعثُ حيًّا** ﴾[٣] .

لأنَّ تقدير الكلام : وكان من حُكْمنا سلامٌ عليه يوم وُلِد ويوم يَموتُ ويوم يُبْعَثُ حَيًّا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : جزاك الله خيراً يا أبامحمد،فقد فَرّجت عنّي بما شَرْحت لي[٤] .

---

(١) القصص /٥ .
(٢) خاتمة آية ٤ من سورة القصص .
(٣) مريم /١٥ .
(٤) في مجالس العلماء/٢٩٩ زيادة النّصّ الآتي الذي ختم به المجلس : « ولأفيدنك كما أفدتني . قال أبو محمد : فحدثّني عن النبي « صلى الله عليه وسلم » أنه كان أكثر دعائه : « اللهم إني أسألك اليقين ، والعفو والعافية ، وتمام النعمة في الدنيا والآخرة ، يا أرحم الراحمين » .

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السِّكيت [١]

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال :أخبرنا [٢] أبو العباسّ محمد [٣] ابن يزيد عن أبي عثمان قال : جمعني وابن السّكيت بعض المجالس ، فقال لي بعض مَنْ حضر : سَلْه عن مسألة ، وكان بيني وبين ابن السّكيتُ ودٌّ ، فكرهت أن أتهجّمه [٤] بالسّؤال لِعِلْمِيّ بضعفه في النّحو فلمّا ألح عليّ ، قلت له ما تقول في قول الله عز وجل : ﴿ فأرْسِل مَعَنا أخانا نَكْتل ﴾ [٥] ما وزن ، « نكتل » من الفعل ؟ ولِمَ جزمه ؟ فقال : وزنه : نفْعل ، وجزمه ، لأنه جواب الأمر .

(١) انظر هذا المجلس في مجالس العلماء / ٣٠٠ ، وطبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ٢٠٣ .

(٢) في نسخ الأشباه : « أنا » مكان : « أخبرنا » ولعلها اختصار « لأخبرنا » كما اختصرت حدّثنا في « ثنا » ، وفي مجالس العلماء « أخبرنا » وفي طبقات الزبيدي : « حدثنا » بدون اختصار في كليهما .

(٣) في مجالس العلماء : « محمد » مكان : « عمر » ، وفي ط فقط : « عمر » وفي نسخ الأشباه : « محمد » وهي متفقة مع مجالس العلماء .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « اتجهمه » بتقديم الجيم على الهاء ، والمختار : « أتهجمه » كما في مجالس العلماء لأنه الأنسب في أُسلوب الموقف .

(٥) يوسف / ٦٣ .

قلت : فما ماضيه ؟ ففكر وتشوّر[1] فاسْتَحْيَيْتُ له .

فلمّا خَرَجْنا قال لي : وَيَحك ما حَفِظْت الوُدّ ، خَجَّلْتني بين الجماعة ، فقلت له : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال :فإن/ [٣/ ٣٥ وزن نَكْتل : نَفْتَعِل من : اكتال يَكْتال ، وأصله : نَكْتَيِل ، فقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسِكُونها وسكون اللام فصار نَكْتل .

(١) تشوّر : خجل ، واستحيا ، وفي القاموس : شوَّر به : فعل به فعِلاً يُسْتحيا منه فتشوَّر .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي عمرو الجَرْمِـيّ(١)

حدثني بعض إخواني ، قال : حدثنا أبو إسحاق الزّجـاج ، قال : أخبرنا محمد بن يزيد ، قال : حدّثني المازني قال : قال أبو عمرو الجَرْميّ يوماً في مجلسه : منْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فله عليّ سَبق .

فسأله بعض مَنْ حضر ، قال أبو العباس : السائل المازِنِيّ ولكنه كني عن نفسه فقال(٢) له : كيف تروي(٣) هذا البيت ؟ :

مَنْ كـان مسروراً بمقتـل مالـكٍ فَلْيـأتِ نِسْـوَتنـا بـوجـه نَهـارِ
يَجِـد النِّسـاء حَـواسِـراً يَنْـدُبْنَـهُ قـد قُمْن قَبْـل تبلّج الأسحـارِ
قـد كنَّ يَخْبـأْنَ الـوجـوه تستـرَّاً فـالآن حيـن بَـدَأْن لـلنُّـظّارِ

فقال له كيف تروي « بدأن » أو بَدَيْن ، فقال : « بدأن » فقال له : أخطأت ففكّر ثم قال : إنا للهِ هذا عاقبة البَغْي(٤) .

(١) انظر هذا المجلس في مجالس العلماء / ٣٠٥ .
(٢) في ط فقط : « فقال » بإسقاط : « له » .
(٣) في مجالس العلماء : « ترى » مكان : « تروي » .
(٤) سقط جواب هذا السؤال من ط ونسخ الأشباه فقد ورد النص على النحو التالي في مجالس العلمـاء/٣٠٦ : « فقال لـه : كيف تروي : بـدأن أو بديْن ؟ فقال : بدأن ، فقال : خطأ ، إنّما هـو : « بَدَوْنَ » فقـال له : =

قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سَهْوٌ من الحاكي لها أوْ من النّاقل ، إنه[١] حكي أن المازنّي حضر مجلس الجَرْمي ، وهذا غلط .

والذي حدّثني به علي بن سليمان وغيره أن الجَرْميّ تكلّم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسّائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلك على الأَغلوطة والتّجربة .

= أخطأت ، ففكر ، ثم قال : إنا لله هذا عاقبة البغي .

قال المبّرد : مثل هذا لا يخفى على الجرْميّ ، إنما غولط » .

(١) في مجالس العلماء : « وذلك أنه » .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة[١]

أخبرنا أبو جعفر الطبريّ ، قال : حدثني أبو عثمان المازنيّ قال : [قال][٢] لي الأخفش سعيد يوماً : على أي وجه أجاب سيبويه في تثنية كساء : كِساوان بالواو ؟ فقلت : / بالتّشبيه بقولهم : [٣٦/٣] حمراوان وبيضاوان ، لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة .

فقال لي : « فيلزمك على هذا أن تُجِيز في تثنية حمراء : حمراءان على التّشبيه بقولهم : كساءان ، لأنك إذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب أن يكون المشبّه به مثله في بعض المواضع .

فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكّرت ، فقلت : لا يلزمه هذا .

فقال لي : أليس لّما شبهنا «ما» بـ «ليس» فأعملناها عمل « ليس » فقلنا : « ما زيد قائماً » كما نقول : « ليس زيد قائماً » ، شبهنا أيضاً ليس بـ« ما» في بعض المواضع ، فقلنا : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، ومثل هذا كثير ؟

ومنهم من يقول : ليس الطّيب إلا المسكَ ،فنصب، فإنه لزم

---

(١) انظر مجالس العلماء/٣١٣.

(٢) سقطت : « قال » من ط ، ومن نسخ الأشباه .

الأصل ، وذلك أن خبر « ليس » منصوبٌ منفيًّا كان أو موجباً ، لأنها أخت كان . والمنفيّ قولك : ليس زيدٌ قائماً . والموجب : قولك ليس زيدٌ إلّا قائماً ، وما كان زيدٌ إلا قائماً ، كما تقول : ما كان زيد قائماً ، وما كان زيد إلّا قائماً[1] .

وأما من رفع فقال : ليس الطّيب إلا المسكُ ففيه وجهان : أحدهما : وهو الأجود : أن يُضْمِر في « ليس » اسمها ، ويجعل الجملة خبرها ، كما قال هشام أخو ذي الرّمة .

هي الشّفاء لدائي إنْ ظفرتُ بها   وليس منها شِفاء الدّاء مبذولُ[2] ٤٤٥=

التّقدير : ليس الأمر شفاءُ الدّاء مبذولٌ منها ، ولكنه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة التفسير ، وتكون إلّا في المسألةمؤخّرة ، وتقديرها التّقديم حتى يصحّ الكلام ، لأنه لا يقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : ليس إلّا الطّيب المسك »[3] ومثله : « إن نَظُنّ إلّا

---

(١) « كما تقول : ما كان زيد قائماً ، وما كان زيدٌ إلّا قائماً » زيادة ليست في مجالس العلماء .

(٢) من شواهد : سيبويه ١/٣٦ ، ٧٣ ، والمغنى ١/٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٤٨ .
وفي ط : « لداي » موضع : « لدائي » تحريف واضح .

(٣) في ط ، ونسخ الأشباه المخطوطة : ليس الطيب إلا المسك .
وفي مجالس العلماء : ليس إلّا الطيب المسك . وانظر حاشية المجالس /٣١٤.

ظناً »[١] تقديره : إن نحن إلّا نظنُّ ظنًّا .

والـوجه الآخـر :أن تجعل«ليس» بمنـزلة « مـا » فتلغي عملها لـدخول إلا في خبـرها ، كمـا تلغي عمل « مـا » إذا دخلت إلّا في خبرها ، كما حملوا « ما » على « ليس »فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربّية[٢] شيئان تضارعا،فحُمِل أحدهما على الآخر إلا جاز حمـل الآخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت :أليس[٣] هذا مثل ذاك ؟ وذاك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمـراء · « حمراء ان » لجعـل علامـة التـأنيث غيـر متـطرّفـة على صورتها ، وهي متطرّفة ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسّطة على صورتها متـطرفة[٤] ؟ فسكت ، ثم قـال : لم أجد ذلـك ، ولا يلزم سيبويه ما قلنا . وما أحسن ما احتجَجْت له . / [٣/٣٧

(١) الجاثية/٣٢.
(٢) في ط فقط : « ليس في الغريب » بوضع « الغريب » مكان : « العربية » تحريف .
(٣) في ط ، ونسخ الأشباه المخطوطة : « ليس » بدون همزة الاستفهام وفي مجالس العلماء : « أليس » وهو الأقوى : لأنه موضع استفهام .
(٤) في ط ، ونسخ الأشباه: « متوسطة » مكان : « متطرفـة » والتصويب من مجالس العلماء ، وهو المناسب للأسلوب .

مجلس أبي العَبّاس ثعلب مع جماعة[(١)]

حدّثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابيّ :

وصاحبٍ أبْداً حُلواً مُزًّا بحاجة القوم خَفيفاً نَزًّا ٤٤٦

إذا تغشّاه الكرى ابْرَ حَزًّا كأن قُطناً تَحْته أو قَزّا

أو فُرشاً محشوَّةً إوزًّا[(٢)]

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ، ثم قال : يا أصحاب المعاني ما تقولون ؟ فخُضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك ، ثم قال :

أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان « مُزّة » فنادها ورخّمها ، كأنه قال : وصاحبٍ أبداً حلوًا من القول يا مزّة ، ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجلُ نزٌّ ، إذا كان خفيفاً في الحاجة . ومثله : خفيف ، وخُفافٌ ، ونَدْبٌ بمعنى واحد .

---

(١) انظر مجالس العلماء/٣١٦ .

(٢) أنظر اللسان : « وزز » .

وفي ط : « أبر خَزا » بالخاء، صوابه من النسخ المخطوطة، ومجالس العلماء . وفيه أيضا : «وقزّا » بالواو .

وقوله : ابرحزّا ، يريد : انْتَبَه[1]

يصفها بقلّة النوم، وخفّةِ الرأس .

وقوله : « مملوة إوزّا » يريد ريش إوزّ ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه كما يقال : صلّى المسجدُ أي أهل المسجد .

(١) في ط ونسخ الأشباه : « ابنته » تحريف صوابه من مجالس العلماء/٣١٧ .

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان [١]

حدّثني بعض أصحابنا قال : أخبـرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجل قائمٍ أبوه ؟ فأجبته بخفض « قائم » ورفع « الأب » .

فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم .

فقال : أوليس هو عندكم اسماً ، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً ، فقلت[٢] : لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع ، وأدّى معناه عَمِل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه .

قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟ فأجبته برفعهما جميعاً .

فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل [أبوه][٣] قائم ، فترفع به مؤخّراً كما رفعت به مقدّماً ؟ .

---

(١) انظر مجالس العلماء /٣١٨.

(٢) في ط فقط: « فعلاً وإنما يغلب » مكان : « فعلاً دائماً فقلت»، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

(٣) سقطت كلمة : « أبوه » من ط والنسخ المخطوطة، صـوابه من مجـالس العلماء .

قلت : ذلك غير جائز عند أحد . قال : ولِمَ ؟ قلت : لأنه اسم
[٣٨/٣] جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمل عمل الفعل ولَمَ يَكُن فيه /
ضمير ، فإذا تأخّر كان بمنزلة الفعل المؤخّر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدّم ، يرتفع كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر . فلمّا كان الفعل لو ظهر ها هنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعفَ في العمل ، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله .

فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء،وما بعده خبرُهُ على مذهبكم ، لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ، ومنصوباً كما تقولون : زيد في الدار ،و وزيد أمامك .

قلت : ذلك غير جائز ، لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً كقولنا : زيد منطلق ، وعبد الله قائم،وما أشبه ذلك .

وكذلك إذا قلنا :مررت برجلٍ أبوه قائم ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما .

قال فقد جاء في الشّعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره .

قال امرؤ القيس :

فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنَعْمةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتغيِّبِ(١) ٤٤٧=

تقديره : فَقِلْ في مقيلٍ متغيّب نحسُهُ ، ثم قدّم وأخّر كما ترى .

فقلت له : ليس هو على هذا التّقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأيّ شيء تقديرُهُ ؟ فقلت : قِلْ(٢) في مقيل نحسُه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررت بمضروب أبوه كريم ، والتّقدير مررت برجل مضروب أبوه ، ثم تجعل كريماً نعتاً للمتروك الّذي في النيّة ، فكأنه قال : فَقِلْ في مقيل نحسُه .

يقال : قال نحسُه أي سكن . والنّحس : الدّخان أيضاً . ثم قال : « متغيب » بعد أن تم الكلام ، فكأنه(٣) قال : متغيّب عن النّحس .

فقال : هذا لَعَمْري وجهٌ على هذا التقدير .

قال أبو الحسن : فحدّثت أبا العباس المبردّ بما جرى ، فقال :

---

(١) انظر اللسان : « غيب » وليس في ديوان امرىء القيس :
وروايته في اللسان : « متغيبُ » بالرفع .

(٢) في ط : « هل » مكان : « قل » تحريف واضح .

(٣) في ط فقط : « فقال كأنه » مكان : « فكأنه » صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

هذا شيء كان [١] خطَرَ لي فخالفت النّحويين ، لأنهم زعموا إنه مما أتى به امرؤ القيس ضرورةً ثم رأيته بعد ذلك قد [٢] أملاه .

(١) في مجالس العلماء : « هذا شيء خطر » بدون : « كان » .

(٢) في ط فقط : « هذا » مكان : « قد تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

مجلس سعيد الأخفش مع المازنيّ [١]

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد ابن مسعدة عن قولهم : زيد أفضل من عمرو ، وأكرم منه .

فقال الأخفش : أفعل في هذا الباب إذا صحبه « منْ » فإنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثَنّ ولم يُجمع ، كما أن البعض كذلك / [٣ / ٣٩
لا يثّنى ولا يُجْمع ولا يؤنّث ، كقولك : بعض أخَواتك خَرَجْن ، وخَرَجنا ، وخرج .

قال أبو عثمان : إنما معناه فَضْلُهُ يزيد على فضله ، وكرمُه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر فلم يُثَنّ ولم يجمع ، كما أن المصدر كذلك .

وقال الفراء : إنّ افعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه .

---

(١) انظر المجلس في مجالس العلماء /٣٢٢.

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش

أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطّبريّ : قال : سأل مروانُ سعيدَ بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أيّ شيء تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام .

فقال : ألست إنما تختار في الاسم النّصب إذا كان المستفهم عنه الفعل ، كقولك : أزيداًضربته ،أعبد الله مررت به ؟ فقال بلى : فقال له : فأنت إذَا قُلْت : أزيداً ضربته أم عمراً فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان ، وإنما يستفهم عن غيره وهُو[1] مَنْ وقع به الفعل ، فالاختيار الرّفع ، لأن المسئول عنه اسم ، وليس بفعل،فقال له الأخفش : هذا هو القياس .

قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياسُ عندي ، ولكن النّحويين اجمعوا على اختيار النّصب في هذا لمّا كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل .

(١) في ط فقط : « ومن وقع » بإسقاط : « هو » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة[١]

حدّثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كُنّا عند أبي العباس ثعلب ، فأنشدنا للحصين بن الحُمام المرّيّ :

تأَخَّرْتُ استبقي الحيـاةَ فلم أجد لنفسي حيـاةً مثل أن أَتَقَـدّمَـا ٤٤٨=
فلسنا على الأعقاب تَدْمَى كلومُنا ولكن على أقـدامنا يقطُرُ الدَّما[٢]

(١) يزيد « مجالس العلماء » / ٣٢٥ جماعة « في مجلسه » .

(٢) انظر الحماسة /١٩٧ بشرح المرزوقي .

من شواهد : المنصف ١٤٨/٢ ، وابن الشجري ٣٤/٢ برواية الدّمي ، ١٨٧/٢ ، برواية : « الدما » ، وابن يعيش ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ والخزانة ، ٣٥٢/٣ ، وشواهد الشافية ١١٤/٤ .

وفي الخزانة : « المبرد استدلّ به بأن الـدّم أصله : فَعَلٌ بتحـريك العين ولامه ياء محذوفة ، بدليل أن الشاعر لمّا اضطر أخرجه على أصله ، وجاء به على الوضع الأول ، فقوله : « الدَّما » بفتح الدال فاعل « يقطر » والضمة مقدّرة على الألف ، لأنه اسم مقصـور ، وأصله : دَمَيٌ ، تحرّكَتَ اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . والدليل على أن اللام ياء قـولهم في التثنية : «دميان» ، وفي الفعل : دميت يده » .

قال البغدادي : « هذا محصل مدّعاه ، وهو إنما يتم على أن فتح الميم قبل حذف اللام ، وعلى أن « الدما » بمعنى الدّم ، وعلى أنّ : « يقطر » بالياء التحتية ، وفي كل واحد بحث .

أمّا الأول ممنوع ، وإنما فتحة الميم حادثة بعد حذف اللام ، وهو مذهب سيبويه ،وذلك أن الحركة عنده إذا حدثت لحذف حرف ، ثم ردّ المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على السّاكن قبل دخولها عليه بحالها .

ويشهد له قولهم : يديان ، فإنهم أجمعوا على سكون العين من : « يد » من غير خلاف .وقد نراهم قالوا :يديان ، فحرّكوا عند الرّد ، لأنها قد جرت =

فسألَنا ما تقولون فيه ؟ فقلنا الدّمُ فاعل جاء به على الأصل ،
[٣/ ٤٠] فقال : هكذا / رواية أبي عبيدة (١) .

وكان الأصمعي يقول : هـذا غلط ، وإنما الـرّواية : « ولكن على أقدامنا تقطر الدّما » (٢) منقوطة من فوقها .

= محرّكة قبل رد اللام »
وأمّا الثاني فممنوع أيضاً لاحتمال أنه مصدر : دَمِيَ يدْمَي دماً :. كفرِح يفرحُ فرحاً » .

(١) في ط والنسخ المخطوطـة : « أبو عبيـد » وفي مجالس العلمـاء : « أبو عبيدة » . أما أبو عبيد فهو القاسم بن سلّام أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعيّ واليزيدي وله من التصانيف : الغريب المصنف ـ غريب القرآن ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة . توفي سنة ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ انظر بغية الوعاة ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
وأمّـا أبو عبيـدة فهو معمـر بن المثنى اللغوي البصـري . كـان أعلم من الأصمعي وكان أبو نواس يتعلم منه ويصفه ، ويذّم الأصمعي . فسئل عن الأصمعي فقال : بُلْبل في قفص ، وعن أبي عبيدة فقال : أديمٌ طُوِي على عِلْم .
من أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن ـ الأمثال في غريب الحديث ـ المثالب ـ أيام العرب ـ معاني القرآن ـ اللغات ـ ما تلحن فيه العامّة . ولد سنة ١١٢هـ ، وتوفي سنة تسع وقيل : ثمان ، وقيل عشر وقيل : إحدى عشرة ومائتين . انظر البغية ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٢) في ط : « الـدمـاء » بـزيـادة الهمـزة . وفي المجـالس ونسـخ الأشبـاه المخطوطة : « الدما » بدون همزة .

والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحاتُ والدّما، فيصير مفعولاً به . ويقال : قطر الماء [١] وقطرته أنا. وأنشدنا :

كـأطـومٍ فَقَـدَتْ بُـرغُـزهَـا ... أَعْقَبَتْهـا الغُبْسُ [٢] منهـا عَـدَمَـا = ٤٩

شُغِلت ثـم أتـت تَـرْشُـفُـه ... فـإذا هـي بِـعِـظَام وَدَمـا [٣]

فـأفـاقـت فـوقـه تـرشُـفُـه ... وأُعِيـضَ [٤] القلْبُ منها نَـدَمـا

فالدّم في موضع خفضٍ عَطْفٌ على العظام ، ولكنه جاء به على الأصل مقصوراً كما ترى .

وكان الأصمعيّ يقول : إنما الرواية : فإذا هي بعظام ودماء ، ثم قصر الممدود .

والأطوم : البقرة الوحشية . وبرغزها : ولدها ، والغُبْسُ [٥] جمع أغبس [٦] وهي الكلاب .

---

(١) في ط فقط : « قطر المنا » تحريف، وفي المجالس ونسخ الأشباه المخطوطة : « الماء » ، « والمنا » كيل : يكال به أو يوزن وهو غير مناسب للمقام .

(٢) في ط فقط : « الغبش » بالشين ، تحريف ، وفي ط فقط : « وكأطوم » بزيادة الواو.

(٣) وانظر البيتين الأوليين في اللسان : « أطم ، برغز»، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤، والخزانة ٣ / ٣٥٢.

(٤) في ط فقط : « وأغيض » بالغين ، تحريف .

(٥) في ط : « والغبش » بالشين تحريف .

(٦) في ط : « أغبش » بالشين تحريف .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين [1]

حدثني عليّ بن سليمان قال : سأل رجلَ أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر :

٤٥٠ = مَرْحباً بالذي إذا جاء الـ ـخَير أو غاب غاب عن كُلِّ خَيْرِ

فقال : أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل يهجوه .

وفيه تقدير ان : أحدهما تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفلة والبلادة ، وتقديره : مَرْحباً بالذي إذا جاء جاء الخير أي حضوره غيبة ، فهذا المصراع في ذكر بلادته وغَفْلته .

ثم قال : أو غاب غاب عن كل خير ، معناه : أن الخير عندنا فإذا غاب غاب عن كل خير ، لأنه لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنما وصفه بالحرمان فقط .

وتقدير الكلام عنده : مَرْحباً بالذي إذا جاء غاب عن كل خيرٍ ، جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان والشّؤم على كُلّ حالٍ .

وقد رواه غيرهما بالنّصب ، معناه : مَرْحباً بالذي إذا جاء أتى

(١) انظر مجالس العلماء / ٣٣١.

الخير أي / صادف الخيرَ عندنا أو غاب غاب عن كل خيرٍ ، أي أنه لا [٤١/٣
يرى الخير إلا عندنا ، فإذا غاب عنا حُرِم ولم يصادف خَيْراً . ومثل هذا مما يسأل عنه :

سألنا مَنْ أباك سراةُ تَيْم فقال أبي تسوّده نزارا = ٤٥١

تقديره : سألنا أباك نزاراً من سَراة تيم تسوّده[1] ؟ فقال : أبي ، ينتصب أباك بوقوع السؤال عليه ، ونزارًاً بدلٌ منه ، ومَنْ رفعٌ بالابتداء ، وسراة مبتدأ ثانٍ وتسوّده الخبر ، والمبتدأ الثاني والخبر خبر الأول .

وقوله : فقال أبي : تقديره : هو أبي فيكون خبر ابتداء مُضْمر ، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدّر كأنك قلت : أبي تسوّده سَراةُ تيم .

* * *

(١) ط فقط : « تسوّد » تحريف .

مجلس أبي عمرو بن العلاء
مع أبي عبيدة(١)

حدّثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، قال : حدثني محمد بن يزيد ثنا(٢) المازني عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو(٣) بن العلا يقرأ : ﴿ لَتَخْذِت عليه أَجْراً ﴾(٤) فسألته عنه ، فقال : هي لغة فصيحة وأنشد قول الممزّق العبدي :

٤٥٢ = وَقَدْ تَخِذَتْ رِجلي إلى جَنْب غَرْزِها　نسيفاً كَأُفْحُوص القَطاةِ المُطَرّقِ(٥)

يقال : اتّخذ مسجداً اتّخاذاً ، وتَخِذ يَتْخَذُ تَخَذاً بمعنًى(٦) .

(١) انظر مجالس العلماء/٣٣٣ .

(٢) مختصر : حدثنا

(٣) في ط فقط : « أبو عمر » تحريف واضح .

(٤) الكهف / ٧٧. وقرأ بها أيضاً ابن كثير ، ويعقوب ، وابن محيصن واليزيدي والحسن ، وابن مسعود ، وقتادة ، وابن بحرية . انظر قراءة رقم ٤٨٦٥ في معجم القراءات .

(٥) انظر الأصمعيات /١٨٩ واللسان : « نسف ـ طرق » والحيوان ٢ /١٩٨، والعيني ٤/٥٩٠ .
وفي العيني : « نسيفاً » بفتح النون وكسر السين المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وفي آخره فاء : وهو أثر ركض الرّجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر .
والأُفحوص : مجثم القطاة أي بيتها، سُمّي بذلك لأنه تفحصه من : فحص المطر التراب : أي قلبه .
والمطَرِّق: من طرّقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .

(٦) بعده في المجالس : « واحد » .

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي [١]

حدثنا أبو الحسن عليّ بن سليمان ثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثنا أبو الفضل الرياشي ، قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشَّعَفَ بالعين غير معجمة : أن يقع في القلب شيء فلا يذهب . يقال : قد شعفني يَشْعَفني [شعفاً] [٢] إذا ألقى في قلبي ذكره وشَغَله . وأنشد للحارث بن حلّزة اليشكري :

ويئست مما كان يَشْعَفُني   مِنها ولا يُسْلِيك كاليَأْسِ [٣] =٤٥٣

قلت : قد قرأت القُرّاء « قد شَغَفَها حبًّا » [٤] بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة . / [٤٢/٣]

---

(١) وانظر مجالس العلماء / ٣٣٤ .

(٢) سقطت من نسخ الأشباه ، صوابه من مجالس العلماء .

(٣) انظر المفضليات / ٢٦٤ من قصيدة مطلعها :
لِمَن الديارُ عَفَوْن بالحبس   آياتُها كمهارق الفُرْسِ

(٤) يوسف / ٣٠ ، والقراءة بالعين هي قراءة الحسن ، وابن محيصن وعلي بن أبي طالب ، وعلي بن الحسين وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٧٨٠ في معجم القراءات .

مجلس الأصمعي مع الكسائي [١]

حدث حماد بن إسحاق عن أبيه قال : كنّا عند الرّشيد فحضر الأصمعي والكسائيّ ، فسأل الرشيد عن بيت الرّاعي :

٤٥٤= قتلوا ابنَ عفّانَ الخليفَةَ مُحْرِماً ودعا فلم أرَ مِثْلَهُ مَخذُولا [٢]

فقال الكسائي : كان قد أَحْرَمَ بالحجّ . فضحك الأصمعي وتهانف [٣] فقال الرّشيد ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحّج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يقال : أشهر وأعام : إذا دخل في شهر وفي عام .

فقال الكسائي : ما هو إلاّ هذا، وإلاّ فما معنى الإحرام ؟ .

---

(١) وانظر مجالس العلماء /٣٣٦.

(٢) انظر الخزانة /٥٠٣ ، فقد ذكر عرضاً عند ذكر الشاهد :

أزمان قومي والجماعة كالّذي منع الرحالة أن تَميل مميلا

وهو من قصيدة جيدة أولها :

أوليّ أمر اللّه إنا معشر حنفاء نسجد بُكرةً وأصيلا

ويروي عن الراعي أنه كان يقول : من لم يرو لي من أولادي هذه القصيدة فقد عقّني .

(٣) في النسخ المخطوطة : « وتهافت » ، وفي ط : « وتهاتف » وما في ط ، تحريف . وفي مجالس العلماء : « وتهانف » بالنون والفاء وهو أنسب للموقف أو للمقام ، وفي القاموس: « الأهناف » ضحك في فتور كضحك المستهزىء كالمهانفة والتهانف .

قال الأصمعي : فخبّرني عن قول عدّي بن زيد[١] :

قتلوا كِسْـرى بليـلٍ مُحْـرِمـاً   فتـولّـى لـم يُـمتّـع بِكَـفَـنْ = ٤٥٥

أي إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المغنى ؟ فقال : يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل من لم[٢] يحدث مثل ذلك فهو في ذِمّة[٣] فقال الرشيد : يا أصمعي ما تُطاق في الشّعر .

* * * *

(١) في ط : « يزيد » تحريف واضح .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وكل من يحدث » بسقوط « لم » تحريف صوابه من مجالس العلماء .

(٣) ط فقط : « دمه » بالدال تحريف واضح .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدّث أبو العباس أحمد بن يحيى ، قال : حدثني سلمة عن الفرّاء قال :

كتب الرشّيد في ليلة من اللّيالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا ـ حاطك الله ، ـ في هذه الأبيات :

٤٥٦= فإن ترفُقي يـا هندُ فـالرِّفْقُ أَيْمَنُ وإن تَخْرُقي يا هند فالخُرْقُ أَشْأَمُ [1]
فـأنت طـلاقٌ والـطَّلاق عـزيمـةٌ ثلاثاً ومن يَخْـرُق أعقُّ وأَظْلَمُ [2]

فقد أنشد البيت « عزيمة ثلاث » بالـرفع ، « وعـزيمة ثـلاثاً » بالنّصب ، فكم تَطْلق بالرّفع ؟ وكَمْ تطلُق بالنّصب ؟ .

قال أبو يوسف : فقلت في نفسي ، هذه مسألة فقهية نحوّية ، إن قلت فيها بظنّي لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ .

ثم ذكـرت أن أبـا الحسن عليّ بن حمـزة الكسـائيّ معي في

---

(١) من شواهد : الخزانة ٢/٧٠ ، ومغنى اللبيب ١/٥٤ وروايته : « ثلاث » بالرفع .

(٢) بعده في المجالس :

فبيني بهـا إن كنت غيـر رفيقـةٍ وما لامـرىء بعـد الثـلاث مقـدّمُ

الشّارع[1] فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي / الشّمعة بين يديّ، فدخلت إلى الكسائي وهو في [٣/٤٣] فراشه فأقرأته الرُّقعة ، فقال لي : خذ الدّواة واكْتُب .

أما مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : « عزيمة ثلاث » فإنّما طَلّقها بواحدة، وأنبأها أن الطّلاق لا يكون إلاّ بثلاثة، ولا شيء عليه .

وأما من أنشد بالنصب[2] « عزيمة ثلاثاً » ، فقد طلّقها وأبانها ، لأنه قال : أنت طالقٌ ثلاثاً، فأنفذت الجواب ، فَحُمِلَتْ إلىّ آخر الليل جوائز[3] وصلاتٌ ، فوجهّت بالجميع إلى الكسائي .

* * * *

(١) أي يقطن معي في شارع واحد . انظر حاشية مجالس العلماء / ٣٣٩.
(٢) في ط : « بالنصف » تحريف واضح .
(٣) في ط : « بجوائز » .

[مجلس الكسائي مع المفضل بحضرة[١] الرشيد]

قال الزّجاجيّ في (أماليه) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي حدثنا الزّبير بن بكار حدّثني عمي مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضل الضّبي وجّه إليّ الرشّيد ، فلمّا علمت إلاّ وقد جاءني الرّسل ليلاً ، فقالوا : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صِرْتُ إليه وهو مُتّكيءٌ ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمـأمون عن يمينه[٢] ، فسلمت فأُومأَ[٣] إليَّ بالجلوس ، فجلست ، فقال لي : يا مفضّل ، قلت : لبّيك يا أمير المؤمنين ، قال : كَمْ في « فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ »[٤] من اسم ، فقلت : ثلاثة أسماء يأمير المؤمنين ، قال : فما هي ؟ قلت : الياء للهِ عز وجل ، والكاف الثانية لرسول الله صلّى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفّار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشّيخ يعني[٥] الكسائي ، وهو إذن جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد ، قال : نعم ، قال : أعد المسألة ، فأعادها كما قال

---

(١) انظر مجالس العلماء / ٣٥ .
(٢) في مجالس العلماء بالعكس محمد عن يمينه ، والمأمون عن يساره .
(٣) في ط : « فأومي » .
(٤) البقرة /١٣٧ .
(٥) في ط فقط : تقي الدين . وفي النسخ المخطوطة : « يعني » ولعل الناسخ أثناء الكتابة قفز إلى ذهنه اسم السبكي فاختلط مع الكسائي ، والسّبكي كان يلقب بتقي الدين ، وهذا من عجائب التصحيف .

المفضل : ثم التفت، فقال : يـا مفضّل عنـدك مسألـة تسأل عنهـا ؟
قلت : نعم يا أمير المؤمنين قول الفرزدق :

٤٥٧= أخـذنـا بـآفـاق السّمـاءَ عَلَيْكُمُ لنـا قَمَراهـا والنُّجُومُ الـطّوالِعُ [١]

قال : هيهات : قد أفادنا هذا متقدّماً قبلك هذا الشّيخ [٢]

لنا قمراها يعني الشّمس والقمر ، كما قالوا : سنة [٣] العمرين يريدون : أبا بكر وعمر .

قلت : ثَمّ زيـادة يا أميـر المؤمنين في السؤال : قـال : زد ، قلت : فلِمَ أستجيز هذا ؟ قـال : لأنه إذا اجتمـع اسمان من جِنْسٍ واحدٍ ، وكان أحدهما أخفّ على أفواه القائلين غلّبوه فسمّوا الآخـر باسمه ، فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلّبوه وسموا أبا بكر باسمـه . وقال تعـالى : ﴿ بُعْدَ المَشْـرِقين ﴾ [٤] وهو المشرق والمغرب .

---

(١) انظر ديوان الفرزدق / ٤١٩ .
وهو من قصيدة مطلعها :
مِنّـا الذي اختيـر الرجـال سماحـةً وخيراً إذا ذهب الـرّياح الـزعازعُ
(٢) يعني الكسائي .
(٣) في ط ونسخ الأشباه : « سنة » وفي مجالس العلماء : « في العمرين » بوضع : « في » مكان : « سنة » .
(٤) الزخرف /٣٨.

[٣/٤٤] قلت : قد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إلى الكسائي / .

وقال : أفي هذا غير ما قلت ؟ قلت : بقيت الغاية التي أجراها الشّاعر المفتخر في شعره قال : وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليل الرّحمن وبالقمر محمداً صلّى الله عليه وسلم ، وبالنجوم الخُلفاء الراشدين ، قال فأشرأب أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع أحْمل إليه مائة ألف درهم ، ومائة ألف لقضاء دينه .

* * * *

مجلس الزجاجيّ مع أبي بكر بن الأنباريّ

قال الزّجاجي في كتابه المسمى : (إيضاح عِلل النحو)[١] : مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المَصْدر ، قلت له مرة : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر : المكان الذي يصدر عنه كقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول مصدر الأمر والرّأي[٢] تشبيهاً .

والمصدر أيضاً هو الذي يسمّيه النّحويّون مصدراً كقولنا : ضرب زيدٌ ضَرْباً وَمَضْرِباً ، وقام قياماً ومقاماً وما أشبه ذلك ، والمَفْعَل يكون مكاناً ومصدَرْاً .

قلت له : فإذا كان كذلك ، فَلِمَ زعم الفرّاء : أن المصدر مَصْدَرٌ[٣] عن الفعل ؟ فأي قياس جعله بمنزلة الفاعَل[٤] وقد صحّ عندك أنّهُ يكون معمولاً فيه[٥] بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت ؟

(١) انظر / ٦١ ، ٦٢ ، وهذا الكتاب حققه الزميل الفاضل د. مازن المبارك نشر دار النفائس ببيروت . الطبعة الثانية ١٩٧٣ .

(٢) في ط : « والترامي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والإيضاح .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « منصدر » بزيادة نون ،وفي الإيضاح بغير نون .

(٤) في ط فقط : « العامل » .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « فيه » وفي الإيضاح : « به » .

وهل يعرف في كلام العرب مَفْعَلاً بمعنى الفاعل ، فيكون المصدرُ ملحقاً به ؟ .

فقال : ليس هو كذلك عند الفرّاء إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل ، لأنه هو صَدَرَ عنه فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مركب فاره ، ومعناه : مركوبٌ، ومشرب عذبٌ ، ومعناه : مشروبٌ .

قال الشاعر :

٤٥٨= وقد عادَ عذْبُ الماءِ بَحْراً فزادني　　على ظَمئي أن أبحر المشرَبُ العذْبُ[١]

أراد : المشروب العذب . يقال : أبحر الماء واستبحرته : إذا صار مِلْحاً غليظاً . قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يُسلّم له ولا يجده[٢] في كلام العرب .

قال : فأين وجه المنازعة ههنا ؟ قلت له : إجماع النحويين كلهم على أنّ المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان ، والمَشْرَبَ بمعنى الشرّب والمكان ، ومنه قيل : رجل مَقْنع أي مقنوع به .

وليس في كلام العرب مَفْعل ، بمعنى مُفْعَل ، ليس فيه مَكْرَم

---

(١) انظر لسان العرب : « بحر » وروايته :
« وقد عاد ماء الأرض » ، « إلى مرضى » مكان « على ظمئي » .

(٢) في ط : « ولا نجده » بالنون .

بمعنى مُكـرَم ، ولا مُعْطَى ، بمعنى : مَعْـطى ، ولا مُقْفل [بمعنى مَقْفل] [١] إنما يجيىء المُفَعْلَ بمعنى المفعول / فهل تعرف أنت في [٣/٤٥] كلامهم مُفْعلاً بمعنى مَفْعَلَ معدولاً عنه ، فيكون مصدراً مُلْحقاً به ؟ هل تعرفه في كلامهم أو تذكُرُ له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يحمل عليه ؟ فقال : إن أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعل شاذًّا لا يقاس عليه ، إنمـا هو اختصـاص غير مقيس عليـه ، والشّواذ في كلامهم غير مدفوعة .

قلت له : أما إذا صارا إلى باب الشهوات [٢] والدّعـاوي بغير برهان ، فالكلام بيننا ساقط .

فأمّا الشّواذ فإنما يقبل ما نقلته النّقلة ، وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قيـاساً ، قـال : وقد قـال بعض أصحابنا : إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السلام المؤمن ومعناه : ذو السّلام ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه في معنى فاعل ، وقد مضى الكلام فيه .

فذكرت ما جرى بيننا لأبي بكر بن الخيّاط [٣] فقال : هذه أشياء

(١) « بمعنى مقفل » سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في الإيضاح : « السهول » مكان : « الشهوات » .
(٣) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي .
قال ياقوت : أصله من سَمَرْقند ، وقدم بغداد ، وكان يخلط نحو البصريين =

يولدّها مَنْ عنده على مـذاهب القوم ليست محكيّـة عن الفرّاء ، ولا موجودة في كتبه ، ولكنّها مِمّا يرى أنها تؤيد[1] المذهب وتنصره . ثم رأيته بعد ذلك بمدّة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ، ولم يرجع عنها .

= والكوفيين ، وناظر الزجاج .
صنف معاني القرآن ـ النحو الكبير ـ المقنع في النحو ـ الموجز في النحو مات ٣٢٠ هـ.

(١) في ط فقط : « تزيد » مكان : « تؤيد » .

الفن السابع : مسائل نحوية

إحدى عشرة مسألة في النحو

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشّيبانيّ ، أبا القاسم الزّجاجيّ في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك ، وأتم نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخي - جعلني الله فداك - على مضمّن كتابك الوارد مع أخينا - حفظه الله .

والجواب عنه يصدر إليك ، ولا يتأخر بحول الله ومشيئته ، ووقفت على ما ضمنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ، وبادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّق قلبك بها ، وليعجل أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، واتّبَعْتُها مسائل من عندي منتخبةً من ضُروبٍ شتّى أنت تقف عليها وتذكرني بها .

ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تَنْقبض في مفاتحتي به ، فإني أُسَرّبذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على / مبلغ ما يتناهى إليه [٣/ ٤٦] علمي - إن شاء الله تعالى .

المسألة الأولى

أمّا قولهم : هذا زيد السّعديّ سعد بكر ، وقولك كيف يعرب سعد ؟ وما الاختيـار فيه ؟ فـإنّ هذه المسـألة يختـار فيها الكـوفيّون الخفض ، فيقولون : زيـد السّعديّ سَعْـدِ بكر ، قـالوا : لأنّ معنى قـولنا زيـد السّعّدي : زيدٌ من سعدٍ ، ثم تقـول : سَعْدِ بَكْـرِ على التّرجمة ، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريّون فـلا يجيزون خفض هـذا البتّة ، لأن قولنا : «زيد السّعدي سَعْدُ» مرفوع ، وليس بمرفوع ، وإنما الياء المثقلة في آخره دلّت على النّسب إليه ، ولا يكون المضاف إليه أَوّلاً ، والدّال على الإضافة آخراً ، ولعمري إن النّسب إضافة لأنا إذا قلنا : رَجُلٌ بَكْرِيّ وتميميّ ، فـإنّما نُضِيفـه إليه ، ولكنـه ليس على طـريقـة المضـاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض .

وقد سمّى سيبويه النّسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، يقول[1] أصحابنا : زيدٌ[2] السّعديُّ سَعْدَ بكر بالنّصب على أعني :

---

(١) في ط : « تقول » .

(٢) في ط : « أزيد » بزيادة الهمزة .

سَعْدَ بَكْر ، ولا يمنعون من الرّفع على معنى : هو سعدُ بكر ، وليست هذه المسألة مسطّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتّة ، وهي مُسَطّرة في كتب الكوفيين،ولكني سألت عنها أبا بكر بن الخيّاط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك .

المسألة الثانية

كيف الاختيار في النّسب إلى « ماذرايا »[1] و « جرجرايا »[2] « قالى[3] قلا » ؟

أمّا جرجرايا وماذرايا فالاختيار في النصب إليهما أن تقول: جرجرائي ، وما ذرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النّسب .

وقياس ذلك أن الألف التي في آخر « جرجرايا » فصاعداً

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ما درايا » بالدال ، صوابها كما في معجم البلدان : « ماذرايا » بالذال ، وهي قرية بالبصرة ينسب إليها الماذرائيون كتّاب الطولونية بمصر .
قال ياقوت : والصحيح أن : « ماذرايا » قرية فوق واسط من أعمال فم الصلح ، مقابل نهر سابُس . والآن قد خرب أكثرها . أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط . انظر معجم البلدان ٥/٣٤ .

(٢) « جرجرايا » بفتح الجيم وسكون الراء الأولى : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقيّ ،كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات ، ولها ذكر في الشعر كثير .
قال أبزون العماني :

ألا يا حبذا يوماً جررنا ذيول اللّهو بجرجرايا

انظر معجم البلدان ٢/١٢٣ ، طبع دار صادر - بيروت ١٣٧٥ .

(٣) قالى قلا : اسم مركب من كلمتين .

« وماذرايا » يلزم حذفه في النسب ، لأن الألف في النّسب إذا وقعت خامساً « فصاعداً[١] يلزم حذفها ، كما تقول في النّسب إلى « حبارى » حُبَارِيّ[٢] وإلى جَحْجَبَي[٣] جَحْجَبِيّ . هذا مُتَّفقٌ عليه ولا خلاف فيه . فلمّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازماً ، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفاً / فلزم قلبها ألفاً ، والإبدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في [٤٧/٣] سقاء ، وشفاء . وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس ، فقيل : جرجرائي ومادرائي ، كما ترى .

وقال سيبويه : في النسب إلى « حولايا »[٤] و « بردرايا »[٥] : حولائيّ وبردرائي . قال : تحذف الألف الأخيرة ، لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جرجراوي ، ومادراوِيّ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سماء : سماوي ، وفي كساء : كِساوي ، وفي

(١) « فصاعداً » سقطت من ط والتصويب من النسخ المخطوطة .
(٢) الحبارى : طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع .
(٣) في ط : «حجبحي» بحاء وجيم وباء وحاء ، وألف مرسومة ياء،تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والممتع ١٥٣/١ .
وفي القاموس : جَحْجبي : حيّ من الأنصار .
(٤) حولايا : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهروان . انظر الصبان ١٤٥/٤ .
(٥) بردرايا : موضع بنهروان بغداد كما في القاموس .

سقاء : سقاوي تشبيهاً لها بحمـراويّ وصفراوي ، وكمـا أجازوا في التثنية : كساوان وسقـاوان تشبيهاً بقـولهم : حمراوان[١] . والـوجْهُ الهمزة .

وكذلك قد أجاز سيبويه في النّسب إلى سقـاية وصَـلاية[٢] : سقـاويّ وصَلاويّ ، والاختيـار عنده ؛ سقـائي وصَلائي ، على مـا ذكَرْتُ لك .

وأما«قالي قلا» فليس من هذ لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ، ورام[٣] هُرْمُز ، وشغَرَ بَغَر ، في قولهم : ذهب القوم شَغَربَغر أي متفرّقين ، وذهبت غنمه شذَر مذَر ، وكذلك « قالى قلا » حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء،وذكر أنـه من اسمين جُعِلا أسمـاً واحداً ، فـالنّسب إلى هـذا الجنس من الأسمـاء بحذف الآخـر ، والنّسب إلى المصدر كقـولك في النسب إلى : معديكرب : معدى ، وإلى رام هرمز : رامِيّ ، والى بعلبكّ : بَعْلِي .

فأمّا قولهم : بعلبكِيّ فمولّد من اصطلاح العامّة عليه ، وإنما وجب حـذف الآخر من هـذا الجنس في النّسبِ كمـا تحـذف هـاء

(١) في ط : « حمراون » . تحريف .
(٢) صلاَية ويهمز : مُدَق الطِّيب ، وجمعه : صُلِيٌّ وصِلِيٌّ . انظر القاموس .
(٣) رامهرمز : بلد بخوزستان .

التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء كقـولك في طلحـة : طَلْحِي وفي عائشة : عائشي فكذلك « قالي قلا » النسب إليه : قالِيّ ، كما تـرى بحذف العَجُز والنّسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : «هذه ثلاثمائة دِرْهم فضة خِلاص[١] وازنة جياد» ، الرفع أم النصب ؟

أمّا الوجْهُ في الفضّة والخِلاص والجياد فالنّصب ، لأن هذا تمييزُ جِنس الفِضّة وتخليصه[٢] فتقول : هذه ثلاثمائة درهم فِضّة خِلاصاً جياداً، فَنَصبه على / التّمييز والتفسير ، فيميز ثلاثمائة بالدّرهم [٢/٤٨] المخفوض ، لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفِضّة ، لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ، ثُمّ تمييز الجملة بالفِضّة ، أعني جملة الدّراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضّة ، لأن الدراهم جائز أن تكون فضّة وغير فضّة ، من شبة[٣] ونُحاس ، ورَصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخِلاص ، لأن منها خِلاصاً[٤] ، وغيرَخلاص ،ثم تميّز ذلك بالجياد . هذا وجه الإعراب والاختيار .

والرّفع جائز على إضمارالمبتدأ،فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضّةٌ

---

(١) الخِلاص بالكسر : ما أخلصته النار من الذّهب والفضة .

(٢) في ط : « وتلخيصه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الشبّ ـ كما في القاموس : حجارة الزّاج .

(٤) في ط فقط : خلاص » تحريف .

خِلاصٌ جيادٌ أي هي فضّةَ خِلاصُ جِيادٌ .

وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنةٌ فترفعها على النعت ، لأنها ليست ما يميّز بها ما قبلها ، لأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالّـة على جنس من الأجناس كدلالة الفِضّة والخِلاص والجياد ، وإنما هي نعت ،كأنه أرادَ أنها وازنة كاملة غير ناقصة .

والنّصب فيها جائز . وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها ، فقلت هذه ثلاثمائة درهمٍ فضّةً خِلاصاً وازنةً جياداً . والاختيار ما ذكرت لك .

* * * *

(٥) في ط : « غير » مكان : « غير » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة الرّابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم ؟ .

لا يجيز أصحابنا البصريّون أجمعون في هذه إلّا إدخال الألف واللّام[١] في الاسم الأخير المخفوض فيقولون: ما فَعْلَتْ ثلاثمائةُ الدّرهم، وأربعمائة الدّينار ؟

وكذلك كلّ عدد فسر بمخفوض مضاف إليه،فتعرّفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك : خمسة الأثواب ، وخمسة الغِلمان ، وثلاثمائة الدّرهم ، وألف الدينار .

هذا هو القياس في تعريف كُلّ مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك ، هذا غلامُ رَجُلٍ ، وفرس عبد ، تقول في تعريفه ما فعل غلامُ الرّجلِ وفرس العَبْد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه .

قال ذو الرمة أنشده سيبويه [٢] :

٤٥٩ = وهل يُرْجِع التَّسلِيمَ أو يَكْشِف العَمى ثلاثُ الأثافي والرّسوم البلاقعُ [٣]

(١) فى ط فقط : والكلام تحريف واضح .

(٢) ليس من شواهد سيبويه .

(٣) من شـواهـد : المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ ، والمخصص ١٠٠/١٧ ، ١٢٥ ، وإصلاح المنطق ٣٠٣ ، والهمع والدرر =

ولم يقل الثّلاث الأثافي . / [٣/ ٤٩]

وقال الفرزدق ،أنشده أبو عمرو الجَرْميّ :

٤٦٠ = ما زال مذ عَقَدت يَداهُ إزارَه فسما فأدرك خَمْسة الأَشْبارِ(١)

والكوفيّون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشرة الدّراهم ،والخمس الجواري ، والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب : إنها تقول هذه الخمسةالأثواب،والمائة الدرهم ، قال شبهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه ، والكثير المال . وليس مثله ، لأن قولك : هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرّف ، لأن إضافته غير محضة ، فلما

= رقم ١٦٩٣ والأشموني ١/ ١٨٧ . وانظر ديوان ذي الرّمة / ٤٢٢ .

والأثافي : أحجار توضع تحت القِدْر جمع أُثْفية بضم الهمزة وكسرها ، وتشديد التحتيّة ، وهي أحد تلك الأحجار .

والبلاقع : جمع بلقع ، وهي الأرض المقفرة .

والمعنى : وهل يرد التحتية أو يزيل تعب المحبّة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية . انظر حاشية الصبان ١/ ١٨٧ .

(١) من شواهد : ابن يعيش ٢/ ١٢١ ، ٦/ ٣٣، والمغنى ١/ ٣٧٣، والعيني ٣/ ٣٢١، والتصريح ٢/ ٢١، والأشموني ١/ ١٨٧، ٢/ ٢٢٨، والهمع والدرر رقم ٨٥٥. وانظرر ديوان الفرزدق/ ٣٧٨ .وفي الدرر : قوله : خمسة الأشبار أرادَ : طوله خمسة أشبار بشبر الرجال .

وينسب إليها ، فيقال : غلام خماسيّ . قال ابن دريد : غلام خماسيّ : قد أيفع .

أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعـرفته بهمـا ، وإنما عـوّل الكسائي في ذلك على السّماع ، ولم يكن ليروي- رحمه‌الله - إلا ما سمع ،ولكن ليس هذا من لغةالفصحاء ،ولا من يؤخذ بلغته ،وليس كل شيء يسمع من الشّواذ والنّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج، قال سمعت أبا العباس محمد بن يـزيد المبـرد يقول : إذا جعلت النّـوادر والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرة زلاّتك .

وأخبرنا ابو إسحاق ، قال : أخبرني أبو العباس المبرّد ، قال : أخبرني أبو عثمان المازني ، قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجَـرْمي ، قال : أخبـرني أبو زيـد الأنصاري:أن قـومـاً من العـرب يقولون : هذه العشرة الدّراهم،والخمسة الأثواب،فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ،قال:وليس هم بالفصحاء .

وقد حكي أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هـذه الحكايـة عن بعضهم ، وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قـال أبو عمـرو الجَرْمي ، فقلت لمن يجيـز هـذه الخمسـة الـدراهم والعشـرة الأثـواب بـالخفض : كيف تقـول : هـذا نصف الدّرهم، وثلث الدرهم،أتجيز هذا النّصف الدرهم والثلث الدرهم ؟ فقـال لا ، هذا غيـر جائز، لا أقول إلا هـذا نصف الـدرهم ، وثلث الدّرهم ، فقلت له : فمـا الفصل بينهمـا ؟ فقال الفصـل بينهما أن

العرب / قد تكلمت بذلك ولم تتكلّم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية [٣/ ٥٠
أصحابنا عنهم تعارض ر وايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرّمّة .
وَبَعْد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف، إنّما يُعرّف بتعريف المضاف إليه ، فلم يأت بمقنع .

وإذا كان العدد مفسّراً بمنصوب يميّز الجنس ، فأردت تعريفه أدخلت الألف واللّام في أوله، ولم تدخلها في المميّز لِعلّتين ، أحدهما : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنه واحد دالّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور .

والآخر ، لأن تعريف المميز لا يعرّف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتّعريف لا يتعرف به ، فتقول : ما فعلت الأحدَ عشرَ درهماً والتّسعة عشر ثوباً ، والخمسون درهماً والتسعون ثوباً ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة النّحويين من البصريّين والكوفّيين وحذّاق الكتّاب . وقد أجاز بعضهم : ما فعلت الثلاثة العشر دِرْهماً ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ ، لأن هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد . وأقبح منه إجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدّرهم ، فأدخل الألف واللّام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد . ولذلك[١] يقول[٢] هؤلاء : ما فعلت العشرون الدّرهم ، وعليه اكثر الكتّاب ، والقياس ما ذكرت لك .

(١) في ط فقط : « وكذلك »
(٢) في ط : « تقول » بالتاء .

وقـد جاء في كـلام العرب مـا ركب من اسمين جُعِـلاَ اسمـاً واحداً ، ثم عرّف فأدخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أَحْمَر أنشده سيبويه والفراء والأصمعيّ والجماعة :

٤٦١ = تَفَقَّـأ فَـوْقَـهُ القَلَع السَّـوارِي وجُنّ الخـازِباز بِهِ جُنُـونـا[1]

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ، ثمُ لم يعيدوها .

* * *

(١) من شواهد سيبـويه ٢/٥٢، والإنصـاف /٣١٣، وابن يعيش ٤/١٢١، والخـزانة ٣/١٠٩ . وانـظر شعر عمـرو بن أحمر/١٥٩، وفي ط فقط : « جنونه » بهاء السكت .
وفي الخزانة : « تفقأ أي تتفقأ ، فهو مضارع أي تنشق السحائب فوق هذه الروضة ، والقلع جمع : قَلَعَة ، وهي : القطعة العظيمة من السحاب . والسواري : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً والخازباز هنا : نَبْتٌ . وجنونه :طوله، وسرعة نباته .

المسألة الخامسة

قولك : هذا عشرون دِرْهماً نصفين أو نصفان ، وما الوجه في ذلك ؟ .

الوجه في نصفين ، الرّفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميّز جنس العشرين من سائر الأجناس .

والنّصب بعد ذلك جائزٌ على التّمييز والرّفع أجود . / [٣/٥١]

* * *

المسألة السادسة

قولك : ما العِلّة في تأنيث قوله عز وجل : ﴿من جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها ﴾[١] .

اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين : ﴿ مَن جاء بالحسنة فله عشرٌ أمثالُها ﴾[٢] بتنوين عَشْر ورفع «الأمثال» صفة للعشر ، وجعلوا العشر حَسَنات ، فلذلك أنّثوا ، لأن ذكر الحسنة قد جرى مّتّصلاً بالعشر فلا لبس في ذلك .

وتقرأ ﴿ من جاء بالحسنة فَله عَشْرُ أمثِالها ﴾[٣] بترك التّنوين وخفض الأمثال .

والمثل مذّكر ، ولكنه أُنّث حملاً على المعنى ، لأن الأمثال حسنات ، والأصل : فله عشر حسنات أمثالها .

---

(١) الأنعام / ١٦٠ .

(٢) هي قراءة يعقوب والحسن ، وعيسى بن عمر ، وآخرين : انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٢٠ ، وفيها قراءة أخرى لم يشر إليها السّيوطي وهي : « عشرٌ أمثالَها » برفع « عشرَ » : ونصب : « أمثالها » وهي قراءة الأعمش . انظر رقم القراءة السابق في معجم القراءات .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم في المصحف الذي بين أيدينا .

ومثله مما أُنّث حملاً على المعنى واللّفظ مذكر قـولُ ابن أبي ربيعة :

فكان مجنّي دون مَنْ كنت أتّقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ [1] ٤٦٢ =

فأنّث والشّخص مذكّر ، لأنه أراد نساءً ، وفسر ذلك بقولـه : كاعبان ومعصر .

ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي :

وإنّ كـلابـاً هــذه عَشْـرُ أبْــطُنٍ وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ [2] ٤٦٣=

فأنّث والبطن مذكّر ، لا خلاف فيه ،لأنه جعل البطن قبيلة ،فحمله على المعنى ، وفسّر ذلك بقوله :«وأنت بريء من قبائلها العشر».

ومثل ذلك قوله عز وجَلّ : ﴿ **وقطّعْناهم اثْنَتَيْ عَشْـرة أَسْباطـاً أُمَماً** ﴾ [3] .

فأنث والسّبط مذكّر ، لأنه أراد بالسّبط الأمة والجماعة ، وفسّر ذلك بقوله : أسباطاً أمماً ، وفسر الأسباط بالأمم .

(١) سبق ذكره رقم /١٤٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤ .
(٣) الأعراف / ١٦٠ .

وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لِمَ قال اثنتي عشرة أسباطاً ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتي عشرة سبطاً ، كما تقول : رأيت اثنتي عشرة أمرأةً ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتّسعين إلا بواحد يدل على الجنس، ولا تفسر بالجمع ؟ .

والجواب في ذلك : أنه لما قصد الأمم ، ولم يقصد السّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي تسميه الكوفيون المترْجِم ، فهو منصوب على البدل لا على التّمييز ، ثم فسره بالأمم . ولو جاء بالأمة لقال :
[٥٢/٣] اثنتي عشرة أمة ولم يقل أُمماً، لأنه قد طابق اللفظ المعنى . /

* * *

المسألة السّابعة

قولك : ما العِلّة في تحريك « أرَضين » ولم يحركوا خَمْسين في العدد ؟ .

العِلة في ذلك أن الأرض مؤنّثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها أُرَيضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى أنها تُرَدّ في التّصغير فيقال في تصغير هند ، وعَيْن ، وشَمْس ، وأرض : هُنَيدة ، وعُيَيْنة ، وشُمَيْسة ، وأُريضة . هذا مطرّد غير منعكس ، إلا ما كان من نحو: (حَرْب)و(ذَوْد)[1]، وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها في التّصغير ، لأنها في الأصل مصادر سُمِّي بها .

وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه ، مفتوح الأول نحو : صحفة[2] وجَفْنة وضَرْبة ، فإذا جمع جمع

(١) الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وجمعها ، أذواد . وفي المثل : الذود إلى الذّود إبل أي إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً فإلى بمعنى مع .

(٢) الصّحفة كالقصْعة ، وجمعها : صحاف . قال الكسائي : أعظم القصاع : الجفنة ثم القصعة ثم الصحفة .

السّلامة فتح الأوسط منه فقيل : صَحَفات وجَفَنات وضَرَبات وأَرَضات ، كذلك أيضاً تُحّرك لأنها اسم مؤّنث . وكذلك قالت العرب في جمعها الصّحيح أرَضَات ، ثم لما قالوا : أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة ، وثُبَة[١] وعِزَة[٢] وبابها ، لأنها مؤنثة كما أنها مؤنثة ، وإن لم تكن مثلها في النّقصان ، لّأنهم [٣] قد يُشَبّهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ، حرّكوا أوسطها بالفتح كما يحرّكونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل ، فقالوا أرَضَون ففتحوا كما قالوا : أرَضَات ففتحوا ، لأن ذلك هو الأصل وهذا داخل عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل: فَلِمَ قالوا : أَهْلُون فأسكنوا الهاء ولم يحرّكوها كما حركوا أرَضين؟ فقال : لأن الأهل مذكّر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقّه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤّنّث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرّك لذلك، قال الله تعالى : ﴿ **شَغَلتنا أموالُنا وأهْلونا** ﴾[٤] . وقال : ﴿ **قُوا أنفسكم وأهليكم ناراً** ﴾[٥] .

(١) ثبة : وسط الحوض ، والجماعة والعصبة من الفرسان ، وجمعها ثُبات وثُبون بضمهما .

(٢) عزة كعِدَة : العصبة من الناس جمعها : عِزون .

(٣) في ط : « لأنها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) الفتح /١١.

(٥) التحريم /٦.

قال سيبويه : فقلت له : فَلِمَ قالوا : أَهَلَات فحرّكوا حين جمعوا بالألف والتّاء ؟ قال المخبّل السّعدي : / . [٣/٥٣]

وهم أَهَلات حَوْل قَيْسٍ بن عاصم إذا أدلجوا باللّيل يَدْعون كَوْثَرا[١] ٤٦٤

فقال : شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك . قال سيبويه : ومنهم من يقول : أهْلات فيسّكن الهاء وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم أكثر ، وهذا من الشّواذ الذي يحكي حكايةً ، ولا يجعل أصلاً أعني جمع[٢] أهل أَهْلات .

ومثله في الشّذوذ قول بعضهم في جمع حِرَة : حِرون ، والحِرَة كل أرض ملبسة حجارة ، وكُلّ جَبَلٍ حِرة ، والقياس : حَرات وحِرات ، لأنه لم يلحقه نُقْصان ، فيجمع بالواو والنّون عِوَضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرَضون .

وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول : إحرون[٣]

(١) من شواهد : ابن يعيش ٥/٣٣ ، والخزانة ٣/٤٢٧ ، واللسان : « أهل » .
والكوثر : الجواد الكثير العطاء ، أي إن أدلجوا حدوا الإبل بمدحه وذكره .
(٢) في ط : « جميع » بالياء ، تحريف
(٣) في الأشموني ١/٨٥ : حرون : جمع حرة ، وإحرُّون : جمع أحرة ، والأحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود وعلق الصبان على قوله : « إحرون » فقال : « قوله : إحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها ، وبفتح الحاء وتشديد الراء ، وقوله : جمع إحرة بكسر الهمزة . =

فيزيد في أوله همزة ويكسرها وهذا أشذّ من الأول .

فأمّا خمسون فليس من أرضين في شيء لأنه أسم مبنيّ للجمع من لفظ خمسة ، ولا واحد له من لفظه ، ينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرَضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدلّت على حركتها .

* * *

= وفي التصريح : أن « إحرين » أيضاً جمع حرة ، وأن أصل حرة : « إحْرة ، حذفت همزته ، وأن هذا الأصل ترك ، وصار نسياً منسيّاً أي فالمستعمل حرة بلا همز .وعلى هذا يكون قول الشارح : جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن » .

المسـألة الثامنة

قول الشاعر :

أشْدُدْ يَدْيَك بمن تَهْوى فما أَحدٌ = ٤٦٥
يَمْضي فيدرك حيّ بعده خَلَفا

وقول زهير :

ألا لا أرى ذا إمّة أصْبَحَت به فتتركَه الأيّامُ وَهْيَ كما هِيا[1] ٤٦٦ =

وقولك : ما الوجه في قولك : فيدرك ، وفي قولك : فتتركه الأيام؟الرّفع أو النصب ؟ .

فالوجه فيهما النّصب على الجواب ، لأن الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثّاني مع الأول كقولك : ما تأتينا فتحدّثُنا بالرفع ، فإنك قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أوعلى القطع والابتداء كقولك ، أيضاً في هذه المسألة : ما تأتينا فتحدّثُنا كأنك قلت : فأنت تحدّثنا الآن . ومثله :

(١) انظر ديوان زهير /١١٨. والإمّة بالكسر : الحالة ، والشرعة والدين ، والنعمة ، والهيئة والشأن . وغضارة العيش ، ويضم . انظر القاموس .

[٣/٥٤] دعني فلا أعود ، أي دعني فإني لست ممن يعود ، وكما /قال الشاعر :

٤٦٧ = فلا زالَ قَبْرٌ بَيْـنَ تُبْنَى وجاسمٍ   عليه من الوسْمِي جُودٌ ووابِلُ[١]
فَيُنْبِتُ حَـوْذانـاً وعَـوْفـاً مُنَـوِّرًا   سَـأُتْبِعُهُ مِنْ خير ما قـال قـائِـلُ

كأنه قال : فهو ينبت ، ولم يجعله جواباً .

ولك أن تقول : ما تأتينا فتحدّثنا إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيين : أحدهما : لأن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدثنا أي لو أتينا لحدثتنا .

والوجه الآخر : أن يكون التّقدير ما تأتينا : إلاّ لمْ تُحَدِّثنا ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديث منك .

وعلى هذا الوجه النّصب في البيتين اللذين سألت عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى:إلالَمْ تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك : « فما أحد يمضي فيدرك حيّ بعده خلفاً » بالنّصب والتّقدير: «إلا لم يُدْرِك بعده حيّ خلفاً » ، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني . من شواهد سيبويه ٤٢٢ ، والمقتضب ٢/١٩ ورواية البيت الأول في الديوان / ١٦٠ .
سقى الغيث قبراً بين بُصْرى وجاسم   بغيث مـن الوسميّ قطر ووابـل
والوسميّ : أول المطر وسمي بذلك لأنه يسم الأرض بالنبات والخصره والحوذان : نَبْتٌ طيب الرائحة ، والعوف : نَبْتٌ طيّب الرائحة أيضاً

التّقدير :«لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيام»وهذا غير مستقيم .

وكذلك البيت الآخر : « فما أحد يمضي فيدرك » بالرّفع تقديره على العطف : فما أحدُ يمضي ولا يُدْرِك ، وهذا محال ، لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيٌّ منه خَلَفاً على نَفْيِهما جميعاً ، لأن المُضِيّ لا بد منه .

ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وَجْهُ الرفع فليس إلا النّصب على الجواب .

المسألة التاسعة

« ما يسأل زيدٌ عن شيء فيجيب فيه » و« مايُسْأل من شيء فيخطىء فيه .

أما قوله : ما يسأل عن شيء فيجيب فيه ، فيجوز فيه النّصب والرّفع .

النّصب من وجهين ، والرفع من وجهٍ واحد ، فأحد وَجْهي النّصب»أن يكون التّقدير : ما يسأل زيدٌ عن شيء فَيُجِيبَ فيه بالنّصب ، والتقدير والإلم يجب فيه ، أي قد يسأل فلا يجيب · هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي لو سُئِل لأجاب .

ووجه الرّفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح ، لأن ما لا يسأل عنه لايجاب عنه/ ولكنّه جائز مع قبحه يَدْخُل في النّفي مع الأوّل . [٣/٥٥]

وأما قولك: «ما يُسْأَل زيدٌ عن شيءُ فَيْخْطِىءَ فيه»فليس فيه إلا

النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى[١] أنك لو قلت : ما يُسْأل عن شيء وما يُخطيء فيه كان غير مستقيم ، والابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز ، فليس إلّا النصب عليا الجواب ، وفيه المعنيان اللذان في المسألة الأولى : ما يُسأل زيدٌ عن شيء فَيُخْطِئَ فيه بالنصب ، والتقدير : إلّا لم يُخْطِئْ فيه ، أي فيه ، أي فيه كمالٌ فلا يخطيء .

والوجه الآخرَ ما يسأل زيدٌ عن شيء فيخطيء فيه ، أي فكيف يخطيء فيه ، أي لو سئل لأخطأ .

(١) في ط : « الأولى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النّسب إلى طيّء: طائي ؟ وما الأصل في طيّء؟ ومن أيّ شيء اشتقاقه ؟ .

أما قولهم في النّسب إلى طيّء : طائيّ ، فالنّسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ منه جاء مصروفاً عن وجهه وحده شاذًّا ، فسبيله أن يحفظ حِفْظاً ويؤدي ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب[١] إلى العالية : عَلَوِي وإلى الشّتاء : شِتَوِيّ ، وإلى الدّهر : دُهْرِيّ[٢] ، وإلى الروّح : رُوحانِيّ ، وإلى دراب جرد ، وهي مدينة : دراوردِيّ ، والى طيّء طائي ، وإلى الرّي : رازي : وإلى مروة : مَرْوزِيّ ، بزيادة الزّاء ، وقد قيل : مَرْوي على القياس .

وقالوا في النسب إلى هُذيل وفُقَيم كنانة : هُـذَلِيّ وفُقَمِيّ[٣] والقياس : ؟ فُقَيْمِيّ وهُذَيْليّ .

وقالوا في النسب إلى البادية : بَدَوِيّ ، وإلى البصرة : بِصْرِيّ

---

(١) في ط : «النصب» بالصاد تحريف .

(٢) في الهمع ١٧٣/٦ ، « وللشيخ الهِمّ : دُهْرِيّ بضم الدّال نسبة إلى الدهر ، وقياسها فتحها . [والهم بكسر الهاء والميم ، الشيخ الفاني »] .

(٣) في القاموس : « فقم » : النسب إلى فقيم كنانة : فُقَمِي كَعُرَنيّ وهم نسأة الشهور في الجاهليّة . والنسب إلى فقيم دارم : فُقَيْمِيّ :

بكسر الباء ، هذا قول سيبويه .

وقال غيره : بل قولهم : بِصْريّ ، قياس ، لأنه يقال للحجارة الرّخوة بَصْرة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان . قالوا : ويلزم في النّسب حذف الهاء فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حَسَنٌ .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق : أَفقيّ (١) وإلى حروراء وهو موضع : حَرُورِيّ ، وإلى جلولاء : جَـلُولِيّ ، وإلى خراسان : خُرَسِيّ ، وخُرَاسِيّ (٢) ، وخراسانيّ ، على القيـاس ، ثلاث لغـات حكاها سيبويه .

قال سيبويه ، ومنه قولهم في النّسب إلى صنعاء : صنعاني بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة : بهرانِيّ بالنون ، وإلى دستواء مدينة دستواني بالنون / [٣/٥٦]

وقال أبو العباس المبرّد : النون في قولهم : دستواني ، وبهرانِيّ وصَنْعاني بدل من الهمزة كما إنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في عَطْشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثّانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة ، لأنه اجتمع ألفان ساكنتان ، فأبدلت الثانية همزة ، لأنها لو حذفت صـار الممدود مقصـوراً . فهذا الضـرب كثير من النّسب

(١) بفتح الهمزة والفاء ، انظر القاموس : « أفق » .
(٢) انظر شواذ النسب في همع الهوامع ٦/١٧٣ .

جدًّا ، في كلامهم ، والعمل فيه على السماع . وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طيىء : طائي من هذا النوع .

وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فرّوا[١] فيه،لو[٢] نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة : لأن في طيّىء ياءين ، وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة ، وهي ياءان ، وكان السّبيل أن يقال : طَيِّئِيٌّ مثاله طَبِيعِيٌّ[٣] فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الأولى من طيّء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقيل : طائي ، فهذا قياسه :

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النّسب إلى بكر : بَكْرِي ، وإلى عليّ : عَلَوِيّ ، وإلى فتى ، ورحى : فَتَوِيّ ورَحوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدّ النسب .

---

(١) في ط فقط : « فروى »

(٢) في ط فقط : « أو » مكان : « لو » .

(٣) في شرح الشافية ٣٢/٢ : « أصله » : « طَيِّئِيٌّ كمَبِّتِيٍّ ، فحذف الياء المسكورة كما هو القياس ، مضار : طَيْئِيٌّ بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عينا أو طرفاً ، وتحرّكت وانفتح ما قبلها . ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتنقلب الياء التي هي عينٌ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس » .

وضرب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعِل كقـولهم : لصاحب الجِمال : جَمّال ، ولصاحب الحُمُر حَمّار ، ولذي الزّرع : زارع ، ولذي النّبل ، : نابل ، ولذي التّمر ، : تامر ، ولذي اللّبن ، : لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمّا القَوْلُ في اشتقاق طيّىء فإنّي لا أحفظ شيئاً عن أصحابنا إلاّ أنّ أبن قتيبة ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصّائغ أن نقلة الأخبار رَوَوْا أنّ طيًّا أوّل من طوى المناهل ، سمّى بذلك وأن مراداً تمرّدت فسمّيت بذلك واسمها يُحابِر[١] .

قال : ولا أدَري كيف هذان الحرفان ، ولأ نا من هذا التأويل فيهما على يقين .

فأما اشتقاق مراد من التّمرد فغير مُنْكَر ، لأن مرادًا فُعال من مَرَدَ فهو مارِد ، وتَمَرَّدَ فهو متمرّد ، وشقاق مراد من التّمرد غير بعيد .

وأما اشتقاق طيّئ من طويت فغير مستقيم ، لأنّ لام الفعال من طيّىء همزة ، ومن[٢] طويت ياء فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طيّىء إلا مشتقًّا .

(١) يُحابر : هو يحابر بن مالك بن أُدَد أبو مراد . انظر القاموس : « حبر .
(٢) في ط : « من » بدون واو تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وبالواو هذه يفهم المعنى .

[٥٧/٣] والذي عندي فيه أن الطاءة : الظَّلّة (١) وحروف / فائها وعينها ولامِها موافقة لحروف طيّء ، فيشبه أن يكون فَيْعلاً من ذلك .

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب ،

فأمّا جمهور العلماء من أهل اللّغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو ، وسيبويه والأخفش ، ويونس ، وقطرب ، والكسائي ، والفراء ، والأصمعي وأبي زيد ، وأبي عبيد ، وغيرهم على أن بعض الأسماء مشتق ، وبعضها غير مشتق .

وأهل الظّاهر يذهبون : إلى أن الكلام كلّه أصل في بابه ليس شيء مشتقاً من شيء .

فإن قيل : إن القطاميّ مشتقٌّ من القَطم وهو الشهّوان للّحم وغيره .

قالوا : القَطم مشتقٌّ من القُطَامِيّ ، وإن قيل لهم : إنّ زهيراً من الأزهر،وهو الأبيض .

قالوا : بل الأزهر من زهير . وإن قيل لهم : إن الباتر في صفات السيف من البَتْر وهو القطع .

(١) في القاموس : الطّاءة كالطاعة : الإبعاد في المرعى ، ومنه طيّء أبو قبيلة. أو من طاء يطوء : إذا ذهب وجاء ، والنسبة طائي والقياس : كطيِّعِيّ ، حذفوا الياء الثاني ، فبقي طَيْئِيٌّ فقلبوا الياء ألفاً .

قالوا : لا ، بل البتر من الباتر .

ومَن صَيّر أحد هذين أولى بأن يكون أصلاً من صاحبه ؟ بل الكلام كلّه أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق اصلاً .

وهؤلاء ليس ممّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلّق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللّغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون : إلى أن الكلام كلّه مشتق ،وهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنّفاً ، وإنما هو قول شاذ يتعلّق به بعض المتكلّفين التّحقق باللغة .

وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الزّجّاج كان يذهب إليه، ومعاذَ الله من ذلك ، وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثير منه ،وتقلّد في كثير منه مما هو غير مشتّق عند أهل اللغة أنه مشتّقّ ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحالٌ ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهى إلى غير مشتق .

* * *

[كتاب أبي الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد]

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصّيمريّ المتكلّم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد في هذا المعنى ، وجوابها منه ، فأحببت أن أتحفك بهما لما فيهما من الفوائد من حُسْن سؤال السائِل ، وإصابة المجيب في الجواب . / [٣/٥٨]

كتب أبو الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد :

أنت أدام الله عِزّك ، كَنَفُ الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربيّة .

وقد زعم قوم من أهل الجَدل : أن العرب تَسَمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ، ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هُم ؟ .

وقالوا : إن العرب لم تدر ما الاستطاعة؟ وما القدرة؟ وما القوة؟ فما عندك في ذلك ؟ وتفضل بتعريفنا ، هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل ،وهذا الطّنب ،أو هذا اللحم ؟ أن يقول : بسكين أو شفرة أو سيف . وهل يقولون فلان قويّ

على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه ؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل : ﴿ وللهِ على النّاس حِجّ البَيْت مَنْ اسْتَطاع إليه سَبِيلاً ﴾[١] .

أنه أراد به الرّاحلة والزّاد ، دون صِحّة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ .

وافتنا في معنى قول الله عز وجل : ﴿ وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُوّة ومِنْ رباط الخيل ﴾[٢] .

هل ألقوّة ورِباط الخيل مِمّا استطاعوه أو غير ذلك ؟ .

وإن حضرك ـ أيدك الله ـ شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُـؤالاً[٣]، يذكر ما قيل : إنّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائق الأعراض ،وهل جائز عليهم أن يُسمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت به علينا ، إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزم ،وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك ، وحرَس نعمته عليك ومواهبه لَدَيك .

فأجابه أبو بكر بن دريد :

وقفتُ ـ أدام اللهِ عِـزّك ـ على مُتَضمّن كتابك . فأما المسألـة الأولى فقد بينتها / في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول من زعم من [٣ / ٥٩

(١) آل عمران /٩٧.
(٢) الأنفال /٦٠.
(٣) في ط فقط : « مسئولاً » والأوضح ما في النسخ المخطوطة .

أهل الجدل : أن العرب تَسَمّت أسماء تأدت إليها صُورها ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلّق هؤلاء الزاعمون بما ذكره اللّيث بن المظفر في كتاب (العين) عن الخليل أنه سأل أبا الدقيش ما الدّقيش ؟ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نُسمّيها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللّيث وادّعاء على الخليل ، وذلك أن العرب قد سَمّت دَقشاً ، ثم حَقّروه فقالوا : دُقَيش ، ثم صرفوه من فَعَل إلى فَنعل فسّموا دَنْقَشاً[١] .

وكل هذه أسماء فلو لم يكن للدّقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته ، لم يجيئوا به مكبّراً ومحقّراً ومصرّفاً من فَعَل إلى فَنعل .

والدّقيش طائر أُغَيْبِر أُرَيْقط معروف عندهم . قال غلام من العرب أنشده يونس ومكوزة[٢] :

٤٦٨ = يا أمتَاهُ أَخْصِبي العِشِيّة قد صِدْتُ دقشاً ثم سنَدْريّهْ[٣]

---

(١) في اللسان : « دقَش » : دنقش الرجل : إذا نظر وكسر عينيه ،ودنقشت بين القوم : أفسدتُ .

(٢) في ط : « ومكرده » وألحقها بأول الشطر الأول من الرجز ،تحريف ،وفي النسخ المخطوطة : « ومكودة » بالواو وليس ملحقاً بأول الشطر الأول مثل ط . وفي ط أيضاً : مكردةً بالراء . ولعل الصواب « مكوزة » بالزاي ، وهو أعرابي مشهور ولشعر العرب .

(٣) والبيت من شواهد : اللسان : « دقش » . والسندرية : ضرب من الطير وفي النسخ المخطوطة ، وط : « واخصبي » بالواو ، وأيضاً في نسخ الأشباه : « دقشين » وسندريه بالواو ، والتصويب من اللسان .

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نَضّر الله وجهه - والدّليل على ذلك تخليط اللّيث في (كتاب العين) واحتجاجه بالأشعار الضّعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشّمقمق[1] ومَنْ أشبهه .

وأمّا قولك - أيدك الله -: أيجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى له ، فهذا خُلْف من الكلام ، ليس في كلامهم كلمة جدٍّ ،ولا هزل إلا وتحتها معنًى مِن فنّها . ولو تَكلّف ذلك متكلّف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي .

فأما قولهم : إن العرب لم تَدْر ما الاستطاعة ؟ وما القدرة ؟ وما القوة ؟ فكيف يكون ذلك ؟ وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلّفين :

إذا لم تَستطع شيئاً فَدَعه   وجاوزه إلى ما تستطيعُ[2] = ٤٦٩

وقال القطاميّ وهو حجة :

أمور لو تدَبّرها حليمٌ   لهيّب أو لحذّر ما استطاعا = ٤٧٠

---

(١) وهو مروان بن محمد .

(٢) انظر شعر عمرو بن معد يكرب /١٣٦ وبعده .

وكيف تريد أن تُدْعى حكيماً   وأنت لكل ما تهوى تبوعُ

وهذا يكثر – أدام الله تأييدك .

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم :بمَ استطعت قطع الحبل أو [٣/ ٦٠] هذا الطّنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف / فللاستطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل قُوّة وشدّة بطش ، وموضع بآلة نحو:السّيف والشّفرة :وما أشبههما .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائرالحيوان ،ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطلة الحُضْر[١] ، وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ وللهِ على النّاس حِجّ البيت مَنْ أستطاع إليه سبيلاً ﴾[٢] ، إنما قال : « استطاع » لمّا وقع الخطاب على(مَنْ) ،وهي تقع على مَنْ يَعْقِلِ خاصّة،فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحَجّ بأيّ ضَرْب من الضّروب كان مطلقاً بـزاد وراحلة وصِحّةبدن ،وكيفما وجد السبيـل إليه . هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجَلّ : ﴿ وأَعِدّوا لهم ما اسْتَطَعْتُم من قُـوّة ومن رباط الخيل ﴾[٣] فليس يراد بالقُوّة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون

(١) الحُضر بالضّم : ارتفاع الفرس في عَدْوه .
(٢) آل عمران /٩٧.
(٣) الأنفال / ٦٠.

بَطْشها وتصرّفها واقتدارها على ما تحاول ، لأن ذلك ليس إلى الناس الزّيادة فيه ولا النّقصان منه ، وإنما الله يزيد في قُوّة الأجسام ويَنْقص منها ، كما يُريد تبارك وتعالى ، وإنما أريد به : ـ والله أعلم ـ وأعدوا لهم مااستطعتم من قُوّة أي من الأشياء التي تَتَقَوَّوْن[1] بها على العدو سلاح وآلة وأصحاب وأنصار وغير ذلك ، ومما تفلّون به حَرْب عدوكم ، وتَعلون به عليهم ، وكذلك قوله : « ومن رباط الخيل » أي وأعدوا لهم من الخيل ماتتقوّون به عليهم . وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون إعداده ، ويمكنهم[2] ، فأمروا بأعداده للعدو ؛ ليرهبوهم وليخيفوهم .

وهذا باب يطول جدًّا .وفيما أومأت إليه دليل على ما سواه مِمّا يتّصل به .

وأما سّوالك ـ أيدك الله ـ عن مذهب العرب في العَرَض وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ؟ فقد ذكرت لك ـ أيدك الله ـ أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلاّ وتحته معنًى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفسلفة ، ولا طريق أهل الجدل ،وإن كان مذهبه فيه لمن تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلّمين في حقيقته ، وذلك أنهم /يذهبون بالعرض[3] إلى [٦١/٣

(١) في ط فقط : « تتقون » بواو واحدة ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « يمكنهم » بدون واو .
(٣) في ط فقط : « العرض » بدون باء ، تحريف .

أسمـاء ، منها أن يضعـوه موضـع ما اعتـرض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقـال : علقت فلانـة عَرَضـاً أي اعتراضـاً من حيث لم أقدره .

قال الأعشى :

٤٧١ = عُلَقّتُهـا عَـرَضـاً وَعُلِّقَتْ رَجُـلاً   غيري وعُلِّق أخرى ذلك الرّجُلُ[١]

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَض ، ثم زال . وقد يضعونه موضع ما يتّصل بغيره ويقوم به . وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقلّ ، فكأن المتكلّمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قَصَدُوا له . وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب .

وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النّفيس الجليل، فاستعمله المتكلّمـون فيما خـالف الأعراض ، لأنهـا أشرف منها .

وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفةً بها إلاّ أنها غير خارجة عن معاني كلامها ، واستفادة معرفتها إذْ كـانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها نحو : الكافر ، والفاسق ، والمنافق ،

(١) أنظر ديوان الأعشي /١٤٦* من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
ودّع هـريرة أن الـركب مـرتحـل   وهـل تـطيق وداعـاً أيهـا الـرّجـلُ ؟

وإنما اشتقاق الكافر من :كَفَرْتُ الشّيء : إذا سَتَرْتَهُ وغطّيته ، والفاسق : من فَسَقَت الرّطبة : إذا خرجت من قِشْرها ، واشتقاق المنافق من النافقاء : وهو أحد جحر اليربوع ،إلى كثير من ذلك يطول تعداده .

وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلوا الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهم بكلّ لغة ولسان فليس هذا منكراً ، إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتّفق عليها ، والمعاني المعقولة بينهم .

وفيما ضمنت من (كتاب الاشتقاق) ما يدّلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النّحو .

وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه .

وأطال الله بقاءك ، وأدام عِزّك وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشر

وهي آخر مسائلك وهي قولك : ما وزن (أرْطى)[١] ، [٣/٦٢] وأفعى ، وأروى[٢] ، وهل / هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منوّنة ؟ .

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة في أولها أصليّة ، والألف في آخرها مزيدة للإلحاق فتقديرُها : فَعْلَى ملحق بِفَعْلَل نحو : جعفر وسَلْهب[٣] ، فالألف ألحقته بهذا البناء .

والدليل على ذلك قولهم : « أديم مأورط »[٤] ، إذا دبغ بالأرطي .

(١) آرطى : الأرطى : شجر نَوْرُه كنَوْر الخلاف ، وثمره كالعناب مرّ .
(٢) أروى : الأروية بضم الهمزة وكسرها : أنثى الوعول ، فإذا كثرت فهي أرْوى وهي اسم للجمع على أفعل بغير قياس . وأروى أيضاً : اسم امرأة .
(٣) في ط فقط : « وساسب » صوابه من النسخ المخطوطة . والسلهب ، جمعه : سلاهبة : الطويل .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ماروط » بدون همزة ، صوابه من الممتع ١/٥٥ ومأروط : مدبوغ .

ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن « أفعل » لقيل : أديمٌ مَرْطِي . والأرْطي : جمعٌ وأحدتها أرطاة ، وهي شجرة تدبغ بها العرب .

وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : « أديمٌ مَرْطِيّ [1] فأرطي على هذا التّقدير أفعل والهمزة في أولها زائدة .

فإذا سمّي بها مذّكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النّكرة .

وإذا سمي بها في المذهب الثّاني مذّكر لم ينصرف أيضاً في المعرفة ، واتصرف في النكرة .

وأمّا الآن في موضعها هي شجرٌ فهي مصروفة للنّكرة فتقول : أرطاةٌ وأرطًى ، كما ترى مصروف واحده وجمعه،لأنه نكرة .

وذكر سيبويه وغيره من النّحويين أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو : أفعل ، وأبدع ، وما أشبه ذلك ، وإنما يحكم على الهمزة ههنا بالزّيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو ممّا يدل الاشتقاقُ على زيادتها فيه نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك،فألحق ما لا اشتقاق له به إلّا أسماء قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصليّة وهي :أرْطي ،وإمّعة

---

(١) انظر الممتع ١/ ٢٣٥ .

وأيصر .

فأمّا أرطي فقد مضى القول فيه :

وأما إمّعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلّيّة أنه ليس في الكلام إفْعَلَة[١] وإنما هو فِعَّلة[٢] مثل دِنّبـة[٣] وهو القصير .

وأما أيصر فالدليل على ذلك أنهم قالوا في جمعه : إصار وهو كساء يُحْتشّ[٤] فيه .

قال الشاعر :

٤٧٢ = * ويجمع ذا بَيْنهُنّ الإصارا[٥] *

---

(١) وفي الممتع ١/٢٣٤ : « أنك لو جعلتها زائـدة لكان وزنهـا : (إفْعَلَة) و (إفعلة) لا يكون صفة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير صفة نحو : « إنْفِحة » فدّل ذلك على أن همزتها أصليّة .
[والإنفحة : كِرشُ الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل] .

(٢) وفِعّلة : في الصفات موجود نحو : « رجل دِنّبة » وهو القصير .
انظر الممتع ١/٢٣٤ .

(٣) في ط : (زنّمــة) تحريف ، وفي النسخ المخطوطة : (دنمة) بالدال ، وفي الممتع : (دنبه) بالباء .

(٤) انظر القاموس : (حشش)

(٥) في ط : « نعتين » مكان« بينهن »، وفي النسخ المخطوطة : « اثنين » وفي اللّسان : « أصر » بينهن .
وصدره في اللسان :

* فهذا يُعِدّ لهُنّ الخلا *

والبيت للأعشي ، ديوانه /٨٣ وروايته .

دُفِعْنَ إلى اثنين عنـد الخصـو ص قـد حبسـا بينهُـن الإصـارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل إلّا أن للعرب فيها مذهبين :

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة/ [٦٣/٣
وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعل اسماً فهو مصروف في النّكرة نحو: أفْكَل [١] وأيدع [٢] وأربع ، وإنما يمتنع من الصّرف في المعرفة .

وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التّقدير .

قال سيبويه : أجدل للصّقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف ، لأنها نكرات .

وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها ، لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها .

قال : واحتجّ هؤلاء بأن قالوا : وإنما قيل له : أجدل من الجدل ، وهو شدة الخَلْق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أخيل أفعل من الخيلَان لِلونه وهو طائر على جناحه لَمْعة مخالفة لِلونه .

وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر .

---

(١) أفكل : الأفكل كأحمد : الرّعدة ، والجماعة ، وقد جاءوا بأفكلهم .
(٢) أيدع : الأيدع : الزعفران .

وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرّف وإلحاقه بالنّعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف .

وذكر الجَرْمي أيضاً : أن أكثر العرب على صرْف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم .

والأفعى أنثى ، والذكر : أفعوان .

وأما أروي فوزنها فَعْلَي والهمزة في أولها أصليّة والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع عن الصّرف في المعرفة والنّكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك ، والله المعين،والموفق للصواب،وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * * *

[كتاب سيف الدولة لابن خالويه في تثنية وجمع البُضْع]

قال ابن خالوية في مجموع له : كَتَب إلى سيّدُنا الأمير سَيْفُ الدولة ـ أطال الله بقاءه ـ يوم جمعة وأنا في الجامع .

كيف تُثَنّى وتجمع البضع ؟ فقلت : إنه جرى في كلامهم كالمصدر لم يُثَنّ ولم يُجْمع مثل البُخْل ، قال الله تعالى : ﴿ **ويأمرون النّاس بالبخل** ﴾[٢] ولم يقل بالأبخال . ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبْضاعاً مثل قُفْل وأقفال ،وخُرْج وأخراج ، لأن فُعلاً يجمع على أفعال/ [٣ / ٦٤

[مسائل استفتى فيها ابن الشجري]

قال ابن الشّجرّي في (أماليه) : في المجلس الثامن والخمسين[٣] ذكر مسائل اسْتُفْتِيتُ فيها بعدما استفتى المكنىّ بأبي

(١) البُضْع : بضم الباء : الجِماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد النكاح . وهو المراد هنا .
أمّا البَضْع بالفتح : القطعْ والشّق ، وتقطيع اللحم .
وأمّا البِضْع بالكسر : الطائفة من الليل ، وما بين الثلاثة إلى التسع .

(٢) الحديد / ٢٤ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجريّ ٢ / ١١٦ .

نزار[١]،فجاء بخلاف ما عليه أئمة النّحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبةً في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطُّه بما سنح له من هذيانه ، وأثبت بعده خَطّه الشيخ أبو منصور مَوْهُوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي[٢] .

نُسْخة الفتوى

ما تقول السّادة النّحويون - أحسن الله توفيقهم - في قول العرب : يأيّها الرّجلُ ، هل ضمة اللاّم فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللاّم فيه للتّعريف ؟ وهل « يأمل » و « مأمول » ، وما يتصرّف منهما جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى « غير » ؟ .

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة .
ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨ هـ . من مصنفاته : الحاوي في النحو - العمدة في النحو - المقتصد في التصريف - وله عشر مسائل سمّاها : المسائل العشر - المتعبات إلى الحشر . انظر : البغية ١/ ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر ، أبو منصور الجواليقيّ . مات في المحرّم سنة ٤٦٥ كان إماماً في فنون الأدب ، وكان في اللغة أمثلَ منه في النحو صنف : شرح أدب الكاتب - ما تلحن فيه العامّة - ما عرّب من كلام العجم - تتمة درة الغواص . انظر : البغية ٢/ ٣٠٨ .

نسخة جواب المكنّى بأبي نزار

الضّمّة في اللاّم من قولهم : يأيُّها الرّجل ضمّة بناء ، وليست ضمة إعراب ، لأن ضمّة الإعراب لا بُدّ لها من عامل يُوجِبُها ، إذ لا عامل هنا يوجب هذه الضّمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأن التّعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث والألف واللاّم هنا في اسم المخاطب . والصّحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » و « أي » ، وإن كان منادىً فنداؤُهُ لفظيّ ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التّنبيه ، وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير ، فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أيُّها » وثالثاً الألف واللاّم ، فالرّجل مبنيٌّ بناءً عارضاً كما أن قولك : يا زيدُ يعلم منه أن الضّمة فيه ضمة بناء عارض .

وأمّا أمَـل يَأْمُلُ فلا يجوز ، لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعُل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فَعَل بفتح العين وأَمـل لم أسمعه فعلاً ماضِياً .

فإن قيل : يقدّر أن « يَأْمُلُ » فعل مضارع ، ولم يأت ماضيه كما أن « يذر » و « يدع » كذلك .

قلت : قد علم أن « يذر » ويدع » على هذه القضية جاءا شاذَّيْن فلو كـان معهما كلمـة أخرى شـاذّة لَنُقِلَتْ نَقْلَهُما ، ولم يَجُـزْ أن لا تُنْقل ،وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا / فلا يجـوز : يَأْمُل ،ولا [٣/ ٦٥]

« مأمول » إلاّ أن يُسْمِعِني الثّقة « أَمَلَ » خفيف الميم » .

وأمّا « سوى »[١] فقد نصّ على أنها لا تأتي إلاّ ظرف مكان ، وأن استعمالها اسماً منصرِفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ .

[كتاب أبي نزار النحوي للشيخ أبي منصور في ضمة اللام من : يأيها الرجلُ]

وكتب أو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد[٢] .

ضمّة اللاّم من قولك : يأيّها الرّجل وشبهه ضمّة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمّة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أن الواقع عليه النّداء « أيّ » المبنيّ على الضّم لوقوعه موقع الحرف . والرّجل وإن كان مقصوداً بالنّداء فهو صفة أي ، فمحال أن يبنى أيضاً ، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النّصب على الموضع كما يجوز في : يا زيدُ الظّريفَ .

وعِلّة رفعه أنه لما استمرّ الضّم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فَرُفِعَتْ، ومحالٌ أن يُدّعي

---

(١) في ط : « وما » مكان : « وأمّا » ، تحريف .
(٢) في ط : « حمد » مكان : أحمد . تحريف .

تكرير حرف النداء مكان « ها » ومكان الألف واللام ، لأن المنادى واحد ، وإنما تُقَدّر الألف واللام بدلاً من حرف النّداء فيما عطف بالألف واللام نحو : يا زيد والرّجل ، لأن المنادى الثّاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء ، فقد صارت الألف واللاّم هناك كالبدل منه ، وليس كذلك يأيها الرّجل ، لأنه بمنزلة:يا هذا الرّجل ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أَمَلُ يأْمُلُ فهو آمِلٌ والمفعول : مأمولٌ فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره . والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعمّرين :

المرء يأْمُلُ أن يعيـ ـش وطول عيشٍ قد يضرُّه[1] =٤٧٣

وقال الآخر :

ها أنا ذا آمُلُ الخُلَودَ وقَدْ أَدْرَكَ عَقْلِي ومَوْلِدِي حُجُراً[2] =٤٧٤

---

(١) نسب في أمالي المرتضى ١/٢٦٦ : إلى النابغة الجعديّ وبعده :
تفنى بشاشتُهُ ويبـ ـقى بعد حُلْو العيش مُرُّهْ
وتتابُعُ الأيامِ حتّـ ـى لا يرى شيئاً يسرُّه
كم شامتٍ بي إن هلكـ ـتُ وقائلٍ : لله دَرُّهْ
من شواهد : أمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

(٢) منسوب إلى الربيع بن ضبع الفزاريّ ، وهو من المعمرين . انظر أمالي المرتضى ١/٢٥٣ ، والاقتضاب /١٠٢.من شواهد : المقتضب ١٨٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٨ .

وقال كعب بن زهير :

٤٧٥ = * والعَفْوُ عند رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ[١] */ [٣/٦٦]

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية :

٤٧٦ = * حُرِموا الَّذي أَمَلُوا *

وأمّا « سِوى » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » وتكون أيضاً بمعنى الشّيء نفسه ، تقول : رأيت سواك أي غيرك . وحكي ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة . وقال الأعشى :

٤٧٧ = * وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوائِكَا[٢] *

---

(١) من قصيدته المشهورة :

بـــانت سعـــاد فقلبي اليــوم متبــول   متيّم إثــرهــا لم يجــز مكبــولُ

وصدره :

* نُبِّئتُ أن رسولَ اللّه أوعدني *

وأنظر الشاهد في أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ ، والشعراء والشعراء لابن قتيبة ١٤٨/١ .

(٢) صدره :

* تَجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتي *

من شـواهـد : سيبـويـه ١٣/١، ٢١٣، والخـزانـة ٥٩/٢، واللسـان : « سوى »،والهمع والدرر رقم ٧٨٥ .

أي لغيرك ، فهذه بمعنى (غير) وهي أيضاً غير ظرف

وتقدير الخليل لها بالظّرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى « غير » .

وفيها لغات : إذا فُتِحْتَ مُدّت لا غير ، وإذا ضُمَّتْ قَصُرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر ، والقصر أكثر ، وما يحمل المتكلّم بالقول الهراء إلا فُشّو الجَهْل .

وكتب موهوب بن أحمد[١] :

[نسخة جواب ابن الشّجري]

قال ابن الشجري : نسخة جوابي :

الجواب ـ والله سبحانه الموفق للصواب ـ : أنّ ضَمّة اللاّم في قولنا : « يـأيّها الـرّجل ضمـة إعراب ، لأن ضمـة المنادى المفـرد المعرفة[٢] ، لها باطّرادها مَنّزلةٌ بين منزلتين ، فليست كضَمّة « حيثُ »

(١) هكذا في جميع النسخ . ولعله : كتبه موهوب بن أحمد لأن هذه نسخة إجابة موهوب .
أَمّا أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها أي كتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري الخ ، فإن هذا لا يجوز ، لأن موهوب بن أحمد توفي سنة ٤٦٥ هـ على حين توفي ابن الشجري سنة ٥٤٢ هـ.

(٢) كلمة « المعرفة » زائدة في ط فقط .

، لأن ضمّـة « حيث » غير مـطّردة ، وذلك لعـدم اطّراد العِلّة التي أوجبتها ، ولا كضَمّة « زيد » في نحو : خرج زيدٌ ، و لأن هذه حدثت بعامل لفظيّ .

ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يَجُز وصفُها بمرفوع حملاً على لفظها ، لأنّ ضمّتها غير مطّردة ولا حادثة عن عامل .

ولمّا أطرّدت الضّمّة في قولنا : يا زيد يا عمرو كذلك[1] اطّردت في النّكرات المقصودة قَصْدَها ، نحو : يارجلُ ، يا غـلامُ إلى ما لا يُحْصى كثرةً، تنزّل الاطّراد فيها منزلة العامل المعنويّ الرافع للمبتدأ من حيثُ اطّردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجرّداً من عامل لفظيّ ، [٦٧/٢] وجيء له بخبر كقولك : زيدٌ منطلقٌ / عمرو ذاهب ، إلى ما لا يدركه الإحصاء .

فلمّا استمرّت ضمّة المنادى في معظم الأسماء كما استمرّت في الأسماء المعربة الضّمة الحـادثة عن الابتـداء شبّهتها العـربُ بضمّة المبتدأ،فأنبعتها ضمّة الإعراب في صفة المنـادى في نحو : يـا زيدُ الطّويلُ،وجمع بينهما أيضاً : أن الاطّراد معنىً كما أن الابتداء معنًى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشّيء على الشيء مع حصول أَدْنى تناسُبٍ بينهما حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها .

ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من

(١) في ط : « وكذلك » بزيادة الواو ، تحريف

قرأ ﴿ الحمدِ للهِ ﴾[1] بكسر الدّال .

وكذلك أتبْعوا حركة البناء حركة الإعـراب في قرأة من قـرأ : « الحمدُ لُله »[2] بضم اللاّم .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيدَ بنَ عمرو في قول مَنْ فتح الدّال من زيد .

وقد كان شافهني هذا المتعدّي طَوْره بهذا الهُراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضَمّة المنادَى لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال مُنكِراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ، فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربيّة كهمزة : بَيْن بَيْن التي هي بين الهمـزة والألف،أو الهمزة والياء،أو الهمزة والواو،وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصّاد المشربة صَوْت الـزّاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأمّا قوله : إن الألف واللام هنا ليست للتّعريف ، لأن التعريف لا يكـون إلاّ بين اثنين في ثالث ، والألف والـلام هنـا في اسم المخاطب ، والصحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » فقولٌ فاسدٌ ، بـل

(١) هي قراءة الحسن البصريّ ، وزيد بن علي ـ والحارث بن أسامة بن لؤى ، وإبراهيم بن أبي عبلة . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات .
(٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فقط . انظر قراءةرقم ٢ في معجم القراءات.

الألف واللّام هنا لتعريف الحَضْرة كالتّعريف في قـولك : جـاء هذا الرجل ،ولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحُكْم للخطاب من حيث كان قولنا : يأيها الرجل معناه : يا رجلُ .

ولمّا كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين ،لأن أسماء الخطاب لا يفتقـر في تعريفهـا إلى حضور ثـالث ، ألا ترى أن قـولك : خـرجـت يـا هذا ، وانطلقت،ولقيتك ، وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث ، وليس كلّ وجوه التعريف يقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أن ضمائر المتكلّمين نحو : أنا

[٦٨/٣] خرجت ونحن / ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث .

فقد وضح لك بهذا أن قوله التّعريف لا يكون إلّا بين اثنين في ثالث كلام ظاهِرُ الفساد ، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التّعاريف فتأمّل ـ سدّدك اللهُ ـ هذه الفقرة(١) التي عَمِي عنها هـذا الغبيّ وعمّا صـدّرت به حتّى خَـطّأ بجهله الأئمة المبـرّزين في علم العـربيّـة ، المتقدّمين منهم والمتأخرين .

ومن شواهد إعراب « الرّجـل » في قولنـا يـأ يهـا الرّجـل نعته بالمضاف المـرفوع في قولك : يأ يها الـرّجل ذُو المـال وعلى ذلك أنشدوا :

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « النقرة » بالقاف ، وفي الأمالي ١٢٠/٢ : « القطرة بالطّاء .

٤٧٨ = * يـأيها الجاهِلُ ذُو التَّنزّي[1] *

فهذا دليلٌ على إعراب الرّجل قاطِعٌ ، لأنّ الصّفة المضافة في باب النّداء لا يجوز حملها على لفظ المبنيّ ، ولا تكون إلّا منصوبة أبداً كقولك : يا زيد ذا المال .

وقد عارضته بهذا الدّليل الجليّ الّذي تناصرت به الرّوايات عن النّحويّ واللّغويّ ، فزعم أنه لا يرفع هـذه الصفة ولا ينشـد إلا « ذا التَّنَزِّي » .

ولا يعتدّ بإجماع النّحويين واللّغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلّ ذلك على أن هذا العديم الحسّ هو المقصود بالنّداء في قول القائل :

---

(١) رجز منسوب لرؤبة. وقبله :

أنـا ابن كـل مُصْعَبٍ شُمَّخْـرِ ... سام على رغم العدى ضُمَّخْـرِ

يـأيهـا الـرجـل ذو التنـزّي ... لا تـوعِـدَنّ حَيَّـةً بـالنَّكْـزِ

انظر ديون رؤبة / ٦٤ .

وهو من شواهد : سيبويه ٣٠٨/١ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، وابن الشجريّ ١٢١/٢ ، وفي ٣٠٠/٢ روى الشاهد برواية أخرى وهي :

* يأيها الجاهل ذا التَنَزِّي *

على استئناف النداء ونصبه .

وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ١٣٨/٦ ، والعينيّ ٢١٩/٤ .

والتنزّي كما قال العينيّ : هو نزع الإنسان إلى الشرّ : وأصله من : نزأت بين القوم ، إذا حشرت بينهم .

يا يّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزّي

وأمّا قوله : ولما قصدوا تأكيد التّنبيه،وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير فعـوّضوا عن حـرف النداء ثـانياً « هـا » وثالثـاً الألف واللام ، فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنه زاعمٌ أن أصل يأيها الرجل : يا أي يا يا رجل فعوّضوا من « يا » الثانيـة « ها » ومن الثـالثة الألف واللّام .

وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرّجل وما أشبه ذلك ، فيولوا حرف النّداء الألف واللّام ،فأدخلوا أي فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللّام . ، وألزموها حَرْف التّنبيه عِوَضاً لها مِمّا منعته من الإضافة .

هذا قولالنّحويين ،فمن تكلّف غيره بغير دليل فهو مُبْطِلٌ،فـلا حاجة بنا إلى أن نقدر أنّ الأصل يا أي يا يا رجل ، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْف[1] من القول يَمُجّهُ السّمع ويُنْكِره الطّبع .

وأمّا قوله في أمل ويأمل : أنهما لا يجوزان عنده ، لأنه لم يسمع
[٣/٦٩] في الماضي / منهما « أمل » خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي سمع من اللّغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ، وإنما يُنْكر مثل هذا مَنْ أنعم النّظر في كتب اللّغة كلها ووقف على تركيب (أ م ل) في

(١) « الخَلْف » بفتح الخاء وسكون اللام : الرديء من القول يقال : « سكت ألْفاً ونطق خَلْفاً » أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بخطأ .

كتاب (العين) للخليل[١] بن أحمد ، وكتاب الجّمهـرة لأبي بكر بن دريد،و (المُجمل) لأبي الحسين بن فارس و (ديوان الأدب) لأبي إبراهيم الفارابي،(وكتـاب الصّحاح) لأبي نصـر إسمعيل بن حمـادِ الجوهرّي النيسابورِيّ ،وغيـر ذلك من كتب اللغـة ، فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كُلّ كتابٍ منها اللّغة أو معظمها ، فرأى أن هذا الحَرْف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير :

٤٧٩ = * والعَفْوُ عِنْد رَسُولِ اللهِ مأمولُ[٢] *

سلّم لكعب وأذعن له صاغراً قميئاً ، فكيف يقول من لم يتولج سَمْعُهُ عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمـع : أمل ولا أسلّم أن يقال : مأمول ؟ .

وأمّا قوله : إنه لا يجوز يَأْمُلُ ولا مأمول ، إلاّ أن يسمعني الثّقة « أمل » فقول مَنْ لم يعلم ، فإنهم قالوا : فقير ، ولم يقولوا في ماضيه فَقَر،ولم يأت فعلُهُ إلا بالزّيادة ، أفتراه يُنْكِرُ أنْ يقال : فقير ، لأن الثّقة لم يسمعه « فقر » فلعله يَجْحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : ﴿ إنّي لِمَا أَنْزَلْتَ إليّ مِنْ خَيْـرٍ فَقيرٍ ﴾[٣] ، وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول ؟ بل إنكـار فقير عنده أوجب ، لأنهم

(١) من ط فقط : « الخليل الخليل » بزيادة « الخليل » الثانية .
(٢) سبق ذكره رقم ٤٧٠ .
(٣) القصص /٢٤ .

لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأمّا « سِوَى » فإنّ العرب استعملتها استثناءً، وهي في ذلك منصوبةٌ على الظّرف بدلالة أنّ النّصب يظهر فيها إذا مُدّت ، فإذا قلت : أتاني القوامُ سواك ، فكأنك قلت أتاني القوم مكانك ، وكذلك قد أخذت سواك رجلاً أي مكانك .

واستدلّ الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم النّاقص بها في نحو : أتاني الذي سواك .

والكوفيّون يَرَوْن استعمالها بمعنى « غير » .

وأقول : إدخال الجارّ عليها .

في قول الأعشى :

٤٨٠ = * وما قَصَدَتْ مِنْ أهلهالسِوَائِكَا[١] *

يخرجها من الظّرفية . وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً لها بغير / من حيث استعملوها استثناءً . [٣/ ٧٠]

وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطّيّب :

٤٨١ =أَرْضٌ لها شَرَفٌ سِوَاها مِثْلُها   لو كان مِثْلُكَ في سواها يُوجَدُ[٢]

(١) سبق ذكره رقم ٤٧٧ .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ٢/ ٥٧ وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطّائي ، مطلعها :

اليَوْمَ عهدُكُم فأين المَوْعِدُ   هيهات ليس ليوم عَهْدِكُم غدُ

وهو من شواهد : ابن الشجري ٢/ ١٢٤ .

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بفي ، فأخرجها ، من الظّرفية . فمن خطّأه فقد خطأ الأعشى في قوله : « لسوائكا » ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِل عليها - وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شَهِد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل .

وليس لهذا[1] المتطاول إلى ما يقصُرُ عنه ذَرْعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلّا قول الشاعر :

٤٨٢ = حراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً   على الخَسْفِ أو يرمى بها بَلَداً قفرا[2]

فكُلُ فاقرة ينزلها بالعربيّة يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة .

وليس دخول إلّا في هذا البيت خطأ كما توهّم ، لأن بعض النحويين قدر في ينفك التّمام ونصب « مناخة » على ، الحال ، فينفك ههنا مثل « منفكّين » في قول الله عز وجل : ﴿ لم يَكُنِ الّذين كفروا من أهل الكتاب والمشّركين منفكّين حتى تأتِيَهُمُ البيِّنَة ﴾[3] فالمعنى :

(١) في ط : « وليس هذا » بإسقاط اللام من « هذا » ، تحريف .
(٢) من شواهد : سيبويه ١/٤٢٨ ، والخزانة ٤/٤٩ ، والأشموني ١/٢٤٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٩٦، ٨٩٩ .وهو لذي الرّمة . أنظر ديوانه / ٢٤٠ .
(٣) البيّنة / ١ .

ما تنفصل عن جهد ومشقّة إلّا في حال إناختها على الخَسْف ، ورمى البلد القفر بها أي تنتقل من شِدّة الى شِدّة .

ومن العَجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النّحويين وخلفهم ، وتخطئة الشّعراء الجاهلين والمُخَضْرَمِين والإسلامِيّين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها[1] بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤْثر عنه أنه قرأ مصنّفاً في النّحو ، إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجُرْجانِي ، قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق .

وقيل : إنه لا يملك من كُتُب النّحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بقِحَته على الخليل وسيبويه . إنها لوصمة اتّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارُها ولا ينقضي شَنارُها

وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تُسَطّر فَتْوى ، فيثبت خطّه فيها مع خط غيره فيقال : أجاب أبو نزار بكذا ، وأجاب غيره بكذا ، فقد أدرك ـ لعمر الله ـ مطلوبه ، وبلغ مقصوده . ولولا إيجاب حقّ مَنْ أوجبتُ حقّه . والتزمت وفاقه ، واحترمت خطابه لصنت خَطّي ولفظي
[٣/٧١] عن مجاورة خِطّه ولَفْظِهِ . /

* * *

(١) في أمالي ابن الشجريّ ٢/١٢٤ : « وأشعار هؤلاء » .

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشّجِريّ في المجلس الحادي والسِّتين من أماليه :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني) حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني .

قال : اجتمعت جماعةٌ من الحَيّ على شرابٍ فتغنى أحدهم بقول حسّان :

إنّ التي نَاوَلَتْنِي فَرَدَدْتُها قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتِها لم تُقْتَلِ[1] ٤٨٣ =
كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِني بِزُجاجَةٍ أَرْخاهما لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذَكر واحدة بقوله :

* إن الّتي نَاوَلْتَنِي فرددتها *

ثم قال : كلتاهما حَلَب العصير ، فجعلها اثنتين ؟

وقال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطّلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن

(١) انظر ديوانه / ١٨٤ من قصيدة مطلعها :
أسَألتَ رسْمَ الدّار أم لم تَسْأَلِ
بين الجوابي فالبُضَيْع فحومل

تفسير هذا الشِّعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله ، فحدّثني بعض أصحابنـا السعديّين، قال : فيمّمنـاه نَتَخَـطّى إليه الأحياء فصادفناه في المسجد يصلّي بين العشاءين ، فلما سمع حِسّنا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا ، فقال : حاجتكم ، فبدر رجلٌ مِنّا ، فقال : نحن ـ أعز اللهُ القاضي ـ قوم نَزَعْنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمّة ، فيها بعض الشيء ، فإن أذنت لنا ، قلنا : فقال : قولوا،فذ كريمين الرّجل والشّعر ، فقال :

أمّا قوله : إنّ التي ناولتني فإنه يعني الخَمْر ، وقوله : قتلت ، أراد مُزجِت بالماء ، وقوله : كلتاهما حلب العصير ، يعني الخمـر ومزاجها ، فالخمر عصيـر العنب والماء عصيـر السّحاب ، قـال الله تعالى : ﴿ **وأَنْزَلْنا من المُعْصِرات ماءً ثَجّاجـاً** ﴾[1] ، انصرفـوا إذا شئتم .

قال ابن الشّجري : وأقول : إن هذا التأويل يمنـع منه ثـلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكّر ، والتذكير أبداً يَغْلِب على التّأنيث كتغليب القمَرَ على الشّمس في قول الفرزدق :

---

(١) النبأ / ١٤ .

٤٨٤ = * لنا قَمراها والنّجوم الطوالِعُ [1] *

أراد لنـا : شمسها وقمـرها ، وليس للمـاء اسم آخر مؤنث ، فيحمل على المعنى ، كما قالوا : أتته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب في المعنى صحيفة . / [٣/٢

وكما قال الشاعر :

٤٨٥ = قـامتْ تُبَكِّيـه علـى قَبْـرِه مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِك يا عـامِرُ [2]
تَـرَكْتنِي في الـدّار ذا غُـرْبَـةٍ قَـدْ ذلّ مَـنْ ليس لـه نـاصِـرُ

كان الوجه أن يقول ذاتَ غُرْبة ، وإنما ذكّر ، لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى .

والثاني : أنه قال : « أرخاهما لِلْمِفْصَل » ، وأفعل هذا موضوع لمشتـركين في معنًى ، وأحدهمـا يزيـد على الآخـر في الـوصف ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفَضْل ، إلا أن فَضْلَ زيد يزيدُ على فضل المقرون به .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

(١) سبق ذكره رقم ٤٥٧ .
(٢) لأعرابيّة كما يدل على ذلك الشاهدان .
من شواهد : ابن الشجري ٢/١٦٠ ، والإنصاف ٢/٥٠٧، ٧٦٣ ، وابن يعيش ٥/١٠١ .

والثالث : أنه قال في الحكاية : فالخمر عصير العنب،وقول حسان حلب العصير يمنع من هذا ، لأنه إذا كان العصير الخمر والحَلَب هو الخمر ، فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والقول في هذا عندي : أنه أراد كلتا الخَمْرَين الصِّرف والممزوجة حَلَب العنب ، فناولني أشدهما إرخاءً للمفصل .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

* * *

[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشجريّ في المجلس الخامس والسّتين (١) :

مسألة : سئلت عنها : « المعلّم والمعلّمُهُ زيدٌ عمراً خَيْرَ النّاس إياه أنا » .

الجواب : أن « المعلّم » مبتدأ و « المعلّمُهُ » معطوف عليه وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التّعدّي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلَك فِعْلُهُ الذي هو « أَعْلَمَ » فزيدٌ فاعله ، والهاء المفعول الأول ، وعمراً الثّاني ، وَخْيَرَ النّاس الثالث ، « وإياه » ضمير مصدره الّذي هو الإعلام ، وإن لم يجر له ذكر ، لأن المصدر يحسُن إضماره إذا ذكر فاعلُهُ أو اسْمُ فاعله كقوله : / [٣ / ٧٣]

٤٨٦ = * إذا نُهِي السَّفيهُ جرى إليه (٢) *

(١) في ط والنسخ المخطوطة في المجلس الرابع والستين ، تحريف ، والصواب : في المجلس الخامس والسّتين . انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١ .

(٢) قائله مجهول : وتمامه :

* وخالف والسّفيهُ إلى خلافِ *

من شواهد : الخصائص ٤٩/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، وابن الشجري ٥٩/١ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ، والإنصاف ١٤٠/١ ، والخزانة ٢٢٩/٢ ، ٣٨٣ ، والهمع والدرر رقم / ١٧٥ .

وقولك : أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلّم والمعلّمه ، وإن كان عَطْفاً على المعلّم ، لأنه وصف له فلذلـك كان خبـراً عنهما معـاً ، لتقّدّير : المعلم المعلمه زيدٌ عمراً خير الناس أنا .

* * *

[مجلس محمد بن السِّيد البطليوسيّ مع رجل من أهل الأدب]

قال الإمام محمد بن السّيد البطليوسِيّ في كتاب (المسائل والأجوبة) :

جمعني مجلسٌ مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسألة من مسائل النّحو ، ثم دَبّت الأيام ، ودرجت اللّيالي ، وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ، ثم اتّصل بي أن قوماً يتعصبّون له ويقرّظونه ويعتقدون أني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليعلم مَنْ المزجي البضاعة ـ وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور ، قال لي : إن قوماً من نحويّ (سرقسطة) اختلفوا في قول كثيّر :

٤٨٧ =وأنْتِ الّتي حَبَّبْتِ كُـلَّ قصيـرةٍ   إليّ وما تَدْري بذاك القَصَائِـرُ[١]

(١) انظر اللسان : « قصر »،والهمع والدرر رقم ٢٦٩ ، والعمدة ٢/ ٩٦، ٩٧ .

عَنَيْتُ قصيراتِ الحجالِ ولم أُرِدْ   قِصارَ الخُطا شرُّ النساء البحـاتِرُ

فقال : بعضهم : « البحاتر » مبتدأ ، وشرّ النّساء خبره .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون شر النّساء هو المبتدأ والبحاتر خبره .

وأنكرت أنا هذا القول ، وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قاله النّحويّ الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال : وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شرّ النساء ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول،ويورد الألفاظ المنطقيّة التي يستعملها أهل البرهان ؟ فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو،وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون / [٣/ ٧٤] أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلّم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام .

وصناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني،وقد تكون مخالفةً لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندٌ إلى شيء آخر .

إذا علم المخاطب غرض المتكلّم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فَيُجيز النّحويونَ في صناعتهم : أُعطِيَ دِرَهمٌ زيداً ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : أعطي زيدٌ دِرهماً ، فيسندون الإعطاء إلى الدّرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد .

وكذلك يجيزون ضُرِب بزيد الضَّرْبُ ، وخُرِج بزيدٍ اليومُ، ووُلِدَ لزيد ستّون عاماً ، وقد علم أن الضّرب يُضْرِب ،واليوم لا يُخْرجُ به ، وأن الستين عاماً لا تُولَد ، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني،لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيآخر ،اتّكالاً على فهم السامع . وليس هذا بضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها . وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما يبيّن هذا أن النحويّين قد قالوا:إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيّتهما شئت الخبر، فتقول كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً .

فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال كان زيدٌ أخاك أفادنا الأخوة ، وإذا قال كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيد .

والجواب : أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع،ويجوز أيضاً أن يقال : كان أخوك زيداً ، والمراد كان زيدٌ أخاك،فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيدْ.

والدّليل على ذلك أنّ القُرّاء قرءوا : ﴿ فما كان جوابُ قَومه إلاّ أن قالوا ﴾[1] برفع الجواب ونصبه ، فتارةً يجعلون الجواب الاسم ، والقول الخبر ، وتارةً يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر .

وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد ، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فكان عاقِبَتُهُما أنّهما في النّار ﴾[2] قرىء برفع العاقبة ونصبها / ولا فرق بين الأمرين عند أحد من [٣/ ٥
البصريّين والكوفيين .

وكذلك قول الفرزدق :

٤٨٨ =لقد شهدت قيس فما كان نصرُهَا قُتَيْبَةَ إلا عضُّها بالأباهم[3]

ينشد برفع النّصر ، ونصب العضّ ، وبرفع العَضّ ، ونصب

---

(١) النمل /٥٦، وقراءة الرفع منسوبة إلى الحسن ،وابن أبي إسحاق ، والأعمش . انظر قراءة رقم ٦٣٤٢ في معجم القراءات .

(٢) الحشر /١٧ .

(٣) من شواهد : المقتضب ٤/ ٩٠٠ ، واللسان : « بهم » وهو من قصيدة قالها الفرزدق في قتل قتيبة بن مسلم ، ومطلعها :

تَحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوَّرائِم

انظر ديوان الفرزدق ٢ /٣١١ .

وفي ط : سقطت كلمة : « لقد » من أول الشاهد ، تحريف وفي ط أيضاً « فيقبه » مكان : « قتيبة » تحريف أيضاً .

النصر،والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

وكذلك قول الآخر :

٤٨٩ =وَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ ما كان داؤُها   بثهلانَ إلّا الخِزي مِمّن يقودُها[1]

ينشد برفع « الدّاء » ونصب « الخزي » وبنصب « الداء » ورفع « الخزي » . والفائدة فيهما جميعاً واحدة .

وإنما تساوي ذلك ، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى .

ومما يبيّن ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال : شر الناس الفاسق أو قال : الفاسق شرّ الناس فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة .

وكذلك إذا قال : أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله:خير الناس أبوك.لا يمكن أحدٌ[2] أن يجعل بينهما فرقاً.ويشهد لذلك .

قول زهير :

٤٩٠ =وإمّا أن تقولوا قد أبينا   فشرُّ مواطن الحسب الإباء[3]

(١) من شواهد : سيبويه ١/٢٤ ، والمحتسب ٢/١١٦ ، وابن يعيش ٩٦/٧ .
وفي ط : « بنهلان » بالنون بعد الباء .

(٢) في ط : « أحداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) انظر ديوان زهير /٩٨ ، وفيه : « يقولوا » .

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثيّر ، وقد جعل زهير شرًّا هو المبتدأ والإباء هو الخبر . وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن الحسب .

ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره ، لأن الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلّا أن يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط ، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم ، وكذلك من رواه : وشر مواطن بالواو ، لأن الواو لا تدخل على الأخبار ولا يجوز : زيد وقائم .

ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النّحويين باب الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، فَمن تأمّل قول النّحويين فيه رأى ما قلناه نصًّا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قائم زيدٌ فجوابه عند النّحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم زيد .

ألا ترى أن المجيب قد جعل زيداً خبراً ، وإنما سأله السائل / [٣/٧٦] أن يخبر عنه،ولم يسأله أن يخبر به . فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم .

وباب الإخبار كلّه مطّرد على هذا . وإنما جاز ذلك عندهم،لأن الفائدة في قولك : الذي قام زيد كالفائدة في قولك : زيد الذي قام . وكذلك الفائدة في قولك : زيد القائم كالفائدة في قولك : القائم زيد . ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا .

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال : أخوك زيد ، والمراد:زيد أخوك.واحتجوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحق بأن يسند إليها من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعتا .

والحجةالأخرى :أنه يقع الإشكال ، فلا يعلم السّامع أيهما المسند؟وأيهما المسند إليه ؟ ،فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى . وهذا قولٌ قويٌّ جدًّا غير أن النّحويين كلهم لم يتفقوا عليه .

فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شَرّ النساء خبراً مقدماً بوجهٍ من الوجوه . فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم ـ : إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير منوضوعها محمولاً ، ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصِدْقها وكيفيّتها محفوظان عليها . قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها .

ومثال المنعكس من القضايا قولنا : لا إنسانٌ واحدٌ بحجر ، ثم

نعكس فنقـول : لا حجرٌ واحـدٌ إنسـانٌ ، فهـذه قضيّـةٍ قـد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً . والفائدة في الأمرين جميعـاً واحدة .

ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : كُلّ إنسان حيوان فهذه قضية صادقة ، فإن صَيّرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً / فقلنا : [٣/٧٧
كُلّ حيوان إنسان عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمّونه انقلاباً لا انعكاساً . وبالله التوفيق .

[مسألة من كتاب مسائل البطليوسي]

في كتاب المسائل للبطليوسي أيضاً ما نصّه :

مسألة : سأل [1] : ـ أدام الله عِزّك ـ مَنْ بقي عندنا من طلبـة النحو عن مسألة وقعت وهي : إذا سميّت رَجُلًا بالألف من « ما » كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخّط ؟

فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته .

تأملت ـ أعزّك الله ـ هذا السؤال ، والقياس النّحويّ يقتضي أن لا يشترط التّسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذْ لا بُدّ من أن يبنى الاسم

(١) في ط : « سائل سائل »

عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم .

فإن كان كما شرط ساكناً فلا بدّ من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يُغَيَّرَ عنها في التّسمية ، لئلّا تشتبه التسمية بما سمّى به من حرف متحرّك .

مَثَلُ ذلك كمَنْ قال : سمِّ لي رجلاً بالألف من أكرم أو ما كان مثله .

إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكور يحرّك بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » .

وإن قلنا : إنه يجوز أن يُسمّى رجلٌ بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النّحو أيضاً ، ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى - فتصير همزته مفتوحةً ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبّنياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف كما قالوا : إذا سمّيت رجلاً بالسيّن من « سوف » فإنك تزيد على السيّن ألفاً وهمزة ليكون الاسم على أقلّ البناء في المتمكّن العَلَم ، كما قلنا ، فتقول : جاءني ساءٌ ، ورأيت ساءً ، ومررت بساءٍ .

وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا حرّكْنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً

وهمزة من جنسها ، ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر
فنقول منه في الرّفع / جاءني أأأٌ ،وَرأيت أأأً ، مررت با إٍ ، فهذا بناؤه [٣/ ٧٨
وصورته في الخطّ .

وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة .

فإن قيل : فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم ، وأنت قد بنيته على ثلاثةأحرف ،وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك في الخط ؟ .

فالجواب : أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخطّ وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم « آل » فقد اتّفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أأل ، فسهلوا الهمزة الوسطى ، ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذّاهب ، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيٌّ عليه ، ولذلك جوّزنا نحن كتْب(أاء)بالعين قياساً على ذلك .

وإنما قلنا : إن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لأنها لما كانت أول الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصّل إلى النّطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضّمة ، لأن الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت ، وتتغلّب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو نحو : قام ، ونام فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك .

وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من « ما » قد[١] صارت أولاً وأصلاً، وفاء الوزن من هذا الاسم، فصارت كألف أخ وأب ، وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ لمعنًى ، وأيضاً فلا تكسر ، ويصح عند[٢] الألفات السّواكن عند الحاجة إلاّ ألفات الوصل . وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كلّه ما قلنا .

وفي هذه[٣] اللُّمَع كفاية فيما قصدته .

فهذا - أدام الله تأييدك - نصّ الجواب . وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلاّ نصّ السؤال مجردًا إلا أنه تعيّن كَتْبُ السّؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السّؤال والجواب رجل يَنْتمي إلى علم النّحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم أن على المسئول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على [٣/٧٩] كل وَزْنٍ / جاء في كلام العرب من الثّلاثيّة إلى السّباعيّة .

وزعم : أنه يجوز أن يُسمّى بالألف من : « ما »رجل فيبني منه الاسم على كُلّ وزن حتّى على وزن اشهيباب[٤] ، وأن لا يقتصر في

(١) في ط فقط : « مذ » مكان : « قد » .

(٢) في ط فقط : « ويصحّ » بالياء ، و« من » مكان : « عند » .

(٣) في ط فقط : « هذا » .

(٤) في ط فقط : « اشهيبات » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واشهيباب من الألوان ، وقد لحقته أربع زوائد فإنه يكون على وزن : افعيلال ، ولم يجيء إلاَّ مصدراً . انظر الممتع ١/١٤٤ .

التّسمية به على أقل الأوزان المتمكّنة ، بل يجوز على كلّ وزن .

وعضد قوله بأن قال : لو قال :قائل ابن لي من ألف « ما » مثال « جحمرش[1] لصحّ البناء على ذلك المثال وغيره .

وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو . ونحن واقفون عند قليل عِلْمنا منه لا نتجاوز لِمْثِلِ قول[2] هذا الدّاعي إلا عن دليل واضح ، نميل إليه أو هَدْيٌ من مثلك نُعَوّل عليه . فعسى ـ أدام الله تأييدك ـ أن تَمُنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتَتَطَوّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كُلّه ، ويُبْقيك للعلوم تحييها ، وللقلوب تكشف عنها وتجلوها[3] ، بِحَوْله وَطَوْلِهِ .

[الإجابة عن سؤال السائل]

الجواب : وقفت على سؤال السائل : وإجابة المجيب ، واعتراض المعترض .

والذي تقتضيه صناعة النّحو والتصريف : أنه إذا سمّى بحرف

---

(١) في ط : « حجرمش » بالحاء والجيم تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب الصرف واللغة . وجحمرش : العجوز الكبيرة ، ووزنه : فَعْلَلِلٌ.انظر الممتع ١ / ٧٠ .

(٢) في ط فقط : « بمثل أقول » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

(٣) في ط فقط : « وتحويها » والأنسب ما في المخطوطات .

من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقلّ ما تكون عليه صِيغ الأسماء المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويُزاد على كلّ حرف حرفٌ من نوعه ، فيقال في « ما » : ماء ، وفي « لا » : لاء ، وفي « لو » : لوّ ، وفي « إي » : إيّ . وإنما فعل النحويون ذلك،لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النِمّر بن تَوْلب .

٤٩١ =عَلِقَتْ لَوًّا تُكرِّرهُ إنَّ لوًّا ذاك أعيانا[1]

وقال القطامي :

٤٩٢ =ولكن أهْلَكَتْ لَوٌّ كثيراً وقَبْلَ اليوم عالجَها قُدارُ[2]

وإن أراد مُرِيُدٌ أنْ يسمي من حَرْفٍ قد سُمِّى به مثل : جَعْفر أو

(١) من قصيدة للنمر يردّ بها على زوجته بعد أن عذلته لكرمه ، ومطلعها :
بكرت باللّوم تلحانا في بعيرٍ ضلّ أو خانا
وبعده الشاهد برواية مختلفة ، وهي : « تكرّرها » مكان : « تكرّره » وهو المناسب لمخاطبة زوجته ، وفي المقتضب ١ / ٢٣٥ :
* حاولَتْ لوّاً فقلت لها *
وانظر شعر النمر بن تولب / ١٢٠ .

(٢) قُدار : هو قدار بن سالف الذي يقال له : أحمرُ ثمود ، عاقر ناقة صالح عليه السّلّام ، قال الأزهري : وقالت العرب للجزّار : قدار تشبيهاً به .
وانظر ديوان القطامي .

جَحْمَرِش ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان لـه ذلك .

وأمَّا قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصحّ ولا يَكْمُل حتى يتكلّف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب / فإنه تعسّف وغير لازم إلّا أن يشترط عليه السّائل [٣/ ٨٠
ذلك في مسألته .

وأمّا التّسمية بالألف من « ما » و « لا » فقد ذكر ذلك ابن جنّيّ وفيه خلافٌ لما قاسه هذا المجيب عن المسألة ،فقال : إذا أردت أن تصير الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانيةً ، فتجتمع ألفان ساكنتان ، فتحرّك الأولى منهما بالكسر لالتقاء السّاكنين ، فتنقلب الثانية لانكسار ما قبلها فتصير : « إي » .

ولا يكون اسمٌ متمكِّنٌ على حرفين الثّاني منهما حرف لين ، فتزيد على الياء ياءً أخرى ، وتدغم الأولى فيها فتقول (إيَّ)كما تقول إذا صيرّت « في » الخافضة اسم رجل : فِيّ .

قال ابن جنّي : فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك : كَوّفت كافاً ، وقوّفت قافاً ، وسيّنت سيناً ، وعيّنت عَيْناً ، لـزمك أن تقول : أَوّيْتُ ألفاً . قال : وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياءً ، لأنا لما زدنا على الألف ألفاً،واحتيج إلى زيادة حرف ثالث،ليتمّ الاسم ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة المجهولة

ثانيةً عَيْناً ، أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حَمْلاً على باب : طويت وشويت ، لأنه أكثر من باب : حييت وعييت، فصارت (إيّ) كأنها من باب : قِيّ ، وسِيّ ونحوهما مما عينه واوٌ فكما أنك لو بنيت من القيّ والسيّ فَعَلْت ، لقلت : قَوّيت وسَوّيْتُ ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول في فَعلت من « إي » التي أدّى إليها القياس أوّيت .

فهذه مسألة قد كفانا ابن جنيّ فيها التّعب ، وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مِثالاً على صورة بعض أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى : أوى يأوي ، ويُركّب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : « أيًّا ، وفي مثال ـ سفرجل ـ أَوَيّا ، وفي مثل جَحْمَرِش أَيْيِيٌّ ، وفي مثال إوزّة : إيّاة[1] ، ونحو ذلك. وبالله التوفيق .

[مسألة منظومة لابن السِّيد]

وفي المسائل للإمام أبي محمد بن السِّيد البطليوسي :

[٣/ ٨١] مسألة : وردت من الشّعر منظومة في أبيات من شعر ،وهي : /

(١) انظر المنصف لابن جنّي ٢ / ٢٧١ .

جوابك يا ذا العلم إنّي لسائل[١] عن أشياء من ذا النّحو تَخفي وتعظُمُ
فأوِرد عليها من كلامك شافياً تبين به كُلّ البيان وتُفْهِمُ
فمثلُكُ للإفهام يُدْعي وترتجي فوائده إن جلّ أو عزّ[٢] مُبْهَمُ
عَلام تُعِلّ الشيء عِلّة غيره فتسقمه وهْو الصّحيحُ المُسلَّمُ
ويبرأ إن اضحى سواه مُسلَّماً من إعلاله وهو العليل المُسَقَّمُ
وما القول في لابأس إن يَكُ مُعْرباً فحذفك للتنوين نُكْرٌ مُعَظَّمُ
وان يك مبنيًّا فقولك نَصْبهُ بلا خَطَإٍ يُحْصى عليك وَيُرْسَمُ
وإن يك مبنياً لديك ومُعْرباً فذا النّكر أدهى في النفوس وأَعْظَمُ
فبرِّد غليلاً في نفوس كأنها طيور ظماءٌ حَوْل عِلْمك حُوَّمُ
ولِمْ صَرفوا ما كَان وَصْفاً مؤنّثاً كعاقِله[٣] والوصف بالمنعُ يْحَكمُ
ولِم يصرفوه[٤] اسماً لذاتٍ معرّفاً وذلك بُطْلٌ يُبْطِل الباب مُعَظَّمُ
أَيُصْرفُ والتأنيثُ فيه محقّقٌ وَيْمَنُعُه إن كان لَغْواً[٥] ويُحْرَمُ
فَقَرْطِس بِسَهْمِ العلم أغراضَ مَطْلبِي ولا تكُ فيه الظَّنَّ بالغيبِ تَرْجُمُ

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله :

سألت لعمري عن مسائِلَ تقتضي جواباً وتفهيماً[٦] لمن يتعلّم

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « سائل » بدون اللام في أوله .
(٢) في بعض النسخ : « عنّ » مكان : « عزّ » .
(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « لعاقلة » باللام في أوله ، وهو أوضح .
(٤) في ط فقط : « ولم يصرفوا » مكان : « ولم يصرفوه » .
(٥) في ط : « لغو » بالرفع ، تحريف .
(٦) في ط فقط : « وتفيهما » تحريف .

لأن اطّراد الحُكم ليس بلازمٍ ... إذا أوجبته عِلّةٌ ليس يلزم[١]
وقد أوجبوه في مواضِعَ جَمّةٍ ... بلا عِلّة تقضي بذاك وتَحْكُمُ
سِوى عُلْقةٍ لفظيّةٍ وتناسُبٍ ... خفيٍّ يراه الماهِرُ المتقدِّمُ
لأنّ تصارِيفَ الكلام شَبيهةٌ ... بِنَشْءِ فروعٍ عن أصول تُقَسَّمُ
فَنشرك[٢] فيها[٣] الجر أقسامه التي ... تناسبه فيما يصحّ ويسقمُ
وفي كل علمٍ إنْ نظرْتَ تسامحٌ ... كثيرٌ وإقناعٌ وظنٌّ مُرَجَّمُ
وما النّحو مختصاً بذلك وحده ... لِمَن يُكثِرُ التّنقير عنه ويُنْعمُ
ولكن له فيما وجدنا نظائر ... يراها بعين اللُّبّ من يتوسَّمُ
[٣/٨٢] فلا تَطْلُبَن في كلّ شيء حقيقةً ... فلم تَكُ تَعْدو إنْ فَعَلْتَ وتَظْلِمُ /
سأضْرِب أمثالاً لما أنا قائل ... لها مَوْقِعٌ في لُبِّ مَنِ يَتَفَهَّمُ
ألم تر أن الدّاء يسري دفينُه ... فَيُضْنِي بعدواهُ الصَّحِيحَ وَيُؤلمُ
وينزع عِرْق السّوء من بعد غايةٍ ... فَيَسْري به من النَّسْلِ داءٌ ويُعْظِمُ
كحذفهم للهمْزِ مِنْ يُكْرِم الفتى ... مُشَارَكُهُ[٤] فيما جنى المتكلِّمُ
وحذفك واو الوَعْدِ حملاً على التي ... تُعَلّ وذا حُكْمٌ من النحوُ مُحْكَمُ
كذاك قَرِينُ السُّوء يُرْدِي قَرِينَهُ ... وَيُنْجِي من الشَّرِّ البُعادُ ويُعْصِمُ
لذلك أردى من جُهَيْنَةَ ياءَها ... مقارنُه[٥] الهاء التي تتهضَّمُ

(١) في ط فقط : « تلزم » بالتاء .
(٢) في ط فقط : « فتشرك » بالتاء .
(٣) في ط : « منها »
(٤) في ط فقط : « مشاركة » بالتاء المربوطة .
(٥) في بعض النسخ المخطوطة : « مقارنة » .

وَنَجَّى قُرَيْشاً أن يصاب[١] بيائه ... تنائى قرين السّوء فهو مُسَلّمُ
أَلَمْ تَرَ صِوَاماً نَجَتْ إذ تباعدَتْ ... عن اللاّم من داءِ غَدَتْ فيه صُيَّمُ
وللجار أسبابٌ يُراعى مكانها ... وللرَّحم الدّنيا حقوقٌ تُقَدَّمُ
كصِحَّة عين الفعل من عَوِر الفتى ... لِصِحّتها في اعورّ واللّهُ أَعْلَمُ
وكاجتوروا صحّت لأجل تَجاوروا ... شفاعةُ ذِي القُرْبى لِمَن هو محْرمُ
وقد زعموا التّصحيح للواو فيهما ... إرادة تنبيه على الأصْلِ مِنْهُمُ
كَأَعْوِلْتِ يا ثَكْلى وأَطْوَلْت يا فتى ... وَأَجْوِدَتِ[٢] يا سُعْدى وأغيلت[٣] تَكْتمُ
وإن شئت أَجريت التّحرك فيهما ... كَمَجْرى حُروف اللّين إن كنت تَفْهَمُ
كما أن يَرْمي القوم أو يقعد الفتى ... سواءٌ إذا جازيت أو حين تَجْزِمُ
ومثل حباري في الإضافة عندهم ... غَدَتْ جَمَزى في ما به النّحو يَحْكُمُ
ومكوزة[٤] شِبْهٌ بذاك ومُحْبِبٌ ... وَتَهْلَلُ[٥] إن حَصَّلْتَ قَولي وَمَرْيَمُ
وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه ... على وَزْن مثل الفعل فيما تيمَّمُو

---

(١) في ط فقط : « تصاب » بالتاء .
(٢) في ط : « وأجوت » بإسقاط الدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
(٣) الغَيْل : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي تؤتى ، أو وهي حامل وأغالت ولدها وأغيلته سقته الغَيْل فهي مُغِيلٌ ومُغْيِلٌ ، والاسم : الغِيلة .
(٤) في ط فقط : « ومكرزة » . تحريف .
(٥) في ط فقط : « وثهلل » بالثاء تحريف : وفي القاموس : « هلل » : وَتَهْلَل : كتفعل : اسم للباطل .

فقالوا لمن يَشْكي الخليلَ وَيَشْتَكِي ... أُلام ولكنْ فيـه(١) ما أنت أَلْـوَمُ
وقد يلحقون(٢) الضِّدّ طوراً بِضِدِّه ... كُـربٌ فتىً أودى وكَمْ نِيل مَغْنَمُ

جواب المسألة الثانية

٨٣/٣] ولا بَـأْسَ في إعـرابـه وبنـائـه ... بـأيِّهمـا قلت اعتـراضٌ مُلْزمُ /
لحذفك تنوين الّذي هـو معرَبٌ ... وذلـك رأي عنـدنـا لا يُسَلم
وإن يـكُ مبنيّـاً ففيمَ وَصَفْتَـهُ ... على لفظه والنّكر في ذاك أَعْظَمُ
وجَمْعُـك لِلضّدَيْن أعـظم شُنْعَةً ... ولم يَتَـوَهَّـمْ فيـه ذا مُـتَـوَهِّمُ
وقـد أكثروا فيـه المقال وشتّتُـوا ... إلى أن أَمَلُّوا النـاظرين وأبـرموا
وأكثـرَ ما قـالوه مـا فيـه طـائـلٌ ... لقـارئـه إلّا الكـلامُ المُنَمْنَـمُ
فَمِنْ قـائلٍ ظنّ البنـاء وقـائـلٍ ... يضارع إعراباً وذا الرأي أَحْكَمُ
كما ضارع الإعراب في غيره البنا ... إذا قلت جـارات لأسمـاءَ أَكْـرَمُ
تـوسَّط بين الحـالتين فـأمـرُه ... خَفِيٌّ على غيـر النّحارير مِنْهُمُ
لـذا كثر الإشكـال فيـه فلم يَبِنْ ... وخـلّط فيـه كُـلّ مـن يتـكـلَّمُ
وَيُشْبِهُـهُ حالُ المنـادى كلاهمـا ... من النّحو مخصوصٌ بهذا ويُعْلَمُ
لذلك جاز الحَمْلُ للوصْفِ فيهما ... على اللّفظ والمَعْنَى كما جاء عَنْهُمُ
فهـذا الـذي أختَـارُ فيـه لأنَّـهُ ... لِمُبْصِـره أهـدى سبيـلاً وَأَقْـوَمُ

(١) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة سقطت كلمة : « فيه » ومكانها في ط بياض أشار إليه في الهامش بقوله : « بياض في ي » وإرجاع ما سقط من بعض النسخ المخطوطة الأخرى .

(٢) في ط فقط : « يلجؤن » تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة .

جواب المسألة الثالثة

ولست تعدّ التّاء في النحو عِلّةً لشيء سوى الإعلام إن كنت تَعْلَمُ
وما كان فرقاً لم يُعَدْ بعلّةٍ كذا قال ذو الفهم النّبيلُ المعظَّمُ
يراعون في ذاك اللّزوم كطلحة وليس يراعى منه ما ليس يَلْزَمُ
وعِلّتُهُ أَنّ الصِّفات مقيسةٌ على الفعل في تصريفها إذْ تُقَسّمُ
فقام وقامت مِنْهما صِيغ قائمٌ وقائمةٌ فيما تقول وتزعُمُ
لذا أنّثوا الأوصاف طوراً وذكّروا لما أرجَؤا في الفعل منها وقدّموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنّثاً كقولهم : لهم هند ولودٌ ومُتْئِمُ(١)
وتأنيثنا للفعل ليس حقيقةً ولا لازماً بل ضدّه فيه ألزَمُ
فأضعفها ضَعفُ الذي هو أصلها كذا ضَعْفُ أصل الشيء يُوهى ويُهْدمُ
وقَوّى الّتي في الاسم أَنْ ليس جارياً على الفِعل فالتأنيث فيه مُحتَّمُ(٢) / [٣/ ٤]
وَعِلّة سَكرى أو جلو لاء فَرْدَةٌ ولكنّها كالعلّتين لَدَيْهُمُ
كذا علّتا تلك الصّفات كعلّة قَضى فيه بالعكس القياسُ المقدَّمُ
إذا عدّ في ذاك اللّزوم بِعلّة مسلّمة فالضّد في ذا مُسَلَّمُ
فدونَكها تَحْوى غوامض جَمّة من العلم لا يبدو عليهِنّ مِيسَمُ(٣)

---

(١) في القاموس : « تؤم » : التوءم من جميع الحيوان : المولود مع غيره . وقد أتأمت الأمّ فهي مُتْئِم .

(٢) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة : « مخيم » بالخاء والياء .

(٣) المِيسم : الجمال .

ضـربت لهـا أمثــالهـا بنــظائـر   من الحسن عن مَعْقُولِهن تُتَرْجِمُ
وزدت أموراً قادها الطّبع سمحةً   وساعدني فيها القَرِيضُ المنظَّمُ
وأكثـر أهـل النّحـو عنهن نـائِمٌ   وأفها مُهُمْ عنهنَّ تَكْبو وَتَكْهمُ(١)
نتيجـة ذِهْن صـاغ منهن حِلْيــةً   تَحَلّى بهـا للعلم جيـدٌ ومِعْصَمُ
تُبـاهي بَطَلْيَوْسُ(٢) بهـا كُلَّ بَلْدَةٍ   وَتشْهــدُ أَنَّـى وجّهـت وتُكــرَّمُ

[مسألة من مجالس ثعلب]

في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق :

٤٩٣ = يأيها المشتكي عُكَلاً وما جَرَمَتْ
إلى القبــائـل من قَتْــلٍ وإبْــآسُ
إنّـا كـذلـك إذْ كـانت همــرّجَةً(٣)
نَسْبِي وَنَقْتُــل حــتّى يَسْلَمَ الـنــاسُ

(١) تكهم : تكلّ وتضعف .
(٢) في القاموس : بَطَلْيُوسُ بفتح الباء والطاء . والياء المثناة التحتيّة : بلدة بـالأندلس التي انتسب إليهـا وإفتخر بهـا محمد بن السِّيـد صاحب هـذه الإجابة .
(٣) في اللسان : « همرج » : الهَمْرَجَة والهَمْرَج : الالتباس والاختلاط ووقع القوم في همرّجة أي اختلاط .
وانظر مجالس ثعلب .

قال : قلت له : لِمَ قلت :من قتل وإبآسُ ، فقال : ويحك كيف أصنع وقد قلت :حتى يسلَم النّاسُ؟ قال : قلت : فبِمَ رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك .

قال ثعلب : وإنما رفعه ، لأنَّ الفعل لم يظهر بعده ، كما تقول : ضَرَبْتُ زيداً وعمرٌو ، ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول : ضربت زيداً وعمرو مضروبٌ .

[مسألة] في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت ؟ :

٤٩٤ = وعينانِ قال اللّهُ كونا فكانتا
فعولان بالألبابِ ما تفعل الخَمْرُ[1]

فأنشده : « فعولان » ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ، فقال الفرزدق : لو شئت أنْ أسَبّح لسَبّحت ، ونهض فلم يعرفوا : مراده ، فقال عبد الله : لو قال : « فعولين » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : أنهما تفعلان ما تفعل

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٢/٣ . والشاهد لذي الرّمة ديوانه /٢٩٧، وروايته : « فعولين » بالنصب . وقبله :
لها بشرٌ مثلُ الحرير ومنطِقٌ دقيق الحواشي لا هُراءٌ ولا نزرُ

الخمر [١]

[مسألة من تذكرة أبي عليّ الفارسيّ]

[٣/٨٥] قال أبو علي الفارسيّ في التذكرة / :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق »[٢] فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : أستحييت لك يا شيخ .

قال أبو عليّ وذلك أن أولق[٣] يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلاً من تألّق البرق فتكون همزته أصلاً .

الثاني : أن يكون أفعل من : وَلِق إذا أسرع ، لأن الأولق

(١) في الخصائص لابن جني ٣/٣٠٢ : « قال أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا ، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة ٠ « ألق » تحريف لأنه ليس على وزن أفعل ، والتصويب من المزهر ٢/٣٧٣ حيث جاء فيه ما نصّه : « سئل الكسائي في مجلس يونس عن « أولق » ما مثاله من الفعل؟. فقال : أفعل ، فقال له مروان : استحييت لك يا شيخ : والظاهر عندنا أنه فوعل من قولهم : أُلِق الرجل فهو مألوق » وانظر أيضاً شرح ما يقع فيه التصحيف /١٢٥ ، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١٠/٣١١.

(٣) في ط فقط : « ألق » تحريف .

الجُنون، وهو يوصف[١] بالسّرعة ويكون ألق ، فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللاّزم كما قالوا : عيد وأعياد . انتهى .

قال أبو حيّان : ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا أولق فهو مولوق .

قال : ولو ادّعى مُدَّعٍ أن الأصل الواو، وأنها أبدلت همزة كقولهم في وُعِد : أُعِد ، ثم لزم البدل في مألوق ، وكثر[٢] هذا أكثر من أصله لكان قولاً . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل]

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس ولّاد وأبي جعفر النّحاس .

مسألة : كيف تبني من : « رجا » مِثْل : « افْعَلَلْتُ ؟ » سأل أبو جعفر عن ذلك فقال : ارْجَوْوْتُ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لا نعلم خلافاً بين النّحويّين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياءً كما قالوا في : أَفْعَلْت من غزوت : أَغْزَيْتُ ،

(١) في ط : « وهي توصف » .
(٢) في ط : « كثير » مكان : « كثر » .

وفي استفعلت : اسْتَغْزَيْتُ .

والوجه : ارْجَوَيْتُ أرجوى إرْجواءً ، وأنا مَرْجُوٌّ مثل : احْمَرَرْتُ أَحْمَرّ احمراراً ، وأنا مُحمرّ إلَّا أنك تقلب في : ارْجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ .

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعللت : ارجووت تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثل أن يتكّلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدُ ، فافعللت على الأصل : ارْجَوَوْتُ وعلى الإعلال ارجويْتُ .

ومن قال : كينونة فيعنولة[١] ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيعلولة[٢] ذهب إلى / اللفظ . [٣/٨٦]

وإذا بَنَوْا مثل عصفور من غزا ، قالوا : غُزْوُوٌّ ، فالفراء يتركه

(١) في ط فقط : « فيعلولة » تحريف .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢/٥٠٣ : « وما الذي يدلّ على أن كينونة » . . . فيعلولة ؟ . فالجواب أن الذي يدلّ على ذلك شيئان : أحدهما : أنها من ذات الواو ، فلولا أن الأصل ذلك لقيل : كونونة إذ لا موجب لقلب الواو ياء ، والآخر أنه ليس في كلام العرب « فعلولة » .
وانظر الخلاف بين النحويين والصرفيين في هذه الصيغة ووزنها : الممتع ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، والمنصف ٢/٩ - ١٥ ، وشرح الشافيه ٣/١٥٤ ، ١٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٢٤٤ - ٢٤٦ .

على هذا ، ولا يعلّه .

وسيبويه يُعلّه بعد ذلك ، ويقول : غُزْوِيٌّ .

وقد ردّ على ابن بدر مصنّف كتاب : « سفر السعادة » فقال : قول ابن بدر في : « ارجووت » أنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما ينطق بكينونة كما قال .

٤٩٥ = يـا ليت أنّا ضمّنـا سَفِينَـهْ حتى يعـود الوصـل كَيُّنونَـهْ[1]

وإنما يُمثَّل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقـولك في عِدَة[2] أنه : فِعْلة ، ولا تقول : عِلَة. وفي « غَدٍ »[3] أنه : فَعْلٌ، ولا تقول : « فَعْ » . ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما للمسئول اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيّان : وما ردّ به (صاحب سفر السعادة) لا يلزم،ألا ترى ما قاله أبو بكر بن الخيّـاط في وزن « ارعوى » : أنـه يجوز أن

---

(١) قبله كما في الممتع ٢/٥٠٥.

قـد فـارقَتْ قـرينَها القـرينـهْ وشحـطت عـن دارهـا الـظعينَـهْ

من شـواهـد : الممتـع ، والإنصـاف ٢/٧٩٧ . وشـرح الشـافيـة ١٥٢/٣ ، واللسان : كون .

(٢) في اللسان : وعد » قال الجوهري : العدة : الوعد ، والهـاء عوض من الواو ، ويجمع على : عدات .

(٣) في اللسان : « غدو » : وغدٌ أصله : غَدْوٌ ، حذفوا الواو بلا عوض .

يقال : فيه : افْعَلَلَ ، وافْعَلَى فـ « افعلل »[١] على الأصل ، وافْعَلَى على الفَرْع .

قال وذِكْر وزنه على الأصل أقيس فأدغم افعلَل في نحو احمرّ فصار افعلّ ، وأعل في نحو : ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه : افعلَّ وافْعَلى .

[مسألة من طبقات النحويين للزّبيديّ]

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي :

أُنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد اللّهِ[٢] محمد بن يحيى بن زكّريا المعروف بالقلفاط[٣] .

يـا سـائِلي عن وزن مُسْحَنْكِـكٍ   مـن آن أَيْـنـاً وأَنَـى يَـأْنِـي

(١) من الممتع ١/١٩٦ : ارعوى : « افعلَّ » .

(٢) في ط فقط : « عبيد الله » بزيادة ياء ، صوابه من المخطوطات وطبقات النحويين للزبيدي /٢٧٨ .

(٣) القلفاط : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا . له ترجمة وافية في طبقات النحويين للزبيديّ /٢٧٨ ـ ٢٨١ .
وانظر النص الشعريّ في المسائل النحوية في طبقات النحويين للزبيدي في الترجمة نفسها .

تـقـديـره من آن « مـؤينِّينٌ » ومن أنى قـولـك : مُؤْيِنِّـي (١)
فـهكـذا تـقـديـره مـنـهُـمـا ليس على ذي بـصـرٍ يُعْيِي (٢)
ثـمّ الـكـسـائـيّ وتصـغـيـره أسهـل شيء أيُّهـا المُـلقى (٣)
تصغيـره لا شـك فيـه كسـ ـيٌّ فمن في مثل ذا يُخطى (٤)؟
أربـع يـاءات وأنـت امـرؤ نـقـصـتَـهُ يـاءً ولـم تَـدْرِ
وبـعـد هـذا فَعِيَنْ واسْمَعَنْ فـإنـي إيّـاك مُـسْـتَـفْـتِـي
عـن وزن فـيـعـولٍ وعـن وز ن فعلول جميعاً من طوى يَطْوِي / [٨٧/٣]
وعن فَعُـولٍ من قـويٍّ (٥) ومفـ ـعول أجب واعْجَلْ ولا تُبْـطي
وكيف تصغير مـطايـا اسم إنـ ـسانٍ وما الحرف الذي تُلْقِي (٦)
منه فـإن كنت امرءاً (٧) جـاهـلاً فـلست تُـحْلِي لا ولا تُـمْـرِي
وعن خـطايا اسمـاً تُسمِّي (٨) به إن كنت تصغـيـراً لـه تَـدْرِي

(١) في ط : « مؤنني » بنونين ، وفي طبقات الزبيدي والمخطوطات بالياء : مؤيني .
(٢) في ط فقط : « يغبي » بالغين ، تحريف .
(٣) سقط هذا البيت من ط والنسخ المخطوطة مع أنه مرتبط بما بعده ولا يفهم ما بعده إلاَّ به . وتصويبه من طبقات النحويين .
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : * تصغيره لا شك لا شك فيه * تصويبه من طبقات النحويين . وفي ط : « كسبي » بالباء تحريف، صوابه من طبقات النحويين والنسخ المخطوطة .
(٥) في ط : «قرى » بالراء ، تحريف .
(٦) في ط : « تلفى » بالفاء تحريف
(٧) في طبقات اللغويين «به » مكان « امْرأً »
(٨) في ط : « مسمى » بالميم تحريف

هــل يــاؤه قــلْ بــدلٌ لازمٌ   أنـت لهــا لا بُــدّ مُسْتَبْقِـي
أم هــل تعـود اليــاء مهمــوزةً   فسِّــر لنــا تفسيــر مُسْتَقْصِي
إن كـان تصغيـر مــطايا كتصـ   ـغير خـطايـا قُـلْ ولا تُخْـطِي
فــإن تـصب هــذا فــأنـت امـ   ـرؤ أَعْلَمُ من خليــلِ النَّحْـوِي

قال أبو بكر الزّبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أَيْناً » وفي قوله : « مُؤَيْنٍي » لأن اشتقاق «يئين » من الأوان[١] .

فإن قال قائل : كيف يكون « فَعَل يَفْعِل » من ذوات الواو،وقد حظر ذلك جماعة النّحويّين ؟ .

قيل له : إنّ يَئْين[٢] على مثال : « فَعِل يَفْعِـل » مثل حَسِب يَحْسِب .

وكذلك زعم سيبويه نصّاً ، ولذلك انقلبت الواو ياءً .

وذكــر القتبّي[٣] أنّ [آن][٤] يئـين مـقلوب[٥] مـن : « أنــا

(١) في نص الأشباه سقْط في ط والنسخ المخطوطة ، فقد ورد النص في طبقات النحويين على النحو التالي :
« قال محمد بن حسن : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أيناً » وفي قوله : « مُؤيني » ، والصـواب : « آن يئين أونـاً » وتقديـر « مسحنكـك » منـه : « مُؤوَنِّنٌ » لأن اشتقاق : « يئين » من الأوان » .
(٢) في ط : « يبين »بالباء،تحريف واضح .
(٣) في ط : « القبتي » بتقديم الباء على التاء ، تحريف واضح .
(٤) سقطت من ط فقط : « آن » .
(٥) سقطت من ط فقط كلمة : « مقلوب » .

نأنى »(١) ؛ وذلك أيضاً غلط ، لما بيناه،فأما : « أنى يأنى » فمن ذوات الياء ، ومنه اشتقّ الإنى (٢) لواحد الآنية (٣) وكذلك قوله : ولا تُمْرِي ، إنما هو : ولا تُمْرِ ، والذي قاله من كلام العامّة ، انتهى .

* * *

[مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس]

وقال الزّبيدي : حدثني محمد بن يحيى الرّياحيّ ، قال بلغني : أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر بن النّحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف تبني مثال « افعلوت » من « رميت » فقال له أبو العباس : « ارمييت » فخطّأه أبو جعفر ، وقال ليس في كلام العرب « افعلوت ولا افعليت » فقال أبو العباس : أنما سألتني أن أمثل لك بناءً ففعلت .

قال الزّبيديّ : وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف،لأن الواو تقلب في المضارعة.لو قيل ، ألا ترى أنك كنت / تقول فيه : يَرْمِيُ فلذلك: قال : ارمييت . [٣/٨٨]

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « يأتي » بالياء مكان : « نأنى » بالنون والتصويب من طبقات النحويين .

(٢) في طبقات الزبيدي : « ومنه اشتق » الإنْى والإناء .

(٣) في ط : « لواحد الإناء »،تحريف واضح .

والذي ذكره أبُو جعفر أنه لا يقال : « افعلوت » ولا « افعليت » صحيح .فأمّا « ارعويت » و « اجأويت »[١] فهو على مثـال : افْعَلَلْتُ مثل : احْمَرَرْتُ فانقلبت الواو الثانية ياءً لانقلابهـا في المضارعـة ، أعني : يَرْعوى ، ولـم يلزمها الإدغام كما لزم أحمر لانقلاب المثـال الثّاني ألفاً في ارعوى .

وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له ، وسئل أن يبني عليه وإن لـم يكن ذلك في كـلام العرب،وفي ذلـك حجّة لابن ولّاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحّويّين . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل لأبي حيّان]

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخيَّاط وهو من شيوخ أبي القاسم الزّجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين اسأل عن وزن « ارعوى » فلم أجد من يعرفه . ووزنه له فروع وأصل ، فأصله أن يكون « أفعل » مثل : احْمّر كأنه ارْعَوّ،وكرهـوا أن يقولـوا ذلك ، لأن الـواو المشدّدة لم تقـع في آخر الماضي ولا المضارع .

(١) في القاموس : « جأى » : الجأي كالجَوَى ، وجأى الثوب جأواً : خاطه وأصلحه ، والغنم حفظها ، وغطّى ، وكتم ، وستر .

ولو نطقوا بـ«ارعوّ»،ثم استعملوه مع التّاء لوجب إظهار الواوين ،كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمَرَرْتُ ، وأظهروا المُدْغم ، فلم يقولوا : ارعووت،فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا : قرووت فقلبوا الواو الثانيةمنه .ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الرّاءين في احمررت زائدة قال :

فإن قيل : فما الحاصل في وزن ارعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلَلَ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلَى لكان وجهاً ، والأول أقيس

ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمر لقيل : اغزَوّى كما قيل : ارعوى . وكذا ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

[مسألة من التعليقة على المقرّب لابن النحاس]

في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أن ابن قتيبة قال : إن (مهيمناً) تصغير: مؤمن، والهاء بدلٌ من الهمزة ، فوجهت إليه : أن اتق الله ، فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده / وإنما هو مثل : مُسَيْطِر . [٨٩/٣]

* * * *

[مسألة في : فاظت نفسه]

قال صاحب (المقرّب) قال الحميديّ في (جذوة المقتبس) قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر محمد بن الحسن الزّبيديّ اللغوّي كتاباً فيه : فاضت نفسه بالضّاد ، فجاوبه الزّبيديّ بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح .

وهو :

قل للوزير السّنيّ محتدُه ... لي ذمّة منك أنت حافظها
عناية بالعلوم معجزة ... قد بهظ الأولين باهظها
يقرّ لي عمروها وَمَعْمرها[1] ... فينا ونظّامها وجاحظُها
قد كان ما في قبول حرمتها ... لكن صرف الزّمان لافظها
وفي خطوب الزّمان موعظةٌ ... لو كان يَثْنى النفوسَ واعظُها
إن لم تحافظ عصابة نُسِبت ... إليك قِدْماً فمن يحافِظُها
لَا تَدَعَنْ حاجتي مُطْرِفَةً ... فإن نفسي قد فاظ فائظُها

فأجابه المصحفيّ :

خفض فواقاً فأنت أو حدها ... علماً ونقّابُها وحافِظُها

(١) عمرو : هو سيبويه . ومعمرها : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة .

كيف تضيع العلوم في بلد أبناؤه كلّهم يحافظها
ألفاظهم كلها معطّلة ما لم يعّول عليك لافظُها
من ذا يساويك إن نطقت وقد أقرّ بالعجز عنك جاحِظُها
عِلْمٌ ثنى العالمين عنك كما ثنى عن الشّمس مَنْ يلاحظها
وقد أتتني - فُديت - شاغلةٌ للنفس أن قلت فاظ فائظها
فأوضحنها تفز بنادرة قد بهظ الأوّلين باهظُها

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك :

أتاني كتاب من كريم مكرّم فنفّس عن نفس تكاد تفيظُ/ [٣/٩٠]
فسرّ جميعَ الأولياء ورودُهُ وسِيىء[1] رجالٌ آخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد أضاعه لدى سواه والكريم حفيظُ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قالها رجال لديهم في العلوم حظوظ
روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا تعالى إلى الغياظ وهو مغيظ
وسميت غياظاً ولست بغائظ عدوًّا ولكن للصّديق[2] تغيظ
ولا رحم الرحمن رُوحك حيّةً ولا هي في الأرواح حين تفيظ

* * * *

(١) في ط : « وسبىء » بالباء ، تحريف .
(٢) في ط : « الصديق » بدون لام ، تحريف .

[مسألة من تذكرة أبي حيّان]

في تذكرة أبي حيّان

كيف يَخْفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

أنا الأول مبتدأ ، وأنت الأول مبتدأ ثانٍ ،والألف واللام لأنا ،وقاتلي لِأنت ،فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا ،فأبرز ضميره وهو أنت ،فأنت مرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللّام ،وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو ما بعده خبر عن أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني ، والياء في قاتلي عائدة على الألف واللّام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع ؛لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ،وأنت فاعل قاتلي ،وأنا خبر عن الألف ووالّلام .

وقال ابن برّي فيه وجهان أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، فأنا مبتدأ ،وأنت مبتدأ ثانٍ ، والقاتلي مبتدأ ثالث ، لأنه غير أنت ، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الياء في القاتلي ، لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل في القاتلي ، أبرزه لمّا جرى على غير مَنْ هو له ، إذ الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت ،وأنت خبره خبر أنا .

والثاني أن تكون الألف واللّام والفعل لأنت ، فأنا على هذا

مبتدأ،وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضّمير فيه،لأنه جرى على من هوله / ويكون الكلام قد تمّ عند قوله:القاتلي أنت أنا [٣/٩١] على طريقة المطابقةللأول،ليكون آخر الكلام دالاًّ وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أناأنت،ولهذا قال في آخره :أنت أنا ، أي كيف أشكو ما حلّ بي منك ، وأنا أنت ، وأنت أنا فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي .

قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألـة لـ «أنا» لقلت : أنا أنت القاتلك أنا، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ ، والقاتلك ثالث ، لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللّام التي هي أنـا في المعنى ، ولم يبرز الضّمّير الذي في القاتلك ، والقا تلك وخبره خبر أنت ، وأنت وخبره خبر أنا .

قال السّخّاوي : في (سفر السعادة) : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

* * *

[مسائل نحوية جرت بين السهيليّ وابن خروف]

المسائل التي جـرت بين السّهيـلي وابن خروف ـ رحمهـما الله ـ تعالى منقولة من تذكرة الشّيخ تاج الدين بن مكتوم .

ذكر:بعضُ النّاس محجورين(١) في عَقْدٍ له يتضمّن ذكوراً وإناثاً

(١) أي حكم عليهم بالحَجْر ، وعدم التصرّف في أموالهم .

فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهّيليّ ،وقال قول الشاعر :

٤٩٦ = * إحدى بني الحارث[1] *

هو كقول النابغة :

٤٩٧ = * إحدى بليّ[2] *

وقول الآخر :

٤٩٨ = * إحدى ذوي يمن *

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز : إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمةً أو إحدى المُسْلِمين وأنت تعني مسلمةً ومُسْلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية هو بمنزلتها . ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارَيْن .

وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله

(١) قطعة من بيت .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ، والبيت تمامه :

إحد بلي وما هام الفؤاد بها إلاّ السّفاه وإلاّ ذكرةً حُلُما

وبليّ : قبيلة من قضاعة ، ويقال : بليّ من بني القين . وقوله : إلاّ السّفاه الخ أي لم يهم بها إلاّ سفهاً منه وتذكراً لرؤيتها في الحلم.من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩١ . وانظر ديوان النابغة/ ٢١٥ .

تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[1] فأنّث ، لأنه أراد عشر حسنات .

ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بليّ لم يمتنع .

وأما الذي لا بُدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله : أحد المسلِمَيْن، وأنت تعني مسلماً ومسلمة ، وقولك أحد المُسْلِمين ، وأنت تعني كذلك .

وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : « أحد كما كاذب فهل من تائب » ، ولو كانوا ثلاثةً لقيل : « أحدهم امرأة » ؛ لأن لفظ التذكير/ قد شملهم فحُكْم الجزء إذن حُكم الكُلّ ، ولا سيما إذا كان [٣/٩٢] ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً .

والأصل في هذا النّفي العام تقول: ما في الدار أحد فيقع على الذّكر والأنثى ، وإنما قالت العرب « أحد الثلاثة »، لأنك أردت معنى النفي ،كأن المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون آخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس ؛ لأن لفظ المذكر أصل ، ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ مَنْ يعقل .

وقد تعدّى تغليب من يعقل الجُملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :

---

(١) الأنعام / ١٦٠ .

﴿ فَمِنْهم مَنْ يَمْشِي على بَطْنه ﴾ [1] لمّا كان جزءًا من الجملة التي غلبه فيها مَنْ يعقل في قوله تعالى : ﴿ فمنهم ﴾ .

وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز[2] في أحد[3] لأربعة[4] أوجه :

أحدها : أن أحداً يقع على الذّكر والأنثى؛لكونه في معنى النّفي كما تقدّم في قولك : « أحد الثلاثة » .

والآخر : أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقـل ، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد ، تميّز أحدهما بصفة عَرَضِيّة ، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف أو المضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجلٌ أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضّده السّماع والقياس ، قال تعالى : ﴿ قالت أُخْراهم لأِ ولاهم ﴾[5] فجمع بين

(١) النور /٤٥.
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أن لا يجوز » .
(٣) في ط فقط « إحدى » مكان : « أحد » .
(٤) في ط فقط : « أربعة » بدون لام الجرّ ، تحريف.
(٥) الأعراف /٣٨.

تـذكير وتـأنيث في مضاف ومضـاف إليـه ، وهـو بعضـه ، وإحـدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي .

ويشبهه قوله سبحانه:﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾[1] وقوله :

٤٩٩ = * ما هذه الصّوتُ[2] *

وقوله :

٥٠٠ = * . . . وهي فرع أجمع[3]*

فذكّر بعض الجملة وأنّث بعضاً وهما جميعاً شيء واحد .

ومن ذلك قولهم : أربعة بنين،وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضـاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالـوا في:« أربعة / رجال وامرأة :خمسة » فإذا [٢/٩٣] أشاروا إلى المرأة قالوا : « خامسة خمسة » .

ومما يدلّ عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنّث ولم تراع

---

(١) التوبة /٦٨.

(٢) قطعة من بيت لرويشد بن كثير. والبيت بتمامه :

يـأيها الـراكب المزجي مطِيّته سـائـل بني أسـدٍ مـا هـذه الصّـوْتُ

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/ والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصـائص ٤١٦/٢، واللسـان : صوت، والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ .

(٣) جزء من بيت ورد في اللسان : « فرع » والبيت بتمامه :

أرْمِي عليهـا وهْي فـرعٌ أجمـعُ وهي ثـلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ

اللّفظ [1] المذكّر في كثير من كلامها قال :

٥٠١ = * تقولُ هزيزُ الرِّيح مرّت بأثابِ [2] *

وقوله :

٥٠٢ = * . . . تواضَعَتْ سُوُرُ المدينة[3] . . . *

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى ، فهو أشدّ مما نحن بصدده ، و « إحدى بلّيّ » وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما

---

(١) في ط « اللفظ اللفظ » بالتكرار وابتلّ - السبق .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة مشهورة مطلعها :

خليليّ مُـرّا بي على أمّ جُنْـدبِ نُقَضِّ لُبـانـاتِ الفـؤادِ المعـذَّب

وصدره :

* إذا ما جرى شأوَين وابتلّ عطفه *

انظر ديوانه /٦٨ .

وهـو من شـواهـد : المقرّب ١/٢٩٥ ، والعيني ٢/٤٣١ ، والتصـريـح ١/٢٦٢ .

والشأوين تثنية : شأو ، ومعناه : السبق وهزير الرّيح : دويّهـا عند هـزّها الشجر . والأثأب : شجر ، الواحد : أثْأَبة .

(٣) قطعة من بيت لجرير يهجو ابن جرموز ، والبيت بتمامه :

لمـا أتى خبرُ الـزُّبيـر تـواضعت ســورُ المـدينـة والجبـال الخُشَّـعُ

ومطلع قصيدته .

بــان الخليطُ بــرامَتَيْـن فــودّعــوا أو كلّمــا رفـعـوا لبيْنٍ تَـجـزَعُ

انظر ديوانه / ٢٧٠ .

من شــواهــد : سيبــويــه ١/٢٥ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، والخصــائص ٢/٤١٨ ، والخزانة ٢/١٦٦ ، واللسان « سور » .

زعم السّهيليّ ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذّكور والاناث جاز ذلك فيها . وإجازته هي « أحد قريش » .وهي أحد بليّ[1]

ولو قيل : أحد المحجورين على قوله سبحانه : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ من النّساء ﴾[2] لم يَجُزْ ، لأنه في الآية الكريمة بعد النّفي ، والمراد به نفي العموم ، ثم بينّ بقوله : من النّساء .

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما كاذب » فغفلة ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه .ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله سبحانه : ﴿ إما يَبْلُغَنّ عند الكبر أَحَدُهما أو كِلاهما ﴾[3] ومنع من أفراد : أحد وإحدى . وقد قال سبحانه ﴿ قل هو الله أحد ﴾[4]

وقالوا : أحد وعشرون،وإحدى وعشرون .

وقوله : لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلاّ فحوى الخطاب ، وكون الألف واللام للجنس .

قال السّهيليّ : لا دليل في قوله سبحانه : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾[5]؛لأنه لم يجتمع في الآية مؤنّث ومذكّر ، فغلّب المذكّر

(١) في ط فقط بزيادة كلمة : « عطف » بعد : « بلي »
(٢) الأحزاب /٣٢.
(٣) الإسراء /٢٣.
(٤) الإخلاص /١.
(٥) الأعراف / ٣٨.

يعني ان آحاد الأُمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمّة ، وليس في جمع أُمّة على أمم نقل مؤنث إلى مذكّر ، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنّث ، فإذا قلت : أخراهم فلم ينقص ، كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنّثاً إلى مذكر وجعلت محجورةً محجوراً ، كأنه شيء محجور .

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول «أحد» من حيث قلت فيه محجور . وقد يتعقّب هذا بأن « ضميرهم » ضمير مذكّرين نساء
[٩٤/٣] ورجال بلا شكّ ، فوجه الجمع بين / احدى المحجورين وبين أخراهم : أن لفظ « هم » لم يستعمل حتى صيَّر من كان ينبغي أن يقال فيه :«هي»، يقال فيه :«هو» كما نقلت محجورة إلى محجور ، فانظره .

وأيضاً فإن « أولى » و « أُخرى » قد يستعملان منفصلتين بخلاف إحدى .

وقوله سبحانه ﴿ هِيَ حَسْبُهُم ﴾[١] وقوله الشاعر :

* وهي فرع أجمع *

لا دليل فيهما وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك : هي أحد المسلمين ، فإنّا نقول هي ، ثم نقول إحدى.

وقوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ كقولك : امرأة عدل ، وقوله :

(١) التوبة / ٦٨.

« وهي فرع » كقولك للمرأة إنسان .

وأمّا قوله: «ماهذه الصوت» فلا حجّة فيه ، وليس مِمّا نحن فيه في شيء ، وإنما اضطرّ،فأنّث لارادة الصّيحة .

واستدلاله أيضاً بثلاثـة بنين وأربعة رجـال ليس من الباب في شيء .

واستدلاله بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسـة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكّر فهو مذكّر وإن كان لمؤنّث فهو مؤنث ،فقولك: خامسة خمسة كقولك : ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى : واللّبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنّث هو اللبس الذي يدخل في إحدى .

قال السّهيلي وأمّا استشهاده بنحو : « هزيز الريح » والأبيـات التي أنشدها سيبويه فلا حجّة في شيء من ذلك .

وأما قوله: وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج[1]، إنما قصدت أنه لا يلزم غير وجود « إحدى بليّ » أن تقول : إحدى المحجورين ، فإن

(١) في ط فقط : « لاخراج » مكان : « لا يحتاج » .

بينهما فرقاً وهو أن المحجورين لا يُسْتعمل[١] على جملة نســاء كما يستعمل عليها القبيلة .

وأما ردّه عليّ في قوله عليه السلام : «أحدهما كاذب» فهذَيانٌ ، لأنه لم يستشهد بالحديث إلَّا علي تغليب المذكّر خاصّة .

وأمّـا رده المنع من إفـراد أحد وإحـدى ، وإستشهـاده بقـولـه سبحـــانه: ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، فليست الآية مما نحن فيه .

وأما قوله : قد ذهب إلى تحليلها دون الذكّور طوائف من أهـل الفساد[٢] فتعقّب سخقيف . انتهى .

قال ابن الحاج وردّ ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفى ، [٩٥/٣] وأبان أنه لم يفهم عن السّهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الرّد . /

[مسألة فقهية نحويّة بين ابن خروف والسّهيليّ]

« أَكْلُ ذي نابٍ من السّباع حرام » .

قال ابن خروف للسّهيلي : في هذا الحديث من سُوء التّأويل والهذَر والافتيات على رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم ما لا خفاء به .

(١) في ط : « لا يشتعمل » بالشين ، تحريف .
(٢) في ط فقط : « من النقاد »

أعاذنا الله ممّا ابتلى به .

وإنها لَزلّة عظيمةٌ يجب استتابةَ قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع ، وهي المضارعة ، فإنّ اللّه تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعة قريبةً ، ـ وكرّه ما يضارعه من بُعد كالنظرة[1] ، والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتّى برد[2] ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتّلذذ بشمّ الطيب على امرأة ، ونظائره كثيرة .

فلما حرم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى عليه وآله وسلم ما يضارعه ويشاركه في النّاب والصّفة الخنزيرية فحرّم الله سبحانه الأصل ، وحرّم رسوله الفرع ، والكُلّ من عند الله، كما حرّم الله الجمع بين الأختين ، وحرم رسول الله الجمع بين العَمّة وابنة أخيها، وبين الخالة وابنة أختها ، وبين العمتين والخالتين ، بناءً منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتاً إليه . كذلك حرّم كُلّ

كذلك حرّم كُلّ ذي نابٍ بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطاً منه ، ونظراً إليه .

قال ابن خروف : فهذا الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله عليه

(١) في ط فقط : « كالنظر » .

(٢) اختلفت النسخ في هذه الكلمة : ففي ط : « ترد » بالتاء وفي بعض النسخ المخطوطة « يرد » بالياء ، وفي البعض الآخر حتى بَرد بالباء ، وهو الأنسب والأوضح .

وآله وسلم يحرّم شيئاً بالاستنباط من غير أن يُؤْمَر بتحريمه .

وقوله : والكلّ من عند الله كلام مُلْغىً ، إذ لا يجتمع مع ما قبله .

ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البراءة مِمّا[1] نسب إليه .

قال السّهيلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطّليطليّ ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشّرائع .

وهذا الجاهل من جُفاة المقلّدين ، فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطيّ . واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيحٌ لا مدفع في ثبوته ولا ينكره إلا جِلْف جافّ ، وكل ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لا ينطق به القرآن وإن كان متضمّناً لكل شيء فهو
[٣ / ٩٦] على هذا المَنْحى ، وإذا لم يستنبط / رسوُل اللّه صلى الله عليه وآله وسلم فمن ذا يستنبط ؟ .

[مسألة للسّهيليّ]

قال السّهيليّ في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ منهم القِرَدَةَ والخنازير ﴾[2] : الألف واللام يدلّان على معنى الاتعاظ والاعتبار .

(١) من ط فقط « بما » بباباء

(٢) المائدة / ٦٠ .

وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الاتّعاظ ، فرّد عليه بأنه قال : ما لم يقله أحد .

قال السّهيلي رادّاً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المصروف إلى[1] القردة والخنازير التي مُسِخَ مَنْ سلف من الأُمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدٌّ من الألف واللام الدّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتّعاظ والاعتبار والتخويف ولو قال : قردةً وخنازير لم يكن فيه ذلك .

[مسألة لابن العريف تخريجات إعرابها بلغت الألوف]

مسألة : من تخريج ابن العريف[2] تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه ، وسبعمائة ألف وجه ، وأحداً[3] وعشرين ألف وجه ، وستمائة وجه وهي هذه :

---

(١) في ط فقط : « من » مكان : « إلى » تحريف .
(٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بابن العريف النحوي . ومات سنة ٣٦٧ .
وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربيّة مائتا ألف وجه ، واثنان وسبعون ألف وجه ، وثمانية وستّون وجهاً » . انظر البغية ١/ ٥٢٧ .
(٣) في ط : « وحدا » مكان : « وأحداً » تحريف .

« ضرب الضّارب الشاتم القاتل محبَّك وادك[1] قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد » فترتفع « الضارب » بالفعل و « الشّاتم » نعته ، و « القاتل » نعتٌ ثان ، و« محبّك » نصب بالقاتل ، « ووادك » نعته « وقاصدك » نعت ثالث . وتنصب « معجباً » بضرب « وخالداً » بمعجب « ولك » رفع « قاصدك » بالابتداء وخبره محذوف أو هو خبر محذوف المبتدأ . ونصبه بأعنى أو على [2] الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك .

فهذه سبعة،لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولاً .

ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢) .

لك في محبّك النّصب بالقاتل وبأعنى والرّفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) .

لك مع كل منها نصب القاتل بالشّاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر ، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن ، ورفعه بنعت ما قبله / [٣/٩٧

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « وعلى » والأصوب أن تكون أو على بناء على أسلوب النّص .

(٢) في ط : « وادك » وفي بعض النسخ المخطوطة ، وأردك ، وفي بعضها الآخر : ورادّك » .
وفي ط ذكرها بعد ذلك : وادّك ، وهو الأنسب .

فذلك (١٠٠٨) .

لـك مع كـل منها نصب الشـاتم بالضـارب وبأعني ، ورفعـه بالابتداء بالوجه الحسن ، ورفعه بالنعت (٦٠٤٨) .

مع كل منها نصب معجباً بالحال لقـاصدك وبـالخبر ، وجـرّه تشبها، وبالحال للكاف من قاصدك ، وبالحال من الضـارب ، ونعتاً لقاصدك،ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) .

مـع كلّ منهـا نصب خالـداً بضرب ورفعـه بضرب ، وبنصب الضّارب . ولك جعل خالد بدلاً من الضارب .

ولـك عـطفـه عليـه عـطف البيـان ، ونصبـه بـأعني ، ورفعـه بالابتداء ، وبالخبر . ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) .

مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلّقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) .

وبوادّك أو بقاصدك أو بخالد .

وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

[مسألة في تذكير « قريب » من : « إن رحمة الله قريب »]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدّين الرُّوذْرَاوِري عن قوله تعالى : ﴿ إنَّ رحمة اللّهِ قريبٌ من المحسنين ﴾[1] فتكلّم عليه .

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوي لكلامه ،وطَعَن في كلام ابن مالك .

وهذا ملخّص كلامهما مع حذف ما لا تعلّق به بالمسألة من الطّعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين استشكل الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرّحمة . وتخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكّر.

الثاني : أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث ، وهذان ذكرهما الجوهري والزمخشرّي في كتابيهما .

وقال الفراء : « القريب » إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ، وإذا ضمّن معنى النّسبة والقرابة دخلت الهاء، تقول في الأول :

(١) الأعراف /٥٦.

كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني فلانة قريبتي .

قال : وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظّنّ ، وهلاّ كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سُئِلَ عن / شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تعالى [٣/ ٩٨
تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سُئِلَ عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول : « الشعر ديوان العرب » .

والجواب الحقّ:أن القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكّر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقيّ .

قال امرؤ القيس :

٥٠٣ = بَرَهْرَهَةٌ رُوقةٌ رَخْصَةٌ كَخُرْعُوبَةِ البانَةِ المُنْفَطِرْ[1]
فتُورُ القيامِ قَطِيعُ الكلام تفترّ عن ذي غُروب خَصِرْ[2]

(١) انظر ديوانه/ ١١٠ . وفي الديوان « رودة » مكان : روقةٌ،والبرهرهة : رقّة الجلد ملساء ، والرّوقة : الحسنة الجميلة ، والخرعوبة : القضيب الغضّ ، والمنفطر الذي يتشقق بالورق .

(٢) فتور القيام : أي متراخية لثقل أردافها ، وقطيع الكلام قليلته لشدّة جيائها ، وتفتر : تبسم ، والغروب : بياض الأسنان ، والخَصْير : البارد . أنظر هامش الديوان والشاهد من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كأنّي خَمِرْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ

وهو من شواهد : المنصف ٣/ ٣١ .

وقال في لفظ القريب :

٥٠٤ = له الوَيْلُ إن أمسى ولا أُمُّ هاشِمٍ
قَـرِيبٌ ولا البَسْبَاسَـةُ ابنَـةُ يَشْكُـرَا(١)

وقال جرير :

٥٠٥ = أتنفعك الحياةُ وأُمّ عمـرٍو قـريـبٌ لا تـزورُ ولا تُـزَارُ(٢)

وأغرب من ذا أن لفظةً واحدةً قد اجتمع فيها التّأنيثُ الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيِّ ، وهي لفظة « هُنَّ » ، ومـع ذلك حُمِل عليها فعيل بلا هاء ، وهي في قول جميل :

٥٠٦ = كأن لم نُحارب يا بثين لو انّهـا
تكشّـف غمّـاهـا وأنـت صَدِيقُ

---

(١) لامرىء القيس، ديوانه /٩٦ من قصيدة مطلعها :
سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا
وحلّـت سليمى بطـن قـوٍّ فَعَرعَرا

(٢) انظر ديوانه /١٨٢ من قصيدة مطلعها :
أتـذكُرُهُمْ وحاجتـك ادّكـارُ وقَلْبُـك في الـظّعـائن مستعـارُ

وقال جرير :

٥٠٧ = دَعَوْتُ النّوى ثُمّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَـا
بِـأَسْهُمِ أعـداءٍ وَهُـنَّ صَـدِيـقُ [1]

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك .

وقال العلاّمة جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان في الـوزْن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلّا أن فعيلاً أخفّ من فعول فلذلك فارقه بأشياء .

منهـا : كثُر الاستغنـاء به عن فـاعـل في المضـاعف كجليـل وخفيف ، وصحيح ، وعزيز ، وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفـات أن تكون على زنة فاعل ، لأنها مِنْ : فَعَل / يَفْعِل فاستغنى فيها بفعيل ولاَ [٣/ ٩٩ حظٌّ لفعول في ذلك .

ومنها : اطّراد بنـائه من فَعُـل كشريف ، وظـريف ، وكريم . وليس لفعول فِعْلٌ يطّرد بناؤه منه .

ومنها : كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وَعَلِيّ وغنّي ، ورقيب ، ولم يجيىء فيهـا فَعُـول إلّا رؤوف ، وودود

(١) ديوان جرير / ٣١٥ من قصيدة مطلعها :
بتّ أرائي صـاحِـبـيّ تجـلُّدا وقـد علقـتـنـي مـن هـواكِ عَـلَوقُ
وفي الديوان : « دعَوْن الهوى » مكان : « دعوت النّوى » .
من شواهد : الخصائص ٢/ ٤١٢ ، واللسان : « صدق » .

وعفُوّ ، وَغَفُورٌ ، وشكور ، وإذا ثبت أنه فائقٌ لِفَعُول في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعاً ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كلٌّ منهما بحُكْم هو به أولى .

وهذا هو الواقع فإنهم خصّوا فعولاً المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التّاء الفارقة بين المذكّر والمؤنث ، وأن يشتركا فيه فيقال : رجلٌ صبورٌ وامرأة صبورٌ ، وكذا شكورٌ ونحوها إلَّا ما شذّ من عدوّ وعدّوة .

فإن قصد بالتّاء المبالغة لحقت المذكّر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولةٌ وفروقـةٌ . ولا يقدمُ على هـذا الوزن إلَّا بنقل .

وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التّاء أيضاً كحلوبة وركوبةٌ ، ورعونةٌ ، وليس في شيءٍ من هذا إلَّا النّقل .

فلّمّا كان لفعيل على فعول من المزّية ما ذكرته استحقّ أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التّمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة ، وصبيح وصبيحة ، ووصيٍّ ووصيّة ، ونحوه .

وإن كان فعيل بمعنى مفعول ، صحب الموصـوف استوى فيـه المذكّر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه [أُنث[1]]نحو رأيت قتيلة[2]بني فلان . هذا هو المعروف ،

(١) سقطت هذه الكملة من ط .

(٢) في ط : « قبيلة » صوابه من بعض النسخ المخطوطة .

وما ورد بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ، أو تلطف في توجيهه بما يلحقه بالنّظائر ويبعده عن الشذوذ .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ إن رَحْمَة اللّه قريبٌ من المحسنين ﴾[1] . وفيه ستة أقوال :

أحدها : أنّ فعيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التّاء كما جرى هو مجراه في لحاق التّاء حين قالوا : خَصْلَةٌ حميدةٌ ، وَفَعْلَةٌ ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة ، فَحُمِل على جميلةٍ وقبيحةٍ في لحَاق التاء .

وكذلك « قريبٌ » من الآية الكريمة حمل على « عينٍ كحيل » وكفٍّ خضيبٍ / وأشباههما من الخُلّو من التاء . [٣/١٠٠

ونظير ذلك : ﴿ قال مَنْ يُحْيِي العِظامَ وَهيَ رَمِيمٌ ﴾[2] .

الثاني : أنه من باب تأوّل المؤنّث بمذكّر موافق في المعنى كقول الشاعر :

٥٠٨ = أرى رجلاً منهم أسِيفاً كأنّما
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا[3]

(١) الأعراف /٥٦.
(٢) يّس /٧٨.
(٣) من شواهد : ابن الشجريّ ١/١٥٨ ، والإنصاف ٢/٧٧٦ ، واللسان : خضب ، كفف ، بكى . =

فتأول كفًّا وهو مؤنّث بعضو،فذكّر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأوّلة[١] بالإحسان فذكر خبرها، وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما : أن الوجه معنى قائم بالرّاحم،والإحسان بـرّ الرّاحم[٢] المرحوم ، ومعنى البرّ في القُرْب أظهرُ منه في الرحمة .

الثاني : أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمّنه ذِكْر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قوّةً فصحّت الأولويّة .

ومن تأول المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء :

٥٠٩ = وقـائِـعُ في مضـرٍ تِسْعَـةٌ   وفي وائـلٍ كـانت العـاشِـرَةْ[٣]

فتأول الوقائع بأيّام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها ، فقال : تسعة .

وإذا جاز تأول المذكّر بمؤنث في قول من قال:جاءته[٤] كتابي

= والشاهد للأعشي . ديوانه / ١١، وهو من قصيدة مطلعها :

كفى بـالـذي تـولينـه لو تجنّبـا   شفـاءً لِسُقْـمٍ بعـدمـا عـاد أشيبـا

(١) في ط فقط : « متأول » تحريف .

(٢) في ط فقط « الرحم » تحريف .

(٣) من شواهد : الإنصاف ٢ / ٧٦٩، والهمع والدرر رقم ١٦٨٦ .

(٤) في ط : « لا جاءته » بزيادة : « لا » تحريف واضح .

فاحتقرها أي صحيفتي ، وفي قول الشاعر :

٥١٠ = يـأيّها الـرّاكب المُزجي مَـطِيّته
سـائل بني أسـد ما هـذه الصَّوْتُ(١)

أي الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصْلٍ على فَرْعٍ ، فلأن يجوز تأوّل مؤنّث بمذكر لكونه حمل فرْعٍ على أصل أحقّ وأولى .

الثالث : أن يكون من حـذف المضاف، وإقـامة المضـاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب ، كما قال حسّان :

٥١١ = يَسْقُونَ مَنْ ورد البريصَ عليهمُ
بَـرَدَى يُصفّقُ بالـرّحيـق السَّلْسَل (٢)

ومثله قـولـه صلى الله عليـه وآلـه وسلم مشيـراً إلى الـذهب والحرير : « هذان / حرامٌ على ذُكور أُمّتي » أي استعمال هذين . [٣/١٠١

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف،وإقامة الصّفة مقامه أي : أنّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ،أو لُـطْفٌ ، أوبِرٌّ،أو إحسـانٌ وحذف الموصوف سائغ من ذلك قوله :

(١) سبق ذكره رقم ٤٩٩.
(٢) ديوانه /١٨٣.
من شواهد : ابن يعيش ٣/٢٥ ، ٦/١٣٣ ، والخزانة ٢/٢٣٦ ، والأشموني ٢/٢٧٢ ، والهمع والدرر رقم ١٢٥٢ .

٥١٢ = قـامت تُبَكِّيـه على قَبْـرِه   مَنْ لي مِنْ بَعْـدك يـا عـامِـرُ[١]
تـركتني في الحـرب ذا غُـرْبـة   قـد خـاب مَن ليس لـه نـاصِـرُ

أي شخص أو إنسان ذا غربة . ومثله قول الآخر :

٥١٣ = فلو أَنْك في يوم الرّخاء سأَلْتِني
فِـرَاقَـك لم أبخـل وأنْتِ صـديقُ[٢]

أي شخص صديق .

وعلى ذلك حمل سيبـويه قـولهم : حائِضٌ ، وطـامِثٌ قال : كأنهم قالوا : شيء حائض .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي ، والموجّه في هذا تأنيث المذكّر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله :

(١) سبق ذكرهما رقم ٤٨٥ .
(٢) من شواهد : المنصف ٣/١٢٨ ، والمقـرّب ١/١١١، وابن يعيش ٨/٧٣ ، وابن عقيـل ١/١٣٩، والخـزانـة ٢/٤٦٥ ، وشـرح المغنى للسّيـوطي /١٠٥، والعيني ٢/٣١١، والأشموني ١/٢٩٠، واللسـان : صدق ، والهمع والدرر رقم ٥٣٨.

٥١٤= مَشَيْن كما اهتزّتْ رياحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَها مَـرُّ الرِّيـاحِ النَّواسمِ [(١)]

ومثله :

٥١٥= بَغْيُ النّفوس معيدة نَعْماؤُها نِقَماً وإنْ عَمِيتْ وطال غُـرُورُها

وإذا كانت الإضافة تعطى المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحقّ وأولى ، لأن التذكير أصل ، فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنًى من معانيه .ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فظلّت أعناقُهم لها خاضعين ﴾ [(٢)] أي فظلّت أعناقهم خاضعةً ، وظلّوا لها خاضعين .

فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخْلاَء « قريب » [(٣)] المشار إليه / [٣/٢٠] من التاء لم يكن إلاّ لأجل أن « فعيلاً » يجري مجرى

(١) لذي الرمّة ، ديوانه/ ٦٩٥ من قصيدة مطلعها :
خليليّ عوجا اليوم حتّى تُسلِّما على طَلَلٍ بين النّقا والأخارِمِ
من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، ٣٣ ، والمقتضب ١٩٧/٤ . والخصائص ٤١٧/٢ ، والمحتسب ٢٣٧/١ ، والعيني ٣٦٧/٣ . والأشموني ٢٤٨/٢ ، واللسان : « سفه » .

(٢) الشعراء / ٤ .

(٣) في ط فقط بزيادة « من المحسنين » .

« فَعُول » في الوقوع على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد . وَضَعْف هذا القول بيّن ، وتزييفه هيّن ، وذلك أن قائل هذا القول،إما أنْ يريد أن فعيلاً في هذا الموضوع وغيره يستحق ما يستحقه فَعول من الجري على المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعيلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأوّل مردود لإجماع أهل العربيّة على إلتزام التّاء في ظريفة ، وشريفة ، وأشباههما ، ولذلك احتاج علماؤهم أن يقولوا في قوله تعالى : ﴿ ولم أكُ بغيًّا ﴾ [1] : إنّ أصله : بَغُويٌ على فعول،فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضاً مردود ، لأنه قد تقدم التّنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ، ولأنه لا يليق أن يكون تبعاً لفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلاً على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنًى ، أمّا اللّفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه ، لأنه يوصف به كلّ ذي قريب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة .

وأيضاً فإن الدّال على المبالغة لا بدّ أن يكون له بِنْيَة لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيتُه كضارب وضروب ، وعالم وعليم . وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه .

(١) مريم / ٢٠ .

والظاهر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٥١٦ = فَتور القيامِ قطيعُ الكـلام تفتـرّ عن ذي غـروب خَصِـرْ[1]

والاحتجاج بهذا ساقطٌ من وجوه :

أحدها : أنه نادر ، والنّادر لا حُكم له ، ولو كثُرت صورُهُ وجاء على الأصل كاستحوذ وأعور ، واستنوق البعير،فما ندر ولم تكثر صُورُه ولا جاء على الأصل أحقّ .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله :قطيعة الكلام ، ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوغة لحذفها عند الفرّاء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله / تعالى : ﴿ وإقام الصَّلاة ﴾[2] . [٣/٣٠

ومثل ذلك قوله :

٥١٧ = إن الخليط أجدُّوا البين فانْجَرَدُوا
وأخلَفوك عِـدَا الأمرِ الذي وعَدُوا[3]

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٣ .

(٢) الأنبياء /٧٣.

(٣) من شواهد : الخصائص ٣/١٧١ ، والشافية ٤/٦٤، والعيني ٤/٥٧٣، والتّصريح ٢/٣٩٦، والأشموني ٢/٢٣٧ ، ٤/٣٤١.
ونسبه العينيّ إلى أبي أميّة الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .
هذا وقد تكرّر الشّطر الأول من هذا البيت على وجوه كثيرة لأناس متعدّدة ، =

وعلى هذه اللّغة قرأ بعض القُرّاء ﴿ ولو أرادوا الخُروجَ لأعدّوا له عِدَّةً ﴾[١] أراد : عُدّتهُ .

الثالث : أن يكون « فعيل » في قوله : « قطيع الكلام » بمعنى مفعول،لأن صاحب «المحكم » حكى أن يقال : قَطَعَهُ[٢] وَأَقْطَعَهُ : إذابَكَّتَهُ .وقطع[٣] فهو قطيعُ القول. فقطيعٌ على هذا بمعنى مقطوع أي سَكَتَ. فحذف التّاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس .

وإن جُعِل « قَطيع » مبنيًّا على « قَطُعَ » كسريع من « سَرُع » فحقّه على ذلك أن تلحقه التّاء عند جَرْيِهِ على المؤنّث لا أنه[٤] شبيه

= وذكر العينيّ هذه الوجوه الكثيرة

والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ، ويستوي فيه الواحد والجمع . وانجردوا : اندفعوا ، يقال : انجردت عنهم أي تركتهم وفارقتهم .

(١) التوبة /٤٦ .

وفي « عدة » أربع قراءات :

« عُدَّةٌ » وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا .

عِدَّةٌ ، وهي قراءة عاصم ، وأبان ، وزر بن حبيش .

عُدَّةُ ، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، معاوية بن محمد .

عِدَّةً ، والقارىء بها مجهول .

انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٠٧٧.

(٢) قطعة : كَمَنَعَهُ ، وانظر القاموس فقد نقل نص المحكم .

(٣) في ط فقط : « وقطع هو ، وقطع فهو » بزيادة : « وقطع هو » تحريف .

(٤) في ط فقط : « إلّا » مكان : « لا » .

بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجراه[١] مجراه. . والله أعلم[٢] .

فأجاب الشيخ مجد الدين ، وقال : حقٌّ على من مارَس شيئاً من العِلْم إذا سُئِل عن بعض مُشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المُخِلّ والتّطويل المُمِلّ، ويتوقى الزّوائد التي لا يحتاج إليها ، فإن العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان .

وقد سئل العبد الضعيف[٣] عبد المجيد أبو الفرج الروذراوري عن هذه الآية بناء على استغراب من قَصُر في إمعان كلام العرب باعهُ فاستبعد حَمْل المذكّر على المؤنث .

فكان جوابه : أن القرآن المجيد عربيّ. وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي ، فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي؟ قال امرؤ القيس :

٥١٨ = * له الويل إن أمسى[٤] *

وقال جرير :

٥١٩ = * أتنفعُك الحياة[٥] *

---

(١) في ط فقط : « فأجرى » .

(٢) في ط : « علم » ، تحريف .

(٣) في ط : « الضيف » ، تحريف واضح .

(٤) سبق ذكره رقم ٥٠٤ .

(٥) سبق ذكره رقم ٥٠٥ وفي ط : « أتنفك » مكان : « أتنفعك » ، تحريف .

ومع هذه الحُجّة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات .

وقد كتب في ذلك بعض النّحاة المشهورين العصريّين هذه الأوراق المتقدّمة وذكر فيها ما يقتضي (١) صناعة النحو ، وحكى ما قيل
٣/١٠٤]في المسألة مع أنه لا يشفى / الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عُرِض عليهم ، هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم،ولا ريب في صِحّته وكونه حُجّة .

والذي أورده من الأقوال السّتة مستنبطٌ من الظّنّ والقياس وقد يكون جمعاً وقد لا يكون .

وقد ألحّ عليّ جماعة في أن أورد على فوائده هذه ما يتوجّه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خِيفةَ سَقْطَةٍ تتّفق ، حتى غلبوا على رأيي ، وقالوا : هذا لا يعد قَدْحاً في فضله . فشرعْتُ في التّنبيه على ما يَرِدُ على قوله .

أمّا ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الوزن والدّلالة على المبالغة، والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأن فعيلاً أخفّ من فعول ، وأنه فاقه بأشياء : منها ، اطّراد بنائِه من فَعُل وكثرة مجيئه في أسماء اللّه تعالى .

وإذا فاقه لا يكون تبعاً له . وهل الأمر إلّا بالعكس أو مستويان

(١) في ط فقط : « ما يقتضيه » .

إلى آخره ، فكل هذه دعاوٍ[١] تعسر إقامة الحجة عليها[٢] خصوصا مع المنازعة.

ولئن سَلِمْتَ فهي خارجة عن مسألتنا ، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة .

فجوابه ذلك جاز[٣] لدلالة[٤] كذا وكذا عليه ، فبقيّة المقدّمات ضائعة مبذولة لا مَدْخَل لها في ما وقع السُّؤال عنه .

ومثاله مَنْ سُئِل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون مُحْرِماً، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة، وعددّ له المواقيت ، فيقول له السائل : إنّا لم نَسْأَل إلاّ عن وجوب زيارتها ، ومما ذكرته بمعزل عن ذلك .

ويجري مجرى هذا قول المتكلّم في فعيل وفعول : أبواب المصادر ستّة فعَل يفْعُل كحَلَب يَحْلُب ، وَفَعَل يَفْعِل كضَرَب يَضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعَل كَذَهَبَ يَذْهَبْ ، وَفَعِل يَفْعَلُ كقَرِمَ يَقْرَمُ[٥] ، وَفَعُل يَفْعُل كَكَرُم يكْرُم ، وَفَعِل يَفْعِلُ كَوَثِقَ يَثِقُ .

وكلّه مشتق منه فعيل إلاَّ أن أكثره من فَعُل يَفْعُل .ويكون بمعنى فاعل كَشَرِيف ، وَظَرِيف ، وَكَرِيم ، وَعَظيم . وقد يرد من غيره بمعنى

(١) في ط : « دعا » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط : « عليه » ، تحريف .

(٣) في ط : « جار » بالراء ، تحريف .

(٤) في ط : « لمن لا له » مكان : « لدلالة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) قَرِم يقرَمُ من باب : طَرِب ، وقرِم إلى اللحم : اشتهى أن يأكله .

المفعول كصريع ، وجريح ، وكليم وهذيم [١] .

ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يُقـارِبه عنـد الشّرّوع في مسئلتنا في لفظة « القريب »

[٣/١٠٥] في أن هذه المباحث لا مَدْخل لها فيما نحن فيه وإن كانت من / تفاريع[٢] لفظة القريب .

وقوله : في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوية وركوبة منقوض بقولهم : ناقة عَصُوب[٣] لِلّتي تُعْصب ركبتاهـا عند الحَلب، وسلوبٌ[٤] وعجول[٥] للتي اخْتُرم ولدُها ، فإن وزنه فعول ، وليس للفاعل ، ولا تلحقه التّاء .

وكذا الجَزُور ، والخَلوجُ[٦] ، والبسوس[٧] ، والحضون[٨] ،

---

(١) في القاموس : هَذَم يَهْذِم : قطع وأكل بسرعة ، والهيذام : الأكول .

(٢) في ط : « تقاريع » بالقاف ، تحريف .

(٣) في ط : « جنوب » بالجيم والنون ، تحريف صوابه من المخطوطات وكتب اللغة .

(٤) في القاموس : ناقة سلوب : مات ولدها .

(٥) في القاموس : العجول : الثكلى والواله من النساء والإبـل لعجلتها في حركاتها جَزَعاً . وجمعه : عُجُل ككتب ، وعجائل .

(٦) الخلوج ـ كما في القاموس : ناقة اختلج عنها ولدُها فقـلّ لبنُها ، والتي تخلج السّير من سرعتها .

(٧) في القاموس : البسوس : الناقة التي لا تُدرُّ إلّا على الإبساس أي التلطف بأن يقال لها : بس بس تسكيناً لها .

(٨) في ط : « والحصوف » بالحاء والفاء ، وفي بعض النسـخ المخطوطـة =

والشطور[١] والثّلوث[٢] .

وكلّ هذه صفات للنّاقة والشّاة ، ووزنها فَعُول لم تلحقها التّاء وليست للفاعل.

وأمّا الأقوال السّتة التي ذكرها فإني أشير إلى مَا يَـرِدُ على كلّ واحد منها إشارة لطيفة .

أما قوله : « قريب » معنى فاعل أجرى مجرى « فعيل » بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق التّاء ، فلا شك أنه من قول النّحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرّد دعوى .

ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتقّ من فعل لازم والآخر من فعل

= « الحصون » بالحاء والصاد ، صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى وكتب اللغة . ففي القاموس : « الحضون بالحاء والضاد والواو والنون : من الغنم والإبل والنساء : التي أحد خِلْفَيها وثدْيَيها أكبر من الآخر .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « السُّطور » بالسين تحريف ، صوابه من كتب اللغة ، ففي القاموس : « شطر » شاة شطور » : يبس أحد خِلْفَيها ، أو أحد طُبْيَيْها أطول من الآخر .

(٢) في ط : « الثلوب » بالباء ، وفي النسخ المخطوطة بعضها مثل ط والبعض الآخر : « نلوب » بالنون ، وبعض النسخ ، « قلوب » بالباء ولم أجد في كتب اللغة وأهمها اللسان » وصفاً للناقة بهذه الصيغ ولعلها : « والثّلوث » بالثاء وهي الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها . وارجع إلى المزهر ٢ / ٢٠٧ - ٢١٤ في صفات الناقة التي جاءت على وزن « فَعُول » .

متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حُكْم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّى إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه ؟

والحقّ أن كلًّا من الفعلين يطلق على المذكّر بلا تـاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارةً مع التّاء ، وأخرى بلا تاء أصالةً ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشّذوذ والنّدرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا ، لأن الأصل في الكلام[١] وقد كَـثُر شواهد ذلك .

قال جرير يرثي خالدة[٢] :

٥٢٠ = نعم الرَّفيق؟ وكُنْتِ عِلْق مَضِنَّةٍ
وارى بِنَعْف بُـلَيّـةَ الأحـجـارُ[٣]

[وقوله][٤] :

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلّها : ولأنه الأصل في الكلام .

(٢) في ط وبعض النسخ : « خالداً » تحريف والصـواب : « خالـدة » وهي زوجته ، والتصويب من بعض النسخ المخطوطة والديوان / ١٥٤ .

(٣) من مطلع قصيدته المشهورة :

لـولا الحيـاء لعـادني استعبـارُ ولـزُرْتُ قبـرَكِ والحبيبُ يـزارُ

والعلق : النفيس الذي يبخل به ، والنعف : أسفل الجبل ، وبُلَيّة : اسم بلد .

وفي ط : « معبق » مكان بنعف ، و « يليه » بالياء مكان : بليّة ، تحريف .

(٤) « وقوله » ليست في ط أو في النسخ المخطوطة ، وهي زيادة منّي للفصل بين الشاهدين لأنهما من قافيتين مختلفتين ، وإن كان كلاهما من بحر واحد =

٥٢١ = فسقاك حين حَلَلْتِ غير فقيدة
هَـزِجُ الـرّواح ودِيمـةٌ لا تُقْلِـعُ [(١)]

وقال الفرزدق :

٥٢٢ = فداويتُهُ عامَيْنِ وَهْيَ قريبَةٌ أراها وَتَدْنـولى مراراً وأَرْشُفُ [(٢)]

وامـرأة قبين [(٣)] ، وسـريـح ، وهَـرِيت [(٤)] ، وفـروك [(٥)] ، وهلوك [(٦)] ، ورشـوف [(٧)] ، وأنـوف [(٨)] ، ورصـوف [(٩)] ، وامـرأة

= وهو الكامل .

(١) هذا الشاهد من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها :
بـان الخليطُ بـرامتين فـودّعـوا أو كلمـا رفعـوا لبين تـجـزعُ
انظر الديوان / ٢٦٨ . وروايته : «حيث» مكان : «حين»

(٢) من قصيدة مطلعها كما في الديوان /٢٣ :
عَزَفْتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تَعزِفُ
وأنـكرت مـن حَذْراء مـا كنت تَعرِفُ
وفي ط : « وراشف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والديوان

(٣) في القاموس : القبين : المنكمش في أموره والسّريع .

(٤) في القاموس : الهريت : الواسع .

(٥) الفروك : المرأة التي تبغض زوجها وتتركه .

(٦) في ط : « ملوك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
وفي القـاموس : الهلوك كقبـور : المتساقـطة على الرّجـال ، والحسنة التبعّل لزوجها ، ضِدٌّ .

(٧) في القاموس : الرشوف : المرأة الطّيبة الفم .

(٨) في القاموس : امرأة أنوف : طيّبة رائحته .

(٩) الرّصوف : الصّغيرة الهنة لا يصل إليها الرّجل . انظر القاموس .

ملولة وفروقة ، وامرأة عروب ، وسحابة ولوج .

ولا استرابة في إطلاق « رميم » على العظام مع أنها جمع تكسير
١٠٦/٣] مؤنث ، فهو على وفاق كلام فصحاء / العرب . قال جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه :

٥٢٣ = آل المهلّب جَـدّ اللّه دَابِـرَهُم
أَمَسْوا رميماً فلا أَصْلٌ ولا طَـرَفُ [1]

وأمّا الإعتراض على القول الثّاني فهو أنا لا نسلّم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجـاز أن يقال : رأيت زيـداً فكلّمتني وأكرمتني ، ورأيت هندا فكلّمني وأكْرمني بناءً على أن زيداً نفسٌ وُجُثّة ، وهنداً شخصٌ وَشَبَحٌ .

وأما قوله :

* كفًّا مخضّباً [2] *

فالكفّ قد يذكّر كما فى : « هذَا الكَفُّ» ؛ لفقـدان علامـات

(١) من قصيدة مطلعها .
انـظر خليلي بأعلى ثـرمداء ضُحىً　والعيس جـائلة أغراضهـا خُنُفُ
والأغراض : واحدته : غرضة ، وهي الحزام للسّرج ، والخنف من خنف البعير : مال رأسه إلى راكبه .
انظر ديوان جرير والهامش ٣٠٤ ـ ٣٠٨ .
(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٨ .

التّأنيث ، وقد يؤنّث كما في أكثر موارده ، وهذا أولى من التّأويل ، كيلا تلزم المفسدَةُ التي ذكرناها .

وحمل الرّحمة على الإحسان بعيدٌ، لأن اللّفظ إذا دلّ على معنى ، فإمّا أن يَدُلّ عليه على وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان منتفيان هنا ، لأن حضور المعنى بالبال لازمٌ عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين ، لجواز انفكاك كلّ واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرةً فيمن لا يتمكن من الاحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان مِمّن لا رحمة في طباعه كالملكِ القاسي ، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ، ولا تُلْفَى عنده رحمة .

وإذا تبيّن جواز انفكاك كلّ عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكفّ وبين كونها عُضْواً لأنّ كل كف عضو ، وإن لم يكن كلّ عضو كفّاً فبينهما ملازمة الخاص والعام ، والملازمة مُصَحِّحة للمجاز ، ولازمة بين الرحمة والإحسان كما بيّنّا، فيتعذّر تأويل الرّحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أنّ معنى القرب في البرِّ أظهر منه في الرّحمة ، لأن جواز الإطلاق منحصرٌ في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه .

قوله : ثالثاً : ، إنه من باب حذف المضاف فذلك إنما يصح حيث

يحسنُ ويتعيّن كقوله تعالى : ﴿ **واسأل القَرْيَةَ** ﴾[1] فإنه يتعيّن إضمار أهلها ، وههنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسُنُ ولا يتعيّن ، أما أنه لا يصح ،فلأن الوجه صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأن
[١٠٧/٣] البراهين القاطعة دلّت على أن ربّنا لا يحلّ مكاناً / وإلا لكان جِسْماً أو مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين بن التّركماني هذا غلطٌ وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل ، لا من صفات الذّات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى « رجع »[2] .

وأمّا أنه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنّهما فَرْعا الصّحة ، وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع .

وأمّا الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني » ، فيجب تأويلها جَزْماً وإلَّا لبطل حكم العَقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشّرع ، لأن صِحّته لم تثبت إلَّا بالعقل ، نعم ، لو أضمر : « أثر رحمة الله » لكان قريباً .

وأما قوله : رابعاً ، إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما

---

(١) يوسف /٨٢.

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : هكذا : « رجع » بالراء والجيم والعين ، ولعلها زائدة ، لأني لا أجد لها تفسيراً ، ولعلها من فعل الناسخ ، وأصلها رُوجع .

ذكَرَ عن سيبويه : طامث ، وحائض فبالله أحلف إن هذا التقدير والتّقرير لا يرتضيه فصيحٌ بدويّ ولا بليغ حَضَرِيّ ، وأيّ حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال ، شيء قريب ، ولا يكفي في تقدير مباني كلام اللّه ، وإيضاح معانيه مجرَّدُ الجواز النحوي والاحتمال[1] الإعرابيّ ، بل لا بدّ من رعاية الفصحاحة القصوى ، والبلاغة العليا وأيّة فصاحة في أن يقول القائل : شيءٌ قريبٌ وأيّ لطف في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعمّ المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم .

ومَنْ الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهتر . وهلاّ قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكّر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطةً للالتباس .

أمّا الصّفة المختصّة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة .

والناس لِفَرْط جمودهم على ما ألفوه يظنّون أن ما قاله سيبويه هو الحقّ الساطع وأن قوله المُنْتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السّابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقّ إلاّ ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلاّ ويقبل قوله ويردّ منه .

(١) في ط : « ولا إشمال » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

ولو لم يكن لسيبويه إلَّا قوله في باب الصّفة المشبّهة : مررت برجل حسن وَجْهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى
٣/١٠٨] الضمير / العائد على الرجل فقد خالفه جميعُ البصريين والكوفيّين في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحّة قوله في كل شيء .

وأما قوله : خامساً : يكتسب المضاف حُكْم المضاف إليه لا سيّما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدّم قائليها وشهرتهم .

قال النابغة[1] :

٥٢٤ = حتى اسْتَغَشَنَ بأهْلِ المِلْحِ ضاحيةً
يَرْكُضْنَ قد قلقت عَقْدُ الأطانيب[2]

---

(١) في اللسان : « طنب » قال سلامة ، وفي حاشية اللسان ما نصه : قوله : قال سلامة كذا بالأصل ، والذي في الأساس قال النابغة وانظر أساس البلاغة للزمخشري : طنب ، فقد ورد فيه ما نصّه :
« وشدّ إطنابة الإبزيم وهو السّير الذي يعقد إليه قال النابغة ثم ذكر الشاهد .

(٢) في ط تحريفات عديدة ، وهي : « استقر مكان : استغش ،وصاحبه » مكان « ضاحية » و « قلعت » بالعين مكان « قلقت » ، « والأطابيب » مكان « الأطانيب » .
وفي اللسان : الإطنابة : سير الحزام المعقود إلى الإبزيم ، وجمعه « الأطانيب » . =

وقال الأعشي :

٥٢٥= * كما شَرِقت صَدْرُ القناةِ من الدّمِ [١] *

وقال لبيد :

٥٢٦= فمضى وقدّمها وكانت عادةً   منه إذا هي عرّدت إقدامُها [٢]

وقال جرير :

٥٢٧= لما أتى خبر الزّبير تواضعت   سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ [٣]

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك،لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمّسّك بها ، وأظنّها للمحدثين .

= هذا ورواية الديوان ٥٢ تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، وكذلك أيضاً طبعة صادر ببيروت / ١٤ :

حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت   في منزل طعم نوم غير تأويب

والملح : ماء لبني فزارة .

(١) صدره :

* وتشرق بالقول الذي قد أذعْتَهُ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩ .

وانظر ديوانه / ١٨٤ .

(٢) انظر اللسان : « عرد حيث ذكر الشاهد على أن من معاني عرَّد : تَركُ القصدَ وانهزم .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٠٢ وفي ط : «حبر» بالحاء ، تحريف

فأما اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صحّ بقولهم

وأمّا تمسّكُه فيحتاج إلى الشواهد . ومَنْ ادّعى جوازه فعليه البيان .

وأمّا قوله : سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر إلى آخره ، فإن قوله :﴿**فظلّت أعناقُهم لها خاضعين**﴾[(١)] ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومعظّموهم . وأيضاً ، فإن الخبر محكومٌ به على الاسم فكيف يعوض عنه ، ويحكم به على المضاف إليه ، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : « كان صاحب الدّرع سابغة » ، « فظلّ مالك الدار مُتّسعة » .

وقوله : رحمة اللهِ قريبٌ ، وهو قريب وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية، واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه .

وأمّا ما نمى إليّ من جَرْي فعيلٍ مجرى فَعُول وقوله : إمّا أنْ
١٠٩] يدَّعي / ذلك على العموم في جميع الصّور إلى آخره فهذا لم أقصده ، ولا ذكرت الأصالة والتّبعيّة ، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول، بل لما سُئِلت عن جرْي[(٢)]«قريب»على الرحمة أجبت بأنه لا

(١) الشعراء / ٤ .

(٢) في ط : « حرى » بالحاء ، تحريف واضح .

غَزْوَ ولا استبعاد ، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعـول على المؤنّث الحقيقيّ ، فعلى غيـر الحقيقيّ أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس .

قوله : الاستدلال به ضعيفٌ ليس كذلك ، لأن الفتور على وزن فَعُول . وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتّأنيث فيهما حقيقيّ .

وقوله : إنـه نادر ، قلنـا : لا نسلّم بل نـظائره كثيـرةٌ ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها .

ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربيّ ، على أنّا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنّادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله :

٥٢٨= * وقائع في مضر تسعة [١] *

وقوله : يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء .

قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : ماتت ابني فلان ، يريد : ابنته .

وقوله : وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع إلى

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٩ .

آخره .

قلنا : ندّعي جواز الإطلاق وهو أعمّ من أن يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللّذان ذكرهما آنفاً بتقدير صِحّتهما لا يَقْدحان في استدلالنا .

وقوله : إن كان « سَرُع » فإنما يحذف منه التّاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول ، لأن هذا مشتق من اللاّزم وذاك من المتعدّي .

وقوله : « فيما كتب لأجل » صوابه . أن يقول : « من أجل » قال الله تعالى : « من أجل ذلك » :[1]

وقال الشاعر :

٥٢٩= * مِنَ أَجْلِكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبي[2] *

---

(١) المائدة / ٣٢

(٢) تمامه :

* وأنت بخيلةٌ بالوُدّ عنّي *

من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٠، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، والإنصاف ١ / ٣٣٦، وابن يعيش ٢ / ٨، والخزانة ١ /٣٥٨،والهمع والدرر رقم ١٨٢ ، واللسان : « لتا » .

وقائله مجهول .

ومعنى تيّمت : ذلّلت واستعبدت .

وقال آخر :

٥٣٠= عليهم وقار الحلم مِنْ أَجْل أَنَّني
بـه أَتَغَنّى باسْمِهـا غَيْـر مُعْجَـمِ / [١١٠/٣

وقوله : إن قَصد به المبالغة ليس بصحيح ، فإنّ قصد لا يتعدى بنفسه بل باللام وبإلي .

قال جرير :

٥٣١= إنّ القصائد يا أُخَيْطِلُ فـاعْتَرِفْ
قَصَـدَتْ إليـك مُجِـرَّة الأَرْسَـانِ [١]

وقال
٥٣٢= وأُوقِدُ للضّيوف النّار حتّى   أفـوزَ بهم إذا قَصـدُوا لِنَـارِي

ونقله : « رَغُوثَةٌ » [٢] غير موثوق به ، ولا بُدّ له من شاهد .

قال الرّاعي النُّميريّ :

٥٣٣= فجـاءت إلينا والـدّجا مُـدْلَهِمَّةٌ
رَغُـوثُ شتـاءٍ قـد تقـرّب [٣] عـودُهـا

(١) انظر ديوان جرير /٤٧٢ من قصيدته التي مطلعها :
لمن الـدّيـار ببُـرْقـة الـرّوحـان   إذ لا نبيـعُ زمـاننـا بـزمـانِ
(٢) في القاموس : «رغث» : الرغوث : كل مرضع كالمرْغِث .
(٣) في ط : « تقرّب » ، وفي النسخ المخطوطة : تترب .

آخر ذلك . وإذ وصلنا إلى هنا فَلْنُتَمِّم الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألّف في هذه القضية رسالة فلنسقها .

قال رحمه الله تعالى :«إن رحمة الله قريب من المحسنين»في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثالـه أن يقـال: ما الحكمـة في كذا؟تـأدبا مـع كتاب الله تعـالى، فيقـال: مـال الحكمة في تذكير « قريب » مع أنه صفة مخبر بهـا عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر[1] الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ، تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف ؟

وإنّما بيّنت كيفيّة السّؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسّرين في تفسير السؤال أنكرتها.« اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا على أعقابنا بأهوائنا ».وحسن السّؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجْهاً ، منها قوّي وضعيف ، وكلٌّ مـأخوذ من قـوله ومتروكٌ . ونحن نَسْرد ذلك بحول الله وقـوته مُتَتّبعين لـه بالتّصحيـح والإبطال بحسب ما يُظْهِره اللّه تعـالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

[١١١/٣] الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزّيادة والقرب قد تزيد / المضاف ، قال الله سبحانه : ﴿ **سَبِّح اسْمَ رَبّك الأعلى** ﴾[2] أي سبّح

(١) في ط : « الحبر » بالحاء ، تحريف واضح .

(٢) الأعلى /١ .

ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال في التّسبيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال سبحان ربّي ، والتّقدير : أن اللّه قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أنّ الله قريب من المحسنين .

قلت : وهذا لا يصحّ عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنّما تزاد الحروف ، وأمّا سَبّح اسم ربّك الأعلى فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى نَزّه أسماءه عما لا يليق بها،فلا تُجْرِ عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تُجْرِ عليه اسماً غير مأذون فيه شَرْعاً . وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحَمْل على مَحْمَل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكان رحمة اللّه قريب فالإخبار إنما هو عن المكان .

ونظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذّهب والفضة : « إن هذين خرامٌ » فأخبر عن المثنى بالمفرد ، لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام .

وكذلك قول حسان بن ثابت :

٥٣٤ = يَسْقون من وردَ البريص عليهم
بَرَدَى يُصفَّـق بالرّحيـق السّلسل[(١)]

أي ماء بَرَدَى ، فلهذا قال يُصفّق بالتّذكر مع أن بردى مؤنث ، انتهى .

وهـذا المضاف الـذي قدّره في غـاية البُعـد . والأصل عـدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حــذف الموصـوف أي أن رحمة الله شيء قريب .

كما قال الشاعر :

٥٣٥ = قــامت تُبَكّيـه على قَبـرِه   مَن لي مِنْ بعـدك يـا عـامِـرُ[(٢)]
تــرَكْتني في الـدّار ذا غُــرْبــة   قــد ذلّ من ليس لــه نــاصِــرُ

أي تركتني في الدّار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرّج سيبويه
[١١٢/٣] قولهم : امرأة / حائض أي شخص ذو حَيْضٍ » .

وقول الشاعر أيضاً :

٥٣٦ = فلو أنْك في يوم الرّخاء سألْتِني
طـلاقَـك لـم أبخل وأنْتِ صـديقُ[(٣)]

---

(١) سبق ذكره رقم ٥١١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥١٢ .

(٣) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

أي وأنت شخصٌ صديقٌ .

وهذا القول في الضّعف كالذي قبله بل هو أشدّ منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكّر محذوف شاذّ ينزّه كتاب اللّه عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرّابع : أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التّذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التّأنيث قولهم : « قُطِعَت بعض أصابعه » **فأعطوا البعض حكم الجمع** المضاف إليه في التأنيث ، ومنه القراءة الشّاذة : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السّيّارة »[1] .

ومثال إعطائه حكمه في التّذكير قوله .

٥٣٧= * إنارةُ العَقْل مكسوفٌ بِطَوْعِ هَوًى[2] *

ومنه الآية الكريمة . انتهى .

وهذا الوجه قال فيه أبو عليّ الفارسي في تعاليقه على كتاب

---

(١) يوسف / ١٠ ، وهي قراءة، مجاهد وأبي رجاء ، والحسن وقتادة . انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

(٢) تمامه :

* وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تَنْويرا *

من شواهد : الأشموني ٢/ ٢٤٨ ، والمغنى ٢/ ٦٦، والعيني ٣/ ٣٩٦ والتصريح ٢/ ٣٢، وهو لأحد المولدين. وذكر في الخزانة عرضاً ٢/ ١٦٩ .

سيبويه ما نصه : هذا التقدير والتأويل في (القرآن) بعيدٌ فاسدٌ إنّما يجوز هذا في ضرورة الشِّعر .

الخامس : أن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح. نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه،وأقر قائله عليه . وهو خطأ فاحش لأن فعيلاً هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس : أن فعيلاً بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التّاء في المؤنث،كما قد يشبهون فعيلاً بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التّاء ، فالأوّل كقوله سبحانه : ﴿ **قال مَنْ يحيي العظام وهي رميم** ﴾[١] ومنه : ﴿ **إن رحمةَ اللّهِ قريبٌ من المحسنين** ﴾[٢] .

والثاني : كقولهم خَصْلةٌ ذميمة وصِفةٌ حميدة حملاً على قولهم قبيحةٌ وجميلةٌ .

السابع : إن العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف
١١٣] كقوله / تعالى : ﴿ **فظلّت أعناقُهم لها خاضعين** ﴾[٣]،فخاضعين خبر عن الضّمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق.ألا ترى أنك إذا قلت : الأعناق خاضعون لايجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون

(١) يّس / ٧٨.
(٢) الأعراف / ٥٦.
(٣) الشعراء / ٤.

من صفات العقلاء ، لا تقـول : أيد طـويلون،ولا كلاب نـابحون ، انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزّيادة وقد بيّنّا ما عليه .

وقد قيل : إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال جاء زيدٌ في عُنُق من الناس أي جماعة .

الثامن : الرّحمة والرّحم متقاربان لفظاً.وهذا واضح معنى بدليل النّقل عن أئمة اللّغة فأعطى أحدهما حكم الآخر . وهذا القول ليس بشيء ، لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن ، وكذلك الذِّكر والذِّكرى فينبغي أن يقال ذِكْرى نافع كما يقال ذِكْرٌ نافع .

التاسع : أن فعيلاً هنا بمعنى النسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضاً باطل ، لأن استعمال الصّفات على معنى النسب مقصورٌ على أوزان خاصة وهي فَعّالٌ وَفَعِلٌ وَفَاعِلٌ .

العاشر : أن فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المذّكر والمؤنّث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره .

وهـذا القول من أفسـد ما قيـل؛لأنه خـلاف الواقـع في كـلام العرب ، يقولون : امرأة طريفة وإمرأة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير

في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : ﴿ وما كانت أمّك بَغِيًّا ﴾[١] : إنه فعول والأصل : بَغويٌ ثم قلبت الواو ياء ، والضّمّة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

فأما قول الشاعر :

٥٣٨= فتورُ القيامِ قطيعُ الكلام تفترّ عن ذي غَروب خَصِر[٢]

[٣/١١٤] فالجواب عنه من أوجه : / .

أحدها : أنه نادر .

الثاني : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة كقوله سبحانه ﴿ وإقام الصّلوة ﴾[٣] ، وأصله : وإقامة ، والإضافة مجوّزة لحذف التّاء كما توجب حذف النّون والتنوين . نصّ على ذلك غير واحد من القُرّاء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبة قوله « فتور » ، ألا ترى أن فتوراً فعولٌ ، وفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنث .

الحادي عشر : أنهم يقولون : فلانة قريبٌ من كذا ، يفرّقون بذلك بين قريب من قُرْب النّسب وقريبٌ من قُرْب المسافة ، فإذا قالوا :

---

(١) مريم /٢٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٣.

(٣) الأنبياء /٧٣، والنور /٣٧.

هي قريبةٌ من فلان فمعناه من المسافة ، وإذا قالوا: قـريبٌ معناه من القَرابة .

وهذا القول عندي باطلٌ ، لأنه مبنيّ على أنه يقال في القرب النّسبي : فـلانٌ قريبيّ . وقـد نصّ النـاس على أن ذلـك خـطأ وأن الصواب أن يقال فلان : ذو قرابتي .

كما قال :

٥٣٩ = يبكي الغريب عليه ليسَ يَعْرِفُهُ وذو قَـرابتِـهِ في الحيِّ مســرورُ

الثـاني عشر : أن هـذا من تأويـل المؤنّث بمذكّـر موافق في المعنى .

واختلف هؤلاء : فمنهم من يقدر : أنّ إحسان الله قريبٌ. ومنهم من يقدر : لُطْفُ الله قريب .

ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر :

٥٤٠ = أرى رجـلاً منهم أسيفاً كـأنّمـا
يَضُمّ إلى كَشْحَيْــهِ كَفًّا مُخَضَّبــا[1]

فأوّل الكفّ على معنى العضو .

وهذا الوجه باطلٌ لأنه إنما يقع هذا في الشعر. وقد قدمنا أنه لا

(١) سبق ذكره رقم ٥٠٨.

يقـال : موعـظة حسنٌ ، إنما يقـال كما قـال سبحانـه ﴿ والموعظة الحَسَنَةُ ﴾[١] هذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللّفظ .

وأمّا البيت الذي أنشدته فنصّ النّحاة على أنه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أن المراد بالرّحمة هنا المطر والمطر مذكّر وهذا [١١٥/٣] القول / يؤيّده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿ وهو الّذي يُـرْسِل الرّياح بُشْراً بين يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾[٢] . وهذه الرّحمة هي المـطر فهذا تأنيثُ معنويّ إلّا أنه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال:لو كانت الرّحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرةً ، لأن هذا موضع الضّمير .

فـإن قيل : إن ذلـك ليس بواجب ، قلت:نعم ولكنـه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .

الثاني : إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال : هذا إذا لم يعارض معارض يقتضـي[٣] الحمل على الخاص كالتّذكير ، لأنا نقول : هذا إنما يقال إذا لم يكن للتّذكير وجهُ إلّا الحمل على إرادة المطر كما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك .

(١) النحل / ١٢٥
(٢) الأعراف /٥٧ .
(٣) في ط : « يقتضني » ، تحريف .

الثالث : أن الرّحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتّجاوز فإنها تختص في خطاب الشّرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عَقْلاً عند أهل الحق إلَّا أن ذلك يُذْكر على سبيل التّنشيط للمطيعين والتّخويف للعاصين . وهذا فيه لطفٌ،وقلّما يتنبه له إلَّاالأفراد،ومِنْ ثَمّ زلت أقدام المعتزلة ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغُفْران والتّجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فَيَحْجُرون واسعاً ، ﴿ **أَهُم يَقْسِمُون رَحْمة رَبّك** ﴾[1] ﴿ **واللّهُ يختصّ برَحْمته مَنْ يشاء** ﴾[2]،يفعل ما يشاءُ وَيَحْكُم ما يريدُ .

هذا الّذي فَطرنا اللّه عليه من حسن الاعتقاد ، وإياه نسأل التّوفيق عليه بمنّه وَكَرمه .

وهذا الوجهُ يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيصُ الخطاب بالغُفْران بالمحسنين على سبيل التّرغيب ، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذهالإضافة/ [١١٦/٣

(١) الزخرف /٣٢.
(٢) البقرة /١٠٥.

تمجّها الأسماع ، وتنبو عنها الطّباع بخلاف ﴿ إن رحمة اللّهِ ﴾ فدل على أنه ليس بمنزلته في المعنى . وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعي أن الرحمة بمعنى المطر بل إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثّاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه فإضافته إليها كأنها غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة فإن للعباد رحمة خلقها اللّه سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .

ونظيره أنك تقول : « كلام الله » ، لأن الكلام عام،ولا تقول: قرآن اللّهِ،لأنه خاصّ بكلام الله سبحانه .

والإنصاف أن يقال في هذا القول : إنه لا يخلوا أمر قائله من أمرين : وذلك لأنه إمّا أن يدّعى أنّ الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وأنه موضوع بالأصالة للمطر،كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدّعي أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم تجوّز به عن الرّحمة .

فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الذّهن إنما يتبادر عند إطلاق

الرّحمة إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه،لا يكون أحدهما أوْلى من غيره ، وإنّما يتعيّن المراد بالقرينة ، ثم إنّا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرّحمة يقولون : ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعةً له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك .

وإن ادّعى الثّاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضَرّ وسماء مرتفع ، ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان ، وبالسماء : السّقف ، وبالرحمة : الإحسان .

وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنما يقع ذلك في الشعر ، أو في نادر من الكلام .

وما هذه سبيله لا يُخَرّجُ عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات،وأرجح العبارات ، وألطف الإشارات .

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آياتٍ، من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه : **﴿ وإذا حَضر القِسْمة ﴾**(١) **ثم قال تعالى : / ﴿ فارْزقوهم منه ﴾إنه جاز حملاً على** [١١٧/٣] **معنى القِسْمة وهو المقسوم .**

(١) النساء /٨، والآية بتمامها : « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » .

قلت : الذي عليه أهل التّحقيق أن الضمير عائد على « ما » من قوله تعالى : ﴿ مِمّا تَركَ الوالدان ﴾ [1] على أن القِسْم والقِسْمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضّمير على القسمة مذكّراً،يدلّك على ذلك قوله سبحانه : **﴿ وَنَبِّئْهم أن الماء قِسْمةٌ بَيْنَهُم ﴾** [2] أي مقسوم بينهم .

وأعلم أنه لا بُعْد في أن يقال : إن التّذكير في قوله سبحانه«قريب» لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها .

فنقول : لمّا كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرّحم في اللّفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت « قريب » على صيغة فعيل،وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يُحْمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التّذكير .

وليس هذا نقضاً لما قدّمناه ، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم بغيبه.انتهى كلام ابن هشام .

---

(١) النساء /٧.

(٢) القمر /٢٨.

[تأويل آية من تذكرة ابن الصائغ]

قال ابن الصائغ في تذكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر ، وهو الشيخ تقّيّ الدين السّبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة الذاريات : ﴿ فتولّ عنهم فما أنت بِمَلوم ، وذكّر فإن الذّكرى تنفع المؤمنين ﴾(١) . ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التّذكير ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين : ﴿ إنّ في ذلك لَذِكرى لمن كَان لَهُ قَلْبٌ ﴾(٢) .

الثاني : أن المعنى تولّ عن الكفار ، وأعرِض عنهم.وذكّر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال وعلى القول الثّاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع .

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلّط العاملين السّابقين على المعمول المتنازع فيه ، ولذا لم يُجِزْ سيبويه كون بيت امرىء القيس من باب / التنازعءأعني قوله : [١٨/٣]

---

(١) الذاريات /٥٤، ٥٥.

(٢) قَ /٣٧.

٥٤١ = * كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال[١] *

ومن أجاز ذلك فَلما ذكره المازنيّ ليس هذا موضع ذكره أو لِمَا ذكره ابن ملكون وقد رُدّ عليه .

وإذا تحرّر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأن « ذَكّر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما « بالفاء » و « إنّ » ، وكلٌّ منهما له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال : كلّ ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ، فنازع في أنّ الفاء مانعة ، واستند في مَنْعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : هذه الفاء للسبّبيّة كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضْرب زيداً .

وقال أيضاً : إن المعربين اتفقوا على تعلّق « يوم » من قوله : ﴿ إنّ عـذابَ رَبِّك لـواقع . مـا له من دَافـع . يَـوْم تمـورُ السّمـاء مورًا ﴾[٢] بواقع، مع أن «ما» لها صدر الكلام،[٣] ولم يمنـع من ذلك

(١) ديوانه / ٣٩ .

من شواهد : سيبويه ١ / ٤١ ، والخصائص ٢ / ٣٨٧، وابن يعيش ١ / ٢٨ ، والخزانة ١ / ١٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٢ / ٢٠ والمغني ١ / ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٢ / ٥٦٢، والهمع والدرر رقم١٥٢٦ ، والعينيّ ٣ / ٣٥ ، والأشموني ٢ / ٩٨، ٤ / ٤٠ .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قليلاً » بالنصب .

(٢) الطور / ٧، ٨، ٩.

(٣) في ط : «الكلا» بحذف الميم تحري واضح .

ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أنّ « عذاب » المكنّى عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث ، وهذا اعتراضٌ قريب، لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها .

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السّابقة من باب التنازع .

واستند بعضهم في منع التّنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرّج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟ .

فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإن النحاة جمهورهم يعدّون قوله تعالى ﴿ آتوني أُفْرِغ عليه قِطْرًا ﴾[1] من باب الإعمال مع صريح الجَزْم فيه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تَعَالَوا يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ اللّه ﴾[2] ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نَر مَنْ قيّد بذلك ، بل من جوّز ذلك حيث الاستقلال ، فقد رَدّ ابن الصائغ على

(١) الكهف / ٩٦.
(٢) المنافقون / ٥.

١١٩/٣]ابن عصفور / استدلاله أعني ابن عصفور على استعمال « عسى » في قوله تعالى : ﴿ **عسى أن يبعثَكَ ربُّك مقاماً محمودًا** ﴾(١) وَجَعْلَهُ ذلك دليلاً قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن « ربك » مرفوعٌ بعسى و « يبعثك » محتملّ للضمير، لئلاّ يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بمعمول غيرها .

وقال : أعني ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ، ويُجْعل في الأول ضمير يعود على ربّك فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأوّل لم يستقِلّ ، وإنما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : ﴿ **وأنّه كان يقولُ سَفِيهُنا** ﴾(٢) ، ويقول : كَيْفَ يُجْعل هذا من باب التّنازع ولا استقلال في كِلا المحتَمَلَيْن ، وهل مثل هذا جائز، فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب ؟ .

قال ابن الصّائغ : وأقول : إن من منع أن تكون هذه الآية من باب التّنازع فلم يستند لأقوى من أنّ « أنّ و « الفاء » لهما صدرالكلام ، يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريّته .

وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلّط العامل

(١) الإسراء /٧٩ .
(٢) الجنّ /٤ .

على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدّم في النّقل عن سيبويه . والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه ، لما مَرّ ، وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في (شرح الكتاب) وأنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر:

٥٤٢ = كَأَنَّهُنّ خوافي أجدل قرم ولّى ليسبقه بالأمعز الخَرَبُ[١]

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولّى » في الخَرَب ، لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . انتهى .

فأقول : إن من منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك ، لأن معنى قول سيبويه وغيره من النّحاة أن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلّطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى ، لا من / جهة اللفظ . [٣/ ١٢٠]

ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، إن كان من أجلاء النّحاة ، فلا نعني به إلّا أنه لايصح أن يقول: ضربت ما زيداً، كما لايصح أن يقول: زيداً ما ضربت .

---

(١) الأجدل : الصقر . والأمعز : الأرض الغليظة .
والخَرَب : ذكر الحبارى .
وفي ط : « قوم » بالواو ـ مكان: قرم . و « الأغمر » مكان : الأمعز . صوابه من النسخ المخطوطة . والقرم بفتحتين : شدة شهوة اللحم وقد قرم إلى اللحم من باب طَرِب .

وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه ، كيف ومَن نُقِل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر :

٥٤٣= قَطوبٌ فما يلقـاه إلَّا كأنَّـهُ   روى وجهه أن لاكه فوه حنظل [1]

وقول الآخر[2] :

٥٤٤= ولم أَمْدَح لِأرضيه بشعري   لئيمـــاً أن يـكـــون أفـــاد مـــالا

---

(١) فوه ، جمعه أفواه مثل : سوق وأسواق .
والأفواه : ما أعدّ للطيب من الرياحين ، وقد تكون الأفواه من البقول . قال جميل :
بهـا قضب الريحـان تـندى وحنـوةٌ   ومن كـل أفـواه البقـول بهـا بَقْـلُ
انظر اللسان : فوه
وفي ط والنسخ المخطوطة : « روى » بالرّاء ، ولعلها : « زوى » بالزاي .
ويقال : زوى ما بين عينيه فانزوى : جمعه فاجتمع وقبضه . انظر اللسان : « زوى » .

(٢) هو ذو الرمة .
وروايته في الديوان /٥٢٧ :
ولـست بـمــادحٍ أبــداً لئيـمــاً   بشـعــري أن يـكــون أفــاد مــالا
من قصيدة مطلعها :
أراح فــريق جيـرتــك الجمــالا   كــأنّهُـــمُ يــريـــدون احتمــالا
من شواهد : ابن الشجري ١/١٧٦ .
وفي ط : « لشعري » باللام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وأمالي ابن الشجري ، والديوان .

من باب التنازع على إعمال الأول . ولا شكّ في أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدّور . وكذلك جعل قول الشاعر :

٥٤٥= ألأهل أتاها على نَأْيها بما فَضَحَت قَوْمَهَا غامِدُ (١)

منه أيضاً على إعمال الثاني :

وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النّحاة كلّهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلّق إمّا بالعطف أو نحوه نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كما صليت وباركت وَرَحِمْتَ على إبراهيم » .

ومن إثبات العطف في ذلك :

٥٤٦= ولكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسبَّنِي

بنو عَبْدِ شمس من مناف وهاشمِ (٢)

---

(١) انظر اللسان : «غمد». وغامد : حيّ من اليمن . وقد اختلف في اشتقاقه ، فقال ابن الكلبيّ سمّى غامداً، لأنه تغمّد أمراً كان بينه وبين عشيرته ، فستره ، فسمّاه ملك من ملوك حِمْير : غامداً . وانظر بعض الآراء الأخرى في اشتقاقه اللسان في المادة نفسها .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « على بابها » مكان : « على نأيها »

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣٩، والمقتضب٤ / ٧٤،والإنصاف ١ / ٨٧ ، وابن يعيش ١ /٧٨.

=

وقوله [1] :

٥٤٧ = وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى

ثلاثُ الأثافي والرّسومُ البلاقِعُ [2]

وقولـه :

٥٤٨ = ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي

بما لاقت لبونُ بني زيادِ [3]

وقوله :

٥٤٩ = أرْجو وأَخْشى وأدعو اللّه مُبْتَغِياً

عفواً وعافيةً في الرّوح والجَسَدِ [4]

= ونسب الشاهد للفرزدق . والشاهد ثاني بيتين في الديوان / ٣٠٠ لا ثالث لهما ، والبيت الذي قبله هو :

وليس بعَدْلٍ إن سَبَبْتُ مقاعساً

بآبائيَ الشّمّ الكرام الخضارِمِ

ورواية الشاهد في الديوان : « ولكن عَدْلاً » مكان « ولكنّ نِصْفاً » .

(١) هو لذي الرّمة . انظر ديوانه / ٤٢٢ .

(٢) من شواهد الهمع والدرر ١٦٩٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٩ ، والخزانة ٣ / ٥٣٤ ، والهمع والدرر رقم ١١٢ . والشاهد من أبيات لقيس بن زهير العبسيّ يقولها في قصة شحناء وقعت بينه وبين زياد بسبب دِرْع له ، أخذها الربيع فطرد قيسٌ إبلهم ، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشيّ بمكة بأسياف وأدراع .

(٤) من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٦٩ .

وقولـه :

٥٥٠= إذا كُنْتَ تُرضيه ويُرْضيك صاحبٌ
جهاراً فكن في الغَيْبِ أحفظَ لِلْعَهْدِ[1] / [٣ / ٢١

وَأَلْغِ أحاديثَ الوُشاةِ فقلَّما
يُحاوِلُ واشٍ غيرَ هجران ذِي وُدِّ

وقولـه :

٥٥١= وكُمْتاً مُدَمَّاة كأَنَّ مُتونهَا
جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

---

(١) من شواهد الأشموني ٢/١٠٥، والمغنى ١/٣٧٠، وشرح شذور الذهب /٣٧٢، والعيني ٣/٢١، والتصريح ١/٣٢٢، والهمع والدرر رقم ١٥٢٣ .

(٢) لطفيل الغنوي . أنظر ديوانه /٢٣ وهو من قصيدة مطلعها :
بالعُفْرِ دارٌ من جميلة هَيَّجَتْ سوالِفَ حُبٍّ في فؤادِكَ مُنْصِب

من شواهد سيبويه ١/٣٩ ، والمقتضب ٤/٧٥، والإنصاف ١/٨٨، وابن يعيش ١/٧٧، والعينيّ ٣/٢٤، والأشموني ٢/١٠٤ .
وفي العينيّ : الكُمَيْت : جمع أكمت ، وليس بجمع كميت. وذكر بعض شرّاح الجُمَل للزّجاجي أن كُمِيتًا من الأسماء المصغرة التي لا تكبير لها ، وهو مصغر مُرَخّم من أكمت بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل . ويدل على ذلك جمعهم إياه على : كُمْت . =

وقولـــه :

٥٥٢= قضى كُلّ ذي دين فوفّى غريمه
وعــزّةُ ممـطولٌ مُعَنًّى غَــرِيمُهــا(٤)

وقولـــه :

٥٥٣= وإذا تنوّر طارقٌ مستـطرقٌ نَبحَتْ فــدلّته عليــه كِـلابـــي

وقول الآخر:

٥٥٤= جَفوني ولم أَجف الأخلاء إنني
لغــير جميلٍ من خَليلِيَ مجمــل(٥)

= قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت فقال : هو بمنزلة حميد . وإنما هي حمرة يخالطها سواد، ولم يخلص . وقوله : « مدمّاة » من دمى يدمي مدمى . وأراد بها شديد الحمرة مثل الدّم .

واستشعرت : جعلت شعارها ، وهو علامتهم في الحرب . كذا فسرّه بعضهم ، قال العيني : والصحيح أن معناه : جعلت شعاراً ولبـاساً ، والشعـار من الثياب : ما يلي الجسد . والدثار : ما فوقه .

ومذهب : مموّه بالذهب .

(١) نسب لكثيّر .

من شواهد : ابن يعيش ١/ ٨ ، وشـرح شذور الـذهب / ٣٧٠، والعينيّ ٣/٣ ، والتصـريح ١/ ٣١٨، والأشمـوني ٢ / ١٠١،والهمـع والـدرر رقم ١٥٣٠ .

(٢) من شواهد : شرح قطر النّدى / ٢٧٤ ، وأوضح المسـالك رقم ٢٤٣ ، والأشموني ٢ / ١٠٤،والهمع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ . وفي ط والنسخ المخطوطة « مجمل » بالجيم والرواية المشهـورة : «مهمل » بـالميم . وقائل الشاهد مجهول .

وقول الآخر :

٥٥٥= هَوَيْنَنِي وَهَوِيتُ الغانيات إلـى
أن شِبْتُ فـانصَرَفَتْ عنهنّ آمـالي [١]

وقول الآخر :

٥٥٦= يرنو إليَّ وأرنو مَنْ أُصادِفُهُ[٢] في النّائبات فـأُرضِيه وَيُـرْضِينِي

وقول الآخر :

٥٥٧= سُئِلْت فَلَمْ تَبْخل ولم تُعْطِ طائلاً
فسيّـان لاَ حَـمْـدُ لَـدَيْـك ولاَ ذَمُّ

حتّى إن ابن الدّهان نقل عن البغداد بيّن اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله .

والمشترط ذلك محجوجٌ بقوله تعالى : ﴿ هاؤمُ اقرءوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا ﴾[٤] . •

وقول الشاعر :

٥٥٨= ولقـد أرى تَغْنى بـه سَيْفـانةٌ
تُصبي الحـليمَ ومـثْلُهـا أصبـاهُ [٥]

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢/١٠٤ . والعيني ٣/٣١ .
(٢) في ط : «أصافيه» وفي المخطوطات : «أصادفه» وهذا أنسب
(٣) الحاقة /١٩ .
(٤) الكهف /٩٦ .
(٥) لرجل من باهلة .
من شواهد : سيبويه ١/٣٩، والمقتضب ٤/٧٥ ، والإنصاف ١/٨٩ . =

وبقول الشاعر :

٥٥٩= بعكـاظ يغشى النّـاظـريـ ـنَ إذا همُـو لمحوا شُعـاعـه [١]

وبقوله :

١٢٢/٣] ٥٦٠= عَلّمـونـي كـيــف أبكيـ ـهـم إذا خَـفَّ الـقـطـينُ [٢] /

وكلّ هذه الشواهد وغالبها يردّ على مَنْ مَنَعَ التّنازع في الآية .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : ﴿ **وأنّهم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُم أنْ لَنْ يبعثَ اللّهُ أحدًا** ﴾ [٣] ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التّنازع ، ولا أثر للموصول في منع ذلك .

ولا يقال : إن «أن» والفعل لا تضمر فلا يجوز التنازع ، لأن من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير .

= وفي ط : « يعني » بـالياء والعين ، تحـريف صـوابـه من المخـطوطـات والمراجع السابقة .

وفي ط والمخطوطات : « يصبو » مكان : « تصبي » .

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شـواهد : شـرح شـذور الـذهب /٣٧٣، والمغنى ٢/٦٧٦،والعيني ٣/١١، والتصريح ١/٣٢٠، وابن عقيل ١/١٨٤، والهمع والـدرر رقم ١٥١٩، والأشموني ٢/١٠٦.

(٢) من شواهد المقرب ١/٢٥١.

(٣) الجنّ /٧.

لأنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك. ومنه قوله تعالى : ﴿ **وأن تصوموا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ **وأن تعفوا أَقْرَبُ للتَّقْوى** ﴾[٢] .

وكان أيضاً تقدّم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ **ربّنا وآتنا ما وَعَدْتَنا على رُسُلِكَ** ﴾[٣] وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير : على ألسنة رُسُلك .

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني. والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناءُ عنه ، ولكن بقي النّظر ، هل نقدّره ضميراً أو ظاهرا ؟ الأولى أن نقدره مضمراً ، لأن ذلك شأن باب التنازع .

فإن قلت : قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين ، وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه .

قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض . وههنا ثَمَّ ما يمنع من ذلك ، وهو أنه إذا كان من باب التّنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ لتشبث الجملة الثانية بالأولى ، ولم يقبح من جهة أنه ليس

(١) البقرة / ١٨٤ .
(٢) البقرة / ٢٣٧ .
(٣) آل عمران / ١٩٤ .

مذكوراً لفظاً ، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسألة،ولم يكن إذ ذاك من باب التّنازع .

وهذا فرق ما بين المحذوف للدّلالة أو التفسير.فتنبّه لذلك فإني لم أجد أحداً نبّه عليه .

ومِمّا يُقوّي ذلك منع النحاة كـ «الخفاف»[1] في الشّرح التنازعَ في الحال والتمييز ، فلا يقال : جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً ، على التّنازع .

والسّبب في ذلك :أنه لا بد في التّنازع من أنك إذا أعملت الواحد أَضمرت في الآخر ، إما تحذفهُ وإما تُبْقيه ، وإلاَّ فلا شك أنه يجوز
١٢٣/٣] جاء / زيد وقعد عمرو ضاحكاً على أنك حذفت من الأوّل لدلالة الثاني عليه .

هذا ما لا أعتقد فيه خلافاً . انتهى .

(١) الخفاف : « هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم النّحوي الشاغوري ، شهاب الدين .
كان من تلامذة ابن مالك ، كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين علماً :
وكان شرح التسهيل لابن مالك عنده كاملاً ، فأخذه معه ، وتوجّه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر النـاس في هذه البلاد .انظر البغية ١/ ٤٧٣ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، ومن خطه نقلت : سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل : قام زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ وخالدٌ كلهم، فأفتى بالجواز قياساً على التثنية، قال :

٥٦١= * أُلاك بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِما *

وقياساً على النّعت نحو : قام زيد وعمرو وبكر العقلاء لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ، انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصّاً في المراد منه . فليتأمل .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي هذه التّذكرة ، قال ابن الأبرش[١] : سألني الوزير أبو الحسين بن سراج عن قول طُفيل :

(١) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم ابن الأبرش الأندلسي.
مات بقرطبة في ذي القعدة ٥٣٢ هـ . انظر البغية ١/ ٧٥٧.

٥٦٢ = وراكضةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّـةٍ   بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَـلِ (١)

فقال ألم تقل النُّحاة : إن اسم الفاعل إذا وُصِف بطل عملُه وقد وصف هـذا بقولـه : « ما تستجن بجُنَّـة » ، وأعمـل في « بعيـر حلال » ، وكان يجب أن لا يعمل .

قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوى الأعمال قبل الصّفـة وكذلك فعل هنا .فاستحسنه .

قال ابن الأبرش:ثم إني رأيت لابن جني أن هـذه الجملة في مـوضع نصب على الحـال من الضمير في راكضـة .وليست بصفة ، انتهى .

(١) ديوانه / ٦٨ من قصيدة مطلعها :
عشيتُ بقُرًّا فرْط حَوْلٍ مُكمّلِ   مغانِـي دارٍ من سـعاد ومـنزلِ
من شـواهد : الأمـالي للقـالي ١٠٤/١ ، والمخصص ١٤٧/٧ .
هذا ورواية الشاهد في الديوان : «راجعته» مكان : « غادرته » ، والحِلال بكسر الحاء : مركب من مراكب النساء ، وجعفله : قلبه وجعفل المتاع : قلبه ، وجعل بعضه على بعض .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي (التذكرة) المذكورة ، قال عالي [1] بن عثمان بن جني سألت أبي عن إعراب قوله :

٥٦٣ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَن يَنْقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ [2]

فأجاب : إن المقصود ذَمّ الزمان الذي هذه حاله ، كأنه قال : « زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه » ، « فزمان » مبتدأ وما بعده صفة له ، و « غير » خبر للزّمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته ، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف / لأنك إنما جئت بالهاء لمّا [٣/٢٤ تقدّمها ذِكْرُ ما تَرْجِعُ إليه ، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار :

غَيْرُ مأسوفٍ على زمن ينقضي بالهم والحزن .

قال : وإن شئت قلت : إنه محمول على المعنى ، كما حملت : «أقل امرأة تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ

(١) يكنى أبا سعد بن أبي الفتح كان مثل أبيه نحويّاً أديباً .
مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر البغية ١/ ٢٢٤

(٢) لأبي نواس ، وبعده :
إنما يرجو الحياةَ فتًى عاش في أمْنٍ من المِحَنِ
من شواهد : التصريح ١/ ٢٣٩ ، وابن عقيل ١/ ٨٩، والخزانة ١/ ١٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ ، والأشموني ١/ ١٩١ .

خبـرًا لأقل ، إنـه مبتدأ وقـد أضفت أقل إلى امـرأة ، ووصفت المرأة بـ « تقول ذلك» ، كأنك قلت قَلّ امرأة تقـول ذاك ، فلم يحتج أقـل إلى خبر ، لأنها في معنى : قَلّ .

وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » ، على معنى : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه .

وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال ابن الحاجب في إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في « غير » وإذا لم يكن عامل لفظي ، فإمّا أن يكون مبتدأً ، وإمّا أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتا أو محذوفا .

الثـابت لا يستقيم لأنـه إمـا على « زَمَن » وإمـا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضـاً فإنـك إذا جعلته مبتـدأً لم يكن بـدٌّ من أن تقـدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّرت قبله موصوفاً لم يكن بدٌّ من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ « زمن » ، ألا تـرى أنّك لـو قلت : رجل غيرك مَرَّ بي لكان في « غير » ضمير عائد على رجل .

ولو قلت : « رجل غَيْرُ متأسف على امرأة مرّ بي » لم يستقم ،

لأن غيراً لمّا جعلْتَهُ في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفـةً لما قبله .

ولو قلت : « رجل غير متأسف عليـه مرّ بي » جـاز ، لأنه في المعنى للضمير،والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر بحذفه . ومن شرط صحـة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمور :

منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً . [١٢٥/٣

الثاني : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينـة فتبيّن إشكال إعرابه كذلك .

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، فكان التقدير : « زمن ينقضى بالهم والحزن

غير مأسوف عليه » . فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعْدَ في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يكْرمني زيدٌ إنّي أكرمُه ، وتقديره : إنّي أكرم زيداً إن يكرمني ، فقد أوقعت زيداً مقام الضّمير لّما أخرته عن الظّاهر ، فتبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك .

وعكسه[1] : أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » ، كما استعملوا « لا » بمعنى « غير » ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسفْ على زمن هذه صفته .

ويدلّ على إستعمالهم غيراً بمعنى « لا » قولهم : « زيد عمراً غير ضارب» ،ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » ، لأن المضاف لا يعمل فيها قبل المضاف إليه، ولكنه لما كان «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في « مثل » ، وإن كان بابُهما واحداً ، فإذا كانوا استعملوا : « أقل رجل يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يستعملوا « غيراً » بمعنى « لا » مع موافقتها « لا » في المعنى أجدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموه بمعنى « لا » فلا بُدّ له من إعراب من حيث إنه اسم ، فما إعرابه ؟ .

قلنا : إعرابه كإعراب : «أقلّ رجل يقول ذاك » فهو مبتدأ لا خبر

(١) في ط : «وعكسه ويحتمل » بزيادة : « ويحتمل » .

له استغناءً عنه لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك . فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر،ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلّة كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ،ولا مقدّر محذوف والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام ، لأنه في معنى : أيقوم الزيدان .

وكذلك قول بعض النّحويّين في مثل : دراك ، ونزال أنه مبتدأ وفاعله /مضمر،ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه : انْزل وهذا هو الصحيح فيه . [٣/ ٢٦

وقد ذهب كثيرٌ : إلى أنه منصوب انتصاب مصدر كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً .

وهذا عندي ضعيف ، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابة:سَقَياً وَرَعْياً ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد ؟ وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنيّ - والله أعلم .

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من (تذكرته):«مأسوف » مفعول من الأسف وهو الحزن و « على » متعلق به كفولك : أسفت على كذا أسفاً ، وحزنت عليه حُزْنَا ، ولهفت عليه لَهْفاً ، وأسيت عليه أَسًى .

وموضع قوله : « بالهم » نَصْبٌ على الحال ، والتقدير :

يتقضى مشوباً بالهمّ ، و « غير » رفع بالابتداء . ولمّا أضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر ، كما إستغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر ، من حيث سدّ الاسمُ المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما مقام ، يقوم ويضرب ، فتنزل كُلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجُملة .

وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك: أيُحْزَن على زيد وما يُؤسف على عمرو .

فلما كانت « غير » للمخالفة في الوصْف جرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجارّ والمجرور، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك مسدّ الجملة حيث أفاد قولك : « غير مأسوف على زيد » ما يفيده قولك : ما يُؤسف على زيد » .

قال أبو حيان : ونظيره في الإعراب قول المتنبي :

٥٦٤ = ليس بالمنكَرِ إنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً
غير مدفوعٍ عن السّبق العِرابُ[1]

* * *

(١) انظر ديوان المتنبّي ١/٢٦٣ .

[نصب « مقالة » في بيت النابغة]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيّان : أن بعض الطّلبة سأل ابن الأخضر[(١)] عن نصب « مقالةً » في قول الشاعر :

٥٦٥ = * مقالةً أنْ قد قُلْتَ[(٢)] * / [٣ / ١٢٧

فأنشده ابن الأخضر :

٥٦٦ = * ولا تَصْحَبِ الأردى فَتَرْدى مع الرَّدى *

قال : فكرّر الطالب عليه السّؤال ، وذلك بحضرة ابن الأبرش فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من (غزّة)، وأنه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : أن مقالةً بدل من فاعل

(١) عليّ بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيليّ .
كان مقدّماً في العربيّة . توفي بأشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر رجب ٥١٤ هـ . انظر البغية ٢/١٧٤ .

(٢) قطعة من بيت للنابغة ديوانه / ١٦٥ والبيت بتمامه :
مقالةً أنْ قد قلْت سوف أنالُه وذلك مـن تلقـاء مثلك رائِـعُ

فِعْل في بيت قبل البيت الذي هي فيه ،وهو قول النّابغة الذبّياني :

أتـاني أبَيْت اللّعن أنـك لُمْتني　　وتلك الّتي تَسْتَكُّ منها المسامِعُ

* مقالة أن قد قُلْتَ *

فمقالةً بدل من فاعل « أتاني » وهو « أنك لمتني » وهي تروى بـالرفـع والنصب. فمن رفع فـظاهرٌ ، ومن نصب بنـاهـا على الفتـح لإضـافتها إلى مبنيّ. وصـار ذلك نـظير قـوله تعـالى : ﴿ لقد تَقَـطَّع بَيْنَكُمْ ﴾ [١] و ﴿ مِثْلَ ما أَنَّكم تَنْطِقُونَ ﴾ [٢] .

وقول الشاعر :

٥٦٧ = * مِثْل ما أَثْمر حُمَّاضُ الجَبَلْ [٣] *

٥٦٨ = * وإذ مـا مثلهـم بـشـر [٤] *

٥٦٩ = * لم يمنع الشّرب منها غير أن نَطقت [٥] *

---

(١) الأنعام /٩٤.

(٢) الذاريات /٢٣ .

(٣) صدره :

* فتداعى مَنْخـراه بدمٍ *

قال الأزهري : الحُماض : بقلة بريّة تنبت أيام الربيع في مسايـل الماء ، ولها ثمرة حمراء ، وهي من ذكورالبقل .وأنشد ابن بريّ البيت الشاهد . انظر اللسان « حمض » .

(٤) سبق ذكره رقم ٢٠٧ ، ٣١٦.

(٥) من شواهد سيبـويه ١/ ٣٦٩ ، وابن الشجـري ١/ ٢٦ ، ٢/ ٦٤ والخزانـة ٢/ ٤٥ ، ٣/ ١٤٤ ، ١٥٢ ، والتصريح ١/ ١٥ واللسان : وقل ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠ ونسق لأبي قيس بن الأسلت أو لقيس بن رفاعة أو لرجل من كنانة .

انتهى معنى جـواب شيخنـا وهـو محكى عن أبي الحجّاج الأعلم .

وفي هذا الجواب نظرٌ فإنهم نصّوا على أنه ليس كلّ ما يضاف إلى مبنّي يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوصٌ بما كان مبهماً نحو « غير » و « مثل » و « بين » و « دون » و « حين » ، ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فأذْعَنَ له .

فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه ، وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطّيب المتنبي :

٥٧٠ = وَأُقْسِم لو صَلَحْتَ يَمِيْنَ شَيْءٍ　　لمـا صَلَح العِبادُ لـه شِمَالا (١)/[٣ / ٢٨

(١) انظر ديوانه ٣ /٣٤٨ من قصيدة مطلعها :

بقائِي شاءَ ليس هُمُ ارتحالا　　وحُسْـنَ الصَّبر زمُّـوا لا الجِمالا

ومعنى الشاهد : أن المتنبي يفضّل ممدوحه على جميع الناس ويقول : إنه لو كان يمين شيء ما صلح الناس كلهم أن يكونوا شمالاً لذلك الشيء ، وفي مثل هذا المعنى يقول أبو النجم :

لـو كـان خلقُ الله جنبـاً واحـداً　　وكنْتَ في جنبٍ لـكُنْـت زائـدا

نباهةً ونائلاً ووالِدا

انظر شرح البرقوقي هامش الديوان

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان .

وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيّان ، فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن نصبهما ، فقلت له على الحال كقولي : «أصَلحَ[1] لك غلاماً وتلميذاً ؟ فقال يظهر لي : أنه تمييز. قلت له : التّمييز الذي على تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك ، لا بُدَّ أن يكون منقولاً من فاعل أو من مفعول على رأى[2]، وهذا لا يصلح[3] فيه ذلك ولا في قولي أصلح لك تلميذاً؟ فقال يصح[4] : أن يقدر : يصلُح لك تِلْمذيّ فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلمذ مصدر ، ولو قدرناه : يصلح لك تلمذي لم يكن معناه معنى : أصلح لك تلمذًا .

قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطّوخي أنه أعربه خبر صلح ، وجعلها من أخوات صار ، وبمعناها .

قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه ، فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيّان.

---

(١) في ط : «صلح» بدون ألف في أوّله .

(٢) في ط : «رائي» تحريف .

(٣) في النسخ المخطوطة : «لا يصح» بدون لام .

(٤) في ط : «يصح لك» بزيادة لك ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

في (تذكرة) ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبّي في شرحه لمفصل الزّمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله :

الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصريّ : « كأنّك بالدُّنيا لم تَكُن وبالآخرة لم تَزَل » يحتمل الضّمير في « تكن » أن يكون للمخاطب ، وأن يكون للدّنيا ، وكذا الضمير في لم تَزَلْ ، وتقديره على الأول : كأنك لم تَكُن بالدّنيا ،ويكون التّشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال .

ومثله كأن زيداً قائم ، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق « كأن » ، وليس قول من قال :إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جرفظنٌّ وتخيُّلٌ ليس بشيء ، لأن ما ذكرنا من التأويل لا يُبْقي إشكالاً ، وَجَرْيُها على حقيقتها أَوْلى ، وتقديره : إن حالك في الدنيا شِبْهُ حالِك زائلاً عنها ، وكأن حالَكَ في الآخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تَزَلْ في الآخرة . والأوّل أولى .

فإذا كان الضّمير للمخاطب يكون « بالدنيا » ظَرْفاً ، وكان تامة وهي خبر كأنّ .

وإذا جعلت الضّمير في تكن للدنيا ، فيحتمل أن يكون

« بالدنيا » الخبر « ولم يكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوّز أن تقع الماضيةُ حالاً بجعلها
[١٢٩/٣] صفة ، تقديره : دنيا لم تكن / ونصب دنيا على الحال ، وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل .

فإن قيل : إن بالدنيا لا يتّم به الكلام والحال فضلة .

فالجواب : أن من الفضلات ما لا يتّم الكلام إلاّ به كقوله تعالى : ﴿ فما لَهُم عن التَّذْكِرة مُعْرِضين ﴾(١) فمعرضين حال من الضّمير المخفوض ، ولا يستغنى الكلام عنها ، لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها .

ومما يبيّن ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيد حتى فعل ، لا يتم الكلام بقولك بزيد .

ومما يبيّن صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كأنك بالشمس وقد طلعت .

وعلى ذلك يحمل قول الحريري : « كأني بك تنحطّ ، يكون بك الخبر وتنحط » جاء في هذا هو الوجه .

وخرّجه المطرزي في (شرح المقامات) : كأني أبصر بك إلاّ أنه ترك الفعل لدلالة الحال .

(١) المدثر / ٤٩ .

وما ذكرته أولى ، لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جرّ لا يحتاج إليه فيما ذكرت ، انتهى .

[مسائل من تذكرة ابن مكتوم]

وفي تذكرة ابن مكتوم ، قال ابن جني في تعليقة من تعاليقه : أنشدنا أبو عليّ لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً .

٥٧١= لو طُبِخت قِدْرٌ على فَرْسَخٍ أو بذُرى ثَغْرٍ بأعلى التنور
وكان يحمي القِدْر كُلّ الورى بكل ماضي الحدّ عَضْبٍ بَتُور
وكُنْت في السِّند لَوافَيْتَها يا عَالِمَ الغيبِ بما في القُدُور

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع السؤال منه؟فرجعنا إليه فقال قوله:«بما في القدور»بدلٌ من الغيب، وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدّى إلى مفعول واحد والتقدير : ياعالماً بما في القدور مثل: ياضارِبَ زيدٍ أخا عمرو،تقديره: يا ضارباً أخا عمرٍو ، ولا يكون بما في القدور مفعولاً ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول عرفت زيداً فقوله : « بما في القدور » مفعول به ، تقول:علمت زيداً ، وعلمت بزيد .

* * *

وفيها قال ابن جنّي آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه

(١) في ط : « أو يدري تفرقا » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أو يدري تعربا » ، وفي هامش ط : « كذا ولعله « أو بذري نيق » . والصواب من نسخة الأزهر .

[١٣٠/٣] قوله . /

٥٧٢= لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا
وأخو الحرب من أطاق النزولا

ولم يذكر شيئاً ، وقال : سلني عنه في وقت آخر .

قال ابن جنّي : اكتفى بالمسبب عن السّبب ، لأن تقديره : فأطقنا قبولنا .

* * *

وفيها قال ابن جني ـ دخلت على أبي يوماً وبين يديه كانون ، فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من : الكنّ وعلى رأي من جعله من كون الكانون ، فقلت : إذا أخذته من الكن تقول : ضاروب. وتوقفت في الآخر ، فقال : ضربون لأن كانون على هذا فعلون .

وفيها قال ابن جنّي جرى حديث مَبْرمان عند أبي علي فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المبرّد عن قوله :

٥٧٧ = * فغضّ الطّرف *(١)

فقال : إن كنت تلّفظت بها وحدها أوّلا ، فإني أُجوّز فيها الأوجه

---

(١) قطعة من بين لجرير ديوانه /٦٣ والبيت بتمامه :
فغض الطرف إنك من نُمَير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وانظر اللسان : « غضض » .

الثلاثة مثل: مُدَّ، ومدُّ ومدِّ ، والرّفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإتباع .

فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللّام قبل أن تحرّك الضاد الثّانية ، فإني أجوّز الكسر، ولا أجوّز الضّم ، لأن التّحريك الآن للسّاكن الثالث وهو لام التعريف ، ولا يصحّ فيه إتباع ، لأن التحريك من الثّالث لا من الثّاني قال : فقال لي المبرد : ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا .

* * * *

وفيها قال ابن جنّي : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشّام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرّات وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ : « قَدَ اْفْلَح »[1] بفتح الدّال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك .

وجوابها : أنه في الأصل : « وَوْأَيٌ » نحو : كَوْكب ، فانقلبت الياء الفاً لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها فصار: « وَوْأا » ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على الواو السّاكنة / فصار: « ووا » ، واجتمع معك [٣١/٣

(١) المؤمنون /١ . وهي قراءة : ورش ، وابن ذكوان ، وحفص ، وإدريس . انظر قراءة رقم ٥٦٧٥ من معجم القراءات .

واوان في الأول، فقلبت الأولى همزة فصار أوا ، ثم جمعته بالواو والنون : أويون مثل مُصْطَفيُون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار أواون ، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْنَ مثل : مُصْطَفَوْنَ ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوْي ، وحذفت النّون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علة وسبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياءً بعدها فصار أوِيّ ، وهو الجواب .

* * *

[أبو عليّ الفارسي يناقش تلاميذه في بعض المسائل]

قال ابن جنّي : أنشد أبو عليّ للمتنبي(١) .

٥٧٣ = مِنْ كُلّ من ضاق الفضاءُ بِجَيْشِه
حتى ثَوَى، فحواه لَحْدٌ ضَيِّقُ(٢)

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ .

فقال بعض الحاضرين : خمسة ، وقلت أنا : ستّة ، فتعجّبوا

(١) في ط فقط : « المتنبي » بدون لام الجرّ تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) من قصيدته المشهورة التي قالها في صباه يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن محمد بن أوس . . . الأزدي ، ومطلعها :

أرق على أرَقٍ ومثلي يأرقُ وجوى يزيدُ وعبرَة تترقرق

انظر ديوانه / ٧٥.

من قولي ، وقالوا قد عرفنا « كل » و « من » و « جيش » و« الهاء » المتصلة به « وثوى » ، فأين الآخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي « ضاق الفضاء » ، لأن مَنْ نكرة غير موصولة ،لأن كُلًّا لا يضاف إلَّا إلى النّكرة التي في معنى الجنس . وضاق الفضاء مجرور الموضع ، لأنه صفة لـ « مَن » قال الشيخ : هو كما قال .

* * *

: قال ابن جنّي سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيدٌ معرفة ، ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ، فكيف صار معرفةً ونكرةً في حين واحد؟

فأجاب بأن العين واحدة ،والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن فيه بيان حال ، وإخبار ما هو مجهول غير زيد ، وهو الانطلاق .

* * *

: قال ابن جنّي : قال لنا أبو عليّ : سقط على فكري البارحة شيء جيّد يدلّ على شدة اتصال تاء التأنيث بالكلمة وهو قولك : دحرجة وبابه .

ووجه الاستدلال من ذلك :أنه قد ثبت أن المشتقّ يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتقّ منه ، لأنه لو كان مثله ،ولم يكن مخالفاً له كان إياه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد بيّنت أن

الفعل مشتقٌّ من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفاً، ولا مخالفة
بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتقّ وبين دحرجة إلَّا بالتاء. ولو / [١٣٢/٣
جعلتها منفصلةً زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدّة اتصال التاء
بها ،وللتاء تأثيرٌ في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام
مَفْعل نحو مَكْرم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبَرَة .

قال بعض الحاضرين : مضرب مثل ضَرَب ، فعبس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

* * *

: قال ابن جنّي : سألْنا أبا عليٍّ عن قولنا : « إن لم يفعل » ما العامل في يفعل فقال : « لَمْ » فقلت ، فـ« إنْ » للشّرط ، والمعنى عليه،فما عملها ؟ قال : إنها عاملة في لم يفعل كلّها بمجموعها ، لأن « لم » تنزلت منزلة بعض أجزائه .ـ

والدّليل على صحة هذا قول سيبويه : زيداً لم أضرب ، وحرف النّفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلاَّ « إنْ لم » ، تَنزَّلَتْ منزلة بعض الفعل ،فعمل كما عمل لو لم يكن معه «لم»، ولا خلاف ولا إشكال في جواز : « إنْ لم يفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل النّاصب على الناصب ، ولا الجارّ على الجار، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بدّ من هذا التنزيل .ولكن لا علامة لجزم إنْ في اللفظ ، وإنما هو مجزوم الموضع بإنْ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٥٧٤= الشَّمسُ طـالعةٌ ليست بكـاسفة
تَبْكي عليك نُجُومَ اللّيل والقمرا(١)

اختلف الرُّواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريّـون هكذا، ورواه الكوفيون :

* الشّمس كاسفة ليست بطالعة *

ورواه بعض الرواة .

* تَبْكي عليك نجومُ اللّيل والقمرا *

برفع « نجوم » ونصب « القمر » .

ورواه بعضهم بنصبهما معاً .

وقـد اختلف أصحاب المعـاني وأهـل العلم من الـرواة وذوو

(١) من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها
تَنْعَى النّعـاةُ أميـرَ المؤمنين لنـا يـا خَيْـر من حـجّ بيتِ الله واعْتَمَــرا
انظر ديوان جرير / ٢٣٥ .

المعـرفة من النّحـاة في تفسير وجـوه هذه الـرّوايات ، وقيـاسها في العربيّة . فأمّا من روى :

* الشمس طالعة ليست بكاسفة *

فإنه ينصب نجومَ الليل بـ « كاسفة » ويعطف « القمر » عليها و « تبكي » يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس.

[١٣٣/٣] ونصب « نجومَ الليل » بكـاسفةٍ / أشهـر الجوابات، وأعرفهـا وأقربها مأخذاً .

والمعنى : أن الشمس لم تقـو على كسف النّجـوم والقمـر ، لإظلامها وكُسوفها بسبب هذا المصاب العظيم .

وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بـ « تبكي » نَصْب الظّرف أي تبكي عليك مدّة نُجوم اللّيل والقمر ، كما قالوا : لا أكلمك سعد العشيرة ، ولا أكلمك مسيرة ابن سعد ، والقارِظَين[1] ، ونحو ذلك .

وهذا الإعراب موافقٌ لرواية الكوفيين .

---

(١) القارظان : هما رجلان خـرجا يجنيـان القرظ فلم يـرجعا فصـارا مثلاً . والأصـل : مدة غَيبة القـارظين . انـظر الأشمـوني ، وحـاشيـة الصّبـان ١٣٣/٢ .

* الشمس كاسفة ليست بطالعة *

وقيل : إن « نجوم الليل والقمر » منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي : تغلب في البكاء فهو من باب المغالب الآتي على فَاعَلْتُه ففعلته أفعُلُه بضم العين إلاَّ في باب : وَعَدْتُ ، وَبِعْتُ ، ورميت فإنه يجيء على أفعِلة بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنّجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة :

٥٧٥ = فإنّك شَمْسٌ والملُوكُ كواكِبٌ
إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُن كَوْكَبُ[1]

وأمّا من رفع « نجوم الليل » ، ونصب « القمر » ، فإن ذلك من باب المفعول معه نحو : استوى الماءُ والخَشبةَ .

وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيّين .

وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في رواية من نصب : نُجوم اللّيل والقمر » أنّ المعنى : تبكي عليك ونجومَ اللّيل والقمرَ ، أي تبكي الشَّمْسَ عليك مع نُجوم اللّيل والقمر ، فحذف الواو وهو يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

(١) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويمدحه ومطلعها .
أتاني أبيت اللعن أنّك لُمْتَنِي وتلك التي أهتمّ بها وأنْصَبُ
انظر الديوان / ٥٦ .

وأمّا رواية الكوفيين :

* الشَمْس كاسفةٌ ليست بطالعة *

فإنه استعظم أن تطلع الشّمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجيّة :

٥٧٦ = أيا شجر الخابور مـالك مُـورِقاً
كأنك لم تَجْـزع على ابن طَرِيفِ [١]

* * * *

(١) الشاهد لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني ، وكان من رؤساء الخوارج ، قتله يزيد بن مزيد الشّيباني ، بعثه إليه الرشيد في جيش ويعده :

فتى لا يحب الزّاد إلاَّ من التّقى
ولا المـال إلاَّ مـن قناً وسيوفِ

فقـدنـاه فقـــدان الربيــع وليتنــا
فـدينــاه مـن ســاداتنـا بـألــوفِ

من شواهد : المغنى ١/٤٧، وانظر حاشيـة الأمير على المغنى ١/٤٥، والهمع والدرر رقم ٤٩٤ .

والخابور : نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة .

* * * *

انتهى بحمد الله تعالى ـ الجزء الخامس

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

الجزء السادس ـ وأوله

مسألة من تذكرة ابن مكتوم في قول ابن الطراوة في المقدّمات

فهرس شواهد الجزء الخامس

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بتة أبو كرب	٤١٧	٤٢
= لـه متنتـان خـطانـا كـما أكبّ عـلى سـاعـديْـه النِّمـره	٤١٨	٤٦
= فكان مجني دون مـن كنـت اتقـى ثلاث شخوص كاعبان ومعصـر	٤١٩	٤٨
= وإن كلاباً هذه عشراً بـطن وأنت بريء من قبائلها العشر	٤٢٠	٤٩
= فـإن تـبـدلـت بـآدى آدا لم يـك ينـآد فـأمسى انـآدا	٤٢١	٥٠
فقد آراني أصل القعادا		
= أبصارهن إلى الشّبان مـائلةٌ وقـد أراهنّ عنّي غـير صـدادِ	٤٢٢	٥١
= هجـرتك لا قـلًى مني ولكن رأيت بقـاء ودّك في الصـدود		
= كهجـر الحائمـات الوِرْد لمـّا رأت أن المنـيـة في الـورودِ	٤٢٣	٥٩
= تفيض نفوسها ظمأ وتخشى حمـامـا فهي تنـظر من بعيـد		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فيها خطوط من سوادٍ وبلق		
كـأنـه في الجلد تـوليـع البهقْ	٤٢٤	٦٣
= لو أن عصم عما يتين ويذبل		
سمعا حديثـك أنزلا الأوعـالا	٤٢٥	٦٥
= تذكّرت بشراً والسماكين أيْهما		
عليّ من الغيث استهلت مواطره	٤٢٦	٦٥
= تبسم عن مختلفـات ثُعْـلٍ		
أكَسّ لا عــذب ولا بــرتْــل	٤٢٧	٦٥
= فماحت به غر الثنايا مفلّجًا		
وسـما جلاعنـه الطلال مـوشّما	٤٢٨	٦٦
= هم منعـوني إذ زيـادٌ كـأنمـا		
يـرى بي أخلاء بقـاع موضّعـا	٤٢٩	٦٧
* إلا إنّ جيراني العشية رائح *	٤٣٠	٦٧
أمن آل وَسْنى آخر الليل زائر		
ووادي العوير دونها والسواجرُ	٤٣١	٦٨
= تتابَعْنَ حتىّ لم تكن لي ريبةٌ		
ولم يـك عـماّ خيّـروا متعقّب	٤٣٢	٦٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وأطنـابه أرسـانُ جُرْدٍ كـأنها ضدور القنا من بادىء ومعقب	٤٣٣	٧٠
= كـأن على أعـرافـه ولجـامـه سنـا ضَرمٍ من عـرفج يتلّهبُ	٤٣٤	٧٠
= سيوحاً جموحاً وإحضارهـــا كمعمعـة السّعف الموقـــــد	٤٣٥	٧١
= تكاد أيديها تهاوى في الزّهقْ من كفتها شداً كإضـرام الحرق	٤٣٦	٧١
= كأنما يستضرمان العَرْفجـا فـوق الجلاذىّ اذا مـا أمجـا	٤٣٧	٧٢
= إذا اجتهدا شـــدا حسبت عليهما عـريشا عليـه النار فهـو محرّق	٤٣٨	٧٣
= كأنه بعدما صدّرن من عرق سيـدٌ تمطّر جنـح الليل مبلولُ	٤٣٩	٧٣
= مطلاًّ على أعدائه يزجرونـه بسـاحتهم زجر المنيـح المشهر	٤٤٠	٧٤
= مفدًّى مؤدى باليدين ملعّن خليـع لجام فـائـز متمنّـــح	٤٤١	٧٥

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= بأيديهم مقرومة ومفالـــق		
بشيرٌ بأرزاق العيـال منيحهـا	٤٤٢	٧٥
= ذَعْرتُ قلائص الثلج تحت ظلاله		
بمثنى الأيـادي والمنيـح المعقب	٤٤٣	٧٦
= وأصفر من قداح النبع فرع		
لـه علمان من عقب وضـرس	٤٤٤	٧٧
= هي الشفاء لدائي ان ظفرت بهـا		
وليس منها شفاء الداء مبذول	٤٤٥	٨٥
= وصـاحب أبـدا حلوا مُـزًّا		
بحـاجـة القـوم خفيفاً نـزّا	٤٤٦	٨٧
اذا تغشّـاه الكـرى ابـرحـزّا		
كـأن قـطنـاً تحتـه أوقـزّا		
أو فرشاً محشوة إوزّا		
= فـظل لنا يـوم لذيـذ بنعمـة		
فقـل في مقيـل نحسـه متغيب	٤٤٧	٩١
= تأخّرْت استبقى الحياة فلم أجد		
لنفس حيـاةً مثـل ان أتقـدمـا	٤٤٨	٩٥
فلسـنا على الأعقاب تدمـي كلومنـا		
ولكن على أقدامنا تقطر الـدما		

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن		
وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم	٤٥٦	١٠٤
فأنت طلاق والطلاق عـزيمـةٌ		
ثلاثاً ومن يخـرُق أعق وأظلم		
= أخذنا بآفاق السّـماء عليكُمُ		
لنا قمراها والنجوم الـطوالع	٤٥٧	١٠٧
= وقد عاد عذبُ الماء بحرا فزادني		
على ظمئى أن أبحر المشرب العذبُ	٤٥٨	١١٠
شواهد في مسائل نحوية		
= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى		
ثلاث الأثافي والرسوم البلاقـع	٤٥٩	١٢٢
= مازال قد عقدت يداه إزاره		
فسما فأدرك خمسة الأشبار	٤٦٠	١٢٣
= تفقأ فوقه القلع السّـواري		
وجنّ الخازباز بـه جنونـا	٤٦١	١٢٦
= فكان مجنى من كنت اتقـى		
ثلاث شخوص كأعبان ومعصـر	٤٦٢	١٢٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وإن كلاباً هذه عشر أبطن / وأنت بريء من قبائلها العشر	٤٦٣	١٢٩
= وهم أهلات حول قيس بن عاصم / اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا	٤٦٤	١٣٣
= اشددْ يديك بمن تهوى فما أحد / يمضي فيدرك حيٌّ بعده خلفا	٤٦٥	١٣٥
= ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به / فتتركه الأيام وهي كما هيا	٤٦٦	١٣٥
= فلا زال قبر بين تبنى وجاسم / عليه من الوسمى جود ووابل	٤٦٧	١٣٦
فينبت حوذاناً وعوفاً منورا / سأتبعه من خير ما قال قائل		
= يا أمتاه أخصبي العشيه / قد صِدْت دقشاً ثم سندريّه	٤٦٨	١٤٨
= اذا لم تستطع شيئا فدعه / وجاوزه الى ما تستطيع	٤٦٩	١٤٩
= أمور لو تدبّرها حليمٌ / لهيب أو لحذّر ما استطاعا	٤٧٠	١٤٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= علّقتها عرضاً وعلقت رجلا		
غيري ، وعلّق أخرى ذلك الرجل	٤٧١	١٥٢
= * ويجمع ذا بينهن الإصارا *	٤٧٢	١٥٦
= المرء يأمل أن يعيش وطول عيش قد يضرُّه	٤٧٣	١٦٣
= ها أناذا آمل الخلود وقد		
أدرك عقلي ومولدي حُجرا	٤٧٤	١٦٣
= * والعفو عند رسول الله مأمول *	٤٧٥	١٦٤
= * حرموا الذي أملوا *	٤٧٦	١٦٤
= * وما قصدت من أهلهالسوائكا *	٤٧٧	١٦٤
= * يأيها الجاهل ذو التنزى *	٤٧٨	١٦٩
= * والعفو عند رسول الله مأمول *	٤٧٩	١٧١
= * وما قصدت من أهلها لسوائكا *	٤٨٠	١٧٢
= أرض لها شرفٌ سواها مثلها		
لو كان مثلك في سواها يوجد	٤٨١	١٧٢
= حراجيجُ ما تنفك إلّا مناخة		
على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا	٤٨٢	١٧٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= إنّ التي ناولتني فردَدْتُها قتلت قُتِلتْ فهاتها لم تُقْتَل	٤٨٣	١٧٥
كلتاهما حلب العصير فعاطن بزجاجة أرخاهما للمفصل		
= * لنا قمراها والنجوم الطوالع *	٤٨٤	١٧٧
= قامت تبكّيه على قبره من لي من بعدك يا عامر	٤٨٥	١٧٧
تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصرُ		
= * إذا نُهي السّفيهُ جرى إليه *	٤٨٦	١٧٩
= وأنت التي حببت كُلَّ قصيرةٍ إليّ وما تدري بذاك القصائِرُ	٤٨٧	١٨٠
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطا شر النساء البحاتِرُ		
= لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة الا عضها بالأباهم	٤٨٨	١٨٣
= وقد علم الأقوام ما كان داؤها بثهلان إلّا الخزي ممن يقودها	٤٨٩	١٨٤

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * له الويلُ إن أمسى *	٥١٨	٢٤٣
= * اتنفعك الحياة *	٥١٩	٢٤٣
= نعم الرفيق وكنت علق مضنـــة وأرى بنعف بلية الاحجـــار	٥٢٠	٢٤٨
= فسقاك حين حللت غــير فقيـدة هـزج الرواح وديمـة لا تقلــع	٥٢١	٢٤٩
= فداويتـه عامين وهـــي قـريبــــة أراها وتدنو لي مراراً وأرشــف	٥٢٢	٢٤٩
= آل المهلب جد الله دابرهم أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف	٥٢٣	٢٥٠
= استغشن بأهل المـلح ضاحيـــة يركضن قــد قلقت عـقــد الأطانيب	٥٢٤	٢٥٤
= * كما شرقت صدر القناة من الدم *	٥٢٥	٢٥٥
= فمضى وقدمها وكانت عـــادة منه إذا هي عردت إقـدامهـا	٥٢٦	٢٥٥
= لما أتى خبر الزبير تـواضعت سور المدينة والجبال الخشـــع	٥٢٧	٢٥٥
= * وقائع في مضر تسعة *	٥٢٨	٢٥٧

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فتور القيام قـطيع الكــــلا م تفتر عن ذي غروب خصـــر	٥٣٨	٢٦٦
= يبكـي الغريب عليه ليس يعرفــه وذو قــرابــة في الحي مســـرورُ	٥٣٩	٢٦٧
= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما يضم الى كشحيـه كفاً مخضبـاً	٥٤٠	٢٦٧
= * كفاني ولم أطلب قليل من المال *	٥٤١	٢٧٤
= كأنهن خوافي أجدل قـــــرم ولي ليسبقـه بالأمعــز الخـــرب	٥٤٢	٢٧٧
= قطوب فما يلقاه إلا كأنّـــــهُ روى وجهه أن لاكه فوه حنظل	٥٤٣	٢٧٨
= ولم أمدح لأرضيــه بشعـــري لئيـــما أن يكـون أفـــاد مـــالا	٥٤٤	٢٧٨
= ألا هــل أتاها عــلى نـأيهـــا بما فضحت قومهـا غامـــــــد	٥٤٥	٢٧٩
= ولكنّ نصفا لــو سببت وسبّني بنـــو عبـد شمس من منـــاف وهاشم	٥٤٦	٢٧٩

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	٥٤٧	٢٨٠
= ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد	٥٤٨	٢٨٠
= أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافية في الروح والجسد	٥٤٩	٢٨٠
= اذا كنت ترضيه ويُرْضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب احفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقلّما يحاول واش غير هجران ذي ودّ	٥٥٠	٢٨١
= وكمتا مدمّاة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	٥٥١	٢٨١
= قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنًّى غريمها	٥٥٢	٢٨٢
= واذا تنوّر طارق مستطرقٌ نبحت فدلّته عليه كلابي	٥٥٣	٢٨٢
= جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مجمل	٥٥٤	٢٨٢

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى *	٥٦٦	٢٩٥
= * مثل ما أثمر حمّاض الجبل *	٥٦٧	٢٩٦
= * واذ ما مثلهم بشر *	٥٦٨	٢٩٦
= * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت *	٥٦٩	٢٩٦
= وأقسم لـو صلحت يمـين شيء لما صلح العباد لـه شمالا	٥٧٠	٢٩٧
= لو طبخت قدر على فرسخ أو بذري ثغرٍ بأعلى التنـور	٥٧١	٣٠١
وكان يحمي القدر كل الـورى بكل ما في الحدّ غضب بتور		
وكنت في السند لوافيتها يا عالم الغيب بما في القدور		
= لو يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا وأخو الحرْب من أطاق النزولا	٥٧٢	٣٠٢
= من كل من ضاق القضاء بجيشه حتى ثوى فحواه لحد ضيق	٥٧٣	٣٠٤
= الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا	٥٧٤	٣٠٧

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= فإنك شمس والملوك كواكب		
إذا طلعت لم يبد منهن كوكب	٥٧٥	٣٠٩
= أيا شجر الخابور مالك مورقًا		
كأنك لم تجزع على ابن طريف	٥٧٦	٣١٠

فهرس الموضوعات

الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات .. ٣١ - ١١٢

* * * *

انتهى بحمد الله الجزء الخامس